الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة محمـــد خيضـــر – بسكـــرة
كليـة الحقـوق والعلـوم السياسيـة
قســـم العلـــوم السياسيـــة

تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي

في تونس 2010-2018

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة مقارنة وحوكمة محلية

تاريخ المناقشة: 20 نوفمبر 2019

إعداد الطالبـة:
– سهيلـة هـادي

إشراف الأستاذ:
– أ.د. عبد العظيم بن صغير

لجنة المناقشـة:

الاسم واللقب	الرتبـة	الجامعة	الصفـة
مصطفى بخوش	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسـا
عبد العظيم بن صغير	أستـاذ	جامعة بومرداس	مشرفـا
فوزي نور الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشـا
عبد اللطيف باري	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشـا
الهادي دوش	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مناقشـا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

شكـــــــر وعرفـــــان

الشكر والحمد لله شكراً وحمداً يليقان بجلالـــــه وعظيم سلطانـــــــه

على إعانتي في إعداد هذا البحث.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى:

- أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور (عبد العظيم بن صغير)

على توجيهاته ونصائحه.

- كل من ساهم في إنجاز بحثي هذا بجهدٍ أو توجيهٍ أو نصيحةٍ أو بكلمةٍ طيبةٍ من الأساتِذة الأجلاء، النخبة السياسية التونسية، الأسرة والأصدقاء

ولهم جميعا خالص امتناني وتقديري.

- الأساتِذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على موافقتهم مناقشة البحث.

كما أشكر في هذا المقام كل أساتذتي الذين واكبوا مختلف أطوار دراستي.

إهـــــــداء

إلـى من أعترف لهما بفضلهما عليَّ، من سهرا على تعليمي بتضحياتٍ جسام، وعلماني بأن الحياةَ:

أخلاقٌ كريمة

علمٌ يُنتفع به

وصبرٌ جميل

(والديَّ الكريمين حفظهما الله)

إلى جدِّي... أخويَّ ... صديقاتي...شكراً وامتنانًا

أهـدي هذه الدراسة عرفانـــاً مني لهم على ما بذلـوه لأجلي.

سهيلـة هـادي

مقدمـــة

حظيت الدراسات المتعلقة بالقوة والسلطة منذ القديم باهتمام جلي ضِمن الظواهر المدروسة في علم السياسة بصفة عامة وعلم الاجتماع السياسي بصفة خاصة؛ على اعتبار أنهما ظاهرتان واكبتَا الوجود البشري، ومن أهم المواضيع المتفرعة عن هاتين الظاهرتين موضوع النخبة؛ الذي اتخذت دراسته حيزًا بارزًا في أبحاث العلوم السياسية، ليُشكّل الإطار النظري لكل من الباحثين (فلفريدو بارتو)، (جيتانو موسكا) و(رايت ميلز) البناء النظري والفكري للنخبة، حيث درس هؤلاء النخبة المسيطرة على الشعوب في الفترات الزمنية التي واكبوها، لتُؤسس فيما بعد الدراسات التي قام بها هؤلاء المفكرين القاعدة الأساسية لمختلف الدراسات في هذا الموضوع.

ورغم الاختلاف الموجود في تسميات النخبة السياسية على مستوى أدبيات النخبة كالصفوة، الطبقة الحاكمة، وغيرها من التسميات، إلا أن الاتفاق يسود على أنه لا يمكن فهم آليات عمل أي نظام سياسي دون دراسة النخبة المشكّلة له؛ التي تتولى القيام بأدوار مهمة في مختلف المجالات، أهمها تحقيق الاستقرار السياسي، إذْ تعتبر المسؤولة أكثر من غيرها على تعزيز هذه الظاهرة في الدولة، لذا تم في هذا البحث ربط موضوع النخب السياسية بالاستقرار السياسي.

فمع أواخر سنة 2010، بدأت المنطقة العربية تشهد العديد من الحركات الاحتجاجية المتفاوتة من منطقة إلى أخرى، مِمَّا أثر على الاستقرار السياسي فيها، لتبرز تونس كأول دولة عربية عرفت حركات احتجاجية؛ طالب شعبُها بثلاث حاجات رئيسية الكرامة (حاجة إنسانية)، العدالة (حاجة اجتماعية) والحرية (حاجة سياسية)، بعد عدم نجاح الخطاب السياسي الحداثي الذي روَّجت له النخبة السياسية الحاكمة – على مدى عقود بعد الاستقلال – في كسر الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع المُعَاش سياسيًا، اقتصاديًا واجتماعيًا.

وبعدما استطاع الشعبُ التونسي الضغط على النخبة السياسية آنذاك (نهاية سنة 2010 وبداية 2011) للتنحي عن السلطة، برزت في المشهد السياسي النخب السياسية التي تم تغييبها عن العملية السياسية قبل سنة 2011، وكذا النخب السياسية التي تُمثل رموز النظام السياسي السابق، إضافةً إلى

نخب سياسية جديدة، محاوِلةً من خلال مساعيها تلبية الحاجات الشعبية (الكرامة، العدالة والحرية) لتحقيق ثلاثية الاستقرار السياسي، الديمقراطية والتنمية في تونس.

أهمية الموضوع:

تحتل دراسة النخبة السياسية أهمية كبيرة لِما تملكه من أدوار مؤثرة لا تقتصر فقط على الحياة السياسية، بل تشمل أيضا المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وغيره من المجالات؛ من خلال القرارات الموجِّهة لكل من المجتمع وسياسة الدولة بهدف السعي نحو تنميتهما واستقرارهما.

ومن جهة أخرى، يعمل الاستقرار السياسي على توفير المَناخ المساعد للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي؛ لكونه سيفتح المجال أمام الدولة لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية كالزراعة، الصناعة، الخدمات، السياحة، والرعاية الصحية، حيث سيتسع من خلاله الاستثمار ليشمل كل القطاعات الحيوية في البلاد، وتُنفَّذ المشاريع الضخمة التي تمدُّ اقتصاد البلد بأرباح هائلة، تجني الدولة والمواطنون منها فوائد عديدة، وبانعدام الأمن وكثرة الصراعات السياسية والانقلابات العسكرية تفقد الدولة الاستقرار وتتعطل المشاريع الاقتصادية لخوف أصحابها على أرواحهم وممتلكاتهم، فينخفض المستوى المعيشي ويتعرقل قيام الممارسة الديمقراطية وتجسيد الحكم الراشد – من أجل فعالية تسيير الشؤون العامة– ومن ثمة يتنامى الإحباط الاجتماعي الذي يساهم في تأجيج أهم مؤشر لعدم الاستقرار السياسي المتمثل في العنف السياسي، على هذا الأساس لم يحظَ الاستقرار السياسي باهتمام النخب السياسية فحسب بل تعداه ليُسيل حبر العديد من الباحثين منهم (صامويل هانتيغتون) (Samuel Huntington) و(غابرييل ألموند) (Gabriel Almond) اللذان ركّزَا على الوظائف الواجب تحقيقها دعمًا لهذا الاستقرار.

إن أهمية الموضوع تكمن أساسًا في قِدم الحركة الإصلاحية في تونس؛ التي تجسدت في سَنِّ أول دستور في المنطقة العربية سنة 1861، كما عرفت تونس أولى التجارب البرلمانية، ومن جهة أخرى فقد كانت أول دولة عربية ظهرت فيها حركات احتجاج دون أي تأطير سياسي – في بداياتها – ضد النخبة السياسية الحاكمة –التي مثَّلت أبرز حدث تاريخي بعد استقلال تونس– والتزم فيها الجيش بمبدأ الحياد، لتدخل تونس مرحلة انتقالية اتّسمت بعدة صراعات وتحديات دفعت النخب السياسية

لتبني مبادراتٍ لتحقيق الاستقرار السياسي، التي تمثَّل أهمُّها في مبادرة الحوار الوطني، ورغم ذلك لا تزال النخب السياسية تواجه العديد من التحديات التي تُؤثر على استقرار تونس، ممَّا يتطلب البحث في ميكانيزمات مجابهة هذه التحديات.

مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، ليس اختيارًا اعتباطياً، بل يرجع إلى جملة من المبررات الموضوعية، والذاتية تتمثل أساسًا في:

أ- المبررات الموضوعية: وهي تتحدد في:

- يعتبر الاستقرار السياسي هدفاً ومطلبًا جماعيًا لكل من الحكام والمحكومين، على مستوى جميع الدول والأنظمة السياسية.
- امتلاك النخبة السياسية لاسيما النخبة الحاكمة الميكانيزمات القانونية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المعززة للاستقرار السياسي.
- عرفت تونس مبادرات مهمة لتعزيز الاستقرار السياسي؛ أهمها الحوار الوطني سنة 2013 الذي جمع بين عدة نخب سياسية حاكمة وغير حاكمة.
- تأسيس النخب السياسية التونسية لدستور توافقي جمع بين العديد من فواعل العملية السياسية.
- اكتساب العمليات الانتخابية (التأسيسية، التشريعية، الرئاسية والبلدية) التي جرت في تونس بعد 2010 للثقة العامة على المستوى الداخلي والخارجي.

ب-المبررات الذاتية: وترجع إلى:

- ميل الاهتمامات البحثية نحو دراسة المواضيع ذات الصلة بالسلوك السياسي(السلوك الحكومي، المدني، الحزبي والانتخابي).
- البحث في حالة دراسية - في طور التفاعل- لها علاقة بالانتماء اللغوي، الديني، القاري والإقليمي للباحثة.

أهداف الدراسة: تطمح هذه الدراسة للوصول إلى مجوعتين من الأهداف، تنقسم إلى:

أ- الأهداف العلمية، تتمثل في:

- الكشف عن مفهوم الاستقرار السياسي، من خلال الإحاطة بأغلب مؤشراته.
- توضيح آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي.
- محاولة التوصل إلى الضبط المفاهيمي فيما عرفته تونس من أحداث إن كانت ثورة، انتفاضة، حَراك سياسي أو حَراك شعبي، وتوضيح أهم عواملها.
- التعرُّف على التحديات المعرقلة لتحقيق الاستقرار السياسي في تونس.

ب-الأهداف العملية: وتتضح من خلال:

- قياس تأثير النخب السياسية التونسية الحاكمة وغير الحاكمة على مؤشرات الاستقرار السياسي بعد 2010.
- إيجاد الآليات المناسبة لدعم الديمقراطية وتفعيل عملية التنمية، من أجل تحقيق الاستقرار السياسي في تونس.

الدراسات السابقة:

على اعتبار أن المعرفة العلمية بالأساس هي تراكمية، ستنطلق دراسة الموضوع من حيث ما انتهى إليه الباحثون الآخرون، فهناك دراسات متفرقة تناولت الموضوع محل الدراسة من زوايا مختلفة، يمكن إجمالها في:

- دراسة المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي بالتعاون مع برنامج التعاون للمدن والبلديات بالمغرب العربي ومركز التكوين ودعم اللامركزية، بعنوان: "الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس" المنشورة سنة 2014؛ حيث تم فيها عرض الآليات المتخذة لتجسيد الحوكمة المحلية الرشيدة في تونس لدعم الشفافية، المساءلة والمشاركة على المستوى المحلي، لكن موضوع الدراسة لن يقتصر على إبراز إجراءات النخبة السياسية المتخذة لدعم عملية المشاركة السياسية على المستوى المحلي فقط، وإنما دراسة العديد من الآليات القانونية،

المؤسساتية، الرقابية والتوعوية التي تم اعتمادها من طرف النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على المستوى الوطني لتفعيل عملية المشاركة السياسية في تونس.

- تناول مقال أنور الجمعاوي المعنون بـ: "المشهد السياسي التونسي: الدرب الطويل نحو التوافق" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنة 2014 بعض أسباب اللااستقرار الحكومي في تونس في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، إضافةً إلى دور النخب السياسية غير الحاكمة في دعم الوحدة الوطنية من خلال مبادرة الحوار الوطني، في ظل الاعتماد على التوافق حول مخرجات العملية السياسية الذي ميَّز أواخر هذه المرحلة لتعزيز الوفاق الوطني وتجنب الاحتقان الاجتماعي.. بينما موضوع الدراسة يهدف إلى قياس الاستقرار المؤسساتي (الحكومي والتشريعي) والوحدة الوطنية ليس فقط أثناء فترة حكم الترويكا، وإنما بعد المصادقة على الدستور وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية سنة 2014.
- ورد في مُؤَلَّف علي الدين هلال الموسوم بـ:"حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر" المنشور من طرف مركز دراسات الوحدة العربية أهم التفاعلات السياسية على مستوى الأحزاب السياسية الحاكمة التي عرفت العديد من الخلافات وظاهرة الانشقاقات الحزبية، وأيضا علاقة النخبة السياسية الحاكمة بغير الحاكمة التي تأثَّرت نتيجة الحركات الاحتجاجية وأعمال العنف السياسي؛ لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مع الإشارة إلى التأثيرات السلبية للعمليات الإرهابية على تونس، لكن الموضوع قيد الدراسة يتميّز بإبرازه لدور العامل الاقتصادي في تنامي الحركات الاحتجاجية والعنف السياسي في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، وكذا تأثير العمليات الإرهابية على الاستقرار الحكومي بشكل عام وعلى الاقتصاد التونسي بشكل خاص.
- رسالة ماجستير للباحث عبد الرحمن يوسف سلامة بعنوان: "التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول 2010"، وقد تطرَّق من خلالها للدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية مع بدايات الحركات الاحتجاجية في ديسمبر 2010 وما بعدها موضحًا عوامل حيادها، إضافةً إلى دور منظمات المجتمع المدني في تونس الحقوقية والمهنية في ممارسة الدور الرقابي، التوعوي والحواري لدعم عملية المشاركة السياسية، أما موضوع الدراسة

سيُضيف الآليات القانونية، المؤسساتية والإجرائية المتخذة من طرف النخبة السياسية الحاكمة لتعزيز المشاركة السياسية والممارسة الديمقراطية.

لذا فالهدف من هذه الدراسة ليس تكرارًا لما كُتب في هذا الموضوع، بل إثراءً له عبر قياس تأثير النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة – في عدة مجالات – على الاستقرار السياسي في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018.

إشكالية الموضوع:

على اعتبار أن الحَراك الشعبي الذي اندلعت شراراته بإضرام الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) النار في نفسه أفرز أحداثًا كانت لها انعكاسات على عدم الاستقرار السياسي في تونس، ونظرًا لتأثير النخب السياسية – في أي دولة كانت– على درجة الاستقرار السياسي، فإن هذه الدراسة ستحاول رصد وتحليل تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس، وبناءً على هذا ستُطرح الإشكالية التالية:

- ما مدى تأثير النخب السياسية على مؤشرات الاستقرار السياسي في تونس بعد 2010 ؟

التساؤلات الفرعية: تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1- كيف يتم تحقيق الاستقرار السياسي في الدولة ؟

2- فيما تمثلت عوامل الحراك الشعبي في تونس؟

3- كيف ساهم دستور تونس لسنة 2014 في دعم المشاركة السياسية ؟

4- فيما تمثَّل دور المجتمع المدني التونسي في دعم الاستقرار السياسي ؟

5- ما هي أسباب عدم الاستقرار الحكومي في تونس؟

6- كيف أثّر العامل الاقتصادي على علاقة النخب السياسية باللانخبة في تونس ؟

7- ما هي التحديات المعرقلة للاستقرار السياسي في تونس ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة، يمكن مبدئيًا صياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- استحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، ساهم في تعزيز شرعية النخبة السياسية التونسية الحاكمة بعد 2010.
- توسيع ضمانات تكافؤ الفرص في دستور تونس 2014، انعكس على دعم المشاركة السياسية.
- تنامي الخلافات بين النخب السياسية، أدَّى إلى عدم الاستقرار الحكومي في تونس.
- عدم قدرة النخب السياسية على مواجهة المشاكل الاقتصادية في تونس بعد الحَراك الشعبي، ساهم في تنامي أعمال العنف السياسي.

الإطار المنهجي للدراسة:

يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته، ويتضمن مجموعة من الخطوات للإجابة على إشكالية الدراسة، وتساؤلاتها واختبار الفرضيات، من أجل الوصول إلى اكتشاف الحقيقة، والتوصُّل إلى النتائج، وبالنسبة للموضوع المدروس فيفرض اعتماد منهج دراسة الحالة؛ بغرض التعمّق في دراسة أداء النخب السياسية التونسية ودرجة الاستقرار السياسي في تونس بعد 2010، من أجل التوصُّل إلى مميزات علاقة النخب السياسية فيما بينها من جهة، وعلاقة النخب السياسية باللانخبة من جهة أخرى، وتوضيح تحديات النخب السياسية المعرقلة لمساعيها الرامية لتحقيق الاستقرار السياسي، ومن ثمة اقتراح آليات لمواجهة هذه التحديات.

كما تستعين الدراسة بالمقتربات التالية:

1- مقترب النخبة: الذي يعتبر أبرز مقترب تم استخدامه لتحديد هوية النخبة السياسية في تونس ومكوناتها؛ وهذا من خلال تحديد المناصب العليا في المؤسسات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية التي تمارس السلطة(اقتراب المناصب)، بالإضافة إلى تحديد النخب السياسية غير الحاكمة المؤثرة في عملية صنع القرار بشكل مباشر أو غير مباشر(اقتراب صنع القرار).

2- المقترب القانوني: وقد تم الاعتماد على هذا المقترب عند تحليل بعض الفصول في دستور تونس سنة 1959؛ لإظهار تأثير العوامل القانونية التي دفعت الشعب التونسي للاحتجاج مع

نهاية سنة 2010، وأيضا من خلال تحليل بعض الفصول من دستور 2014 لإبراز مدى تقديم المشرِّع ضمانات قانونية لتوسيع الحقوق والحريات بصفة عامة، والضمانات المقدمة لتعزيز المشاركة السياسية بصفة خاصة، مع التركيز على النصوص القانونية المنظِّمة للعملية الانتخابية وكذا المتعلقة بالهوية والمساواة، بالإضافة إلى الاعتماد على هذا المقترب بهدف إظهار أوجه القصور في بعض القوانين مثل: قانون إرساء العدالة الانتقالية وقانون الجمعيات.

3- المقترب المؤسسي: حيث استُخدم هذا المقترب بنوعيه؛ الكلاسيكي من خلال: التوضيح الوصفي لأهم المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تونس عبر التطرق لأهدافها، تنظيمها الداخلي، اختصاصاتها والوسائل المستخدمة لذلك والعلاقة بين هذه المؤسسات، وعندما تم اقتراح آليات مؤسساتية تدعم الاستقرار السياسي. أما المقترب المؤسسي الحديث: فقد تمت الاستعانة به بهدف قياس المأسسة السياسية (التكيف، التعقيد، الاستقلالية والتماسك) للمؤسسة التشريعية، التنفيذية والقضائية وكذا بعض تنظيمات المجتمع المدني في تونس.

4- المقترب النظمي (النسقي): سيُوظف هذا المقترب؛ لإظهار طريقة تفاعل النخبة السياسية التونسية مع البيئة عبر فتحتي المدخلات(Imputs) والمخرجات(Outputs) وعملية التغذية الاسترجاعية (Feedback) في الربط بينهما، هذه العملية المُوجهة أساسًا نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع التونسي، لضمان استقرار النظام السياسي.

5- المقترب الوظيفي: الذي يركز على دراسة مجموعة الأنشطة اللازمة التي يتطلبها استمرار النظام السياسي؛ فالنظام يتكون من عدة أبنية تؤدي مجموعة من الوظائف لاستمراره، وقد حدد (غابرييل ألموند) (Gabriel Almond) رائد التحليل الوظيفي ثلاثة أنواع من الوظائف، والتي يمكن اعتبارها وظائفًا ذات أهمية في تحقيق الاستقرار السياسي وتتمثل في: وظائف المدخلات (التنشئة السياسية، التجنيد السياسي، التعبير عن المصالح، تجميع المصالح والاتصال السياسي)، وظائف المخرجات (صنع القاعدة، تنفيذ القاعدة والتقاضي حول القاعدة) ووظائف تكيُّف النظام من خلال مستوى قدراته(القدرة الاستخراجية، القدرة التنظيمية، القدرة

التوزيعية، القدرة الرمزية والوظيفة الاستجابية)[1]، وستتم الاستعانة به في الدراسة بغرض قياس مدى قدرة مؤسسات النظام السياسي على القيام بوظائف المدخلات، المخرجات والتكيف لتحقيق الاستقرار السياسي في تونس.

كما تمت الاستعانة بنظرية الحرمان النسبي؛ التي تعتبر أن الحرمان سببًا رئيسيًا لتمرد الأفراد، وما ينجم عنه من عنف سياسي، فكلما ازداد حجم التوقعات الاجتماعية وقلّ مستوى الإشباع الفعلي للحاجات ازداد حجم العنف حسب هذه النظرية، لذا اعتُمِد عليها لتفسير عوامل الحَراك الشعبي، والعنف السياسي والحركات الاحتجاجية في مرحلة ما بعد 2010.

أما بالنسبة لأدوات جمع البيانات والمعلومات، فقد تمَّ الاعتماد على:

1- أداة الإحصاء: بُغية تحليل نسب المشاركة السياسية في الانتخابات (التأسيسية، التشريعية، الرئاسية والبلدية) ونتائجها، وكذلك لعرض بيانات كمية عن المؤشرات الاقتصادية، العنف السياسي والحركات الاحتجاجية.
2- أداة المقابلة: لغرض جمع المعلومة من مصدرها عن طريق طرح أسئلة تستهدف استيضاح الحقائق، تم إجراء مقابلة مع شخصيتين تُمثلان النخبة السياسية الحاكمة (نائب بمجلس النواب عن حزب حركة نداء تونس، ونائب آخر عن حزب حركة النهضة)، وشخصية تُمثل النخبة السياسية غير الحاكمة (الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان).

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**. عمان، دار مجدلاوي، 2004، ص ص 61- 65.

حدود الدراسة:

من أجل بلوغ الأهداف التي تم تحديدها، واستثمار الوقت والجهد في موضوع محدد ودقيق ستتم دراسة هذا الموضوع في حدود معينة هي كالتالي:

أ- الحدود المكانية: يتحدَّد المجال المكاني للدراسة في تونس باعتبارها أول دولة عربية عرفت حراكًا شعبيًا بما يعنيه ذلك من جو ساده عنف وصراعات سياسية، ما دفع إلى بروز مساعي النخب السياسية عبر المبادرات والآليات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في تونس.

ب-الحدود الزمانية: الموضوع محصور بين الفترة من 2010 إلى 2018، معلمها الزمني الذي يبدأ بالضبط يوم 17 ديسمبر 2010، حيث أقدم الشاب التونسي العاطل عن العمل (البوعزيزي) على حرق نفسه، مع الإشارة إلى مختلف الظروف قبل هذا التاريخ، لمعرفة خلفيات الحركات الاحتجاجية الشعبية التي استغلّت هذه الواقعة وانتشرت على مستوى كافة المناطق التونسية.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول : وهو عبارة عن دراسة مفاهيمية ونظرية للنخبة السياسية والاستقرار السياسي؛ حيث سيُوضِّح المبحث الأول مفهوم النخب السياسية مع التعرُّض لأهم الاتجاهات النظرية لدراسة النخبة السياسية بما فيها الكلاسيكية والحديثة، من ثمة التطرق إلى بعض المقتربات المحددة للنخبة السياسية بعد عرض لأهم أنواعها، في حين حدَّد المبحث الثاني مؤشرات وعوامل الاستقرار السياسي، أما المبحث الثالث؛ فقد تضمّن آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي، لتوضيح العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: والذي تم من خلاله في البداية التعرُّف على طبيعة الأحداث التي وقعت في تونس مع نهاية 2010، ودراسة عواملها وأهم النخب السياسية المؤثرة فيها، بعد ذلك وقع الاختيار على ثلاثة مؤشرات رئيسية للاستقرار السياسي لقياسها في المبحث الثاني من الفصل؛ والمتمثلة في المشاركة السياسية، الاستقرار المؤسساتي، والتنمية الاقتصادية، هذه المؤشرات بدورها ستقود إلى قياس مؤشرات أخرى للاستقرار السياسي في تونس في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018.

الفصل الثالث: حيث اشتمل آليات قانونية، مؤسساتية وإجرائية مقترحَة لتعزيز الاستقرار السياسي في تونس، بعدما تم عرض التحديات الاقتصادية، السياسية، السوسيوثقافية والأمنية التي تواجه النخب السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

صعوبات الدراسة:

على اعتبار أن أي بحث علمي لا يخلو من وجود صعوبات، فقد اعترض إنجاز هذا البحث:

أ- صعوبة قياس جميع مؤشرات الاستقرار السياسي على الحالة التونسية لكثرتها.

ب- تعدُّد أبعاد ومجالات موضوع الدراسة؛ حيث يمتد إلى المجال الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني، الثقافي والقانوني، لذا يصعُب حصره والإحاطة الشاملة بكل جوانبه.

ج- قلة المراجع الأكاديمية التي تناولت الحالة التونسية، وبالمقابل كثرة المراجع التي تناولت الموضوع بطرح إعلامي يفتقد للموضوعية.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي والنظري للنخب السياسية والاستقرار السياسي

يؤكد التاريخُ البشري وجود أقلية حاكمة محتكرة للمناصب السياسية والاجتماعية، وبيدها مقاليد السلطة تدعى النخبة السياسية، وبالمقابل أغلبية محكومة ليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل مباشر.

لذا حظيت دراسة النخبة السياسية باهتمام بالغ من قبل الباحثين في علم السياسة والاجتماع السياسي، إذْ يعتبر مقترب النخبة من أبرز المقاربات التي لها القدرة على فهم النظم السياسية، عبر تحليل العمليات السياسية، وتمركز القوة من خلال دراسة عملية صنع القرار السياسي على مستوى الدولة.

ومما لا شك فيه أنه مهما كانت طبيعة أو سمة النظام السياسي في أي دولة، يبقى دائما هدف النخبة السياسية تحقيق أو الحفاظ على الاستقرار السياسي، هذا الهدف الذي لا يختلف مفهومه عن بعض مفاهيم علم السياسية من ناحية التداخل المفاهيمي؛ فقد يتحدد باعتباره الاستقرار المؤسساتي أو يقتصر على غياب أعمال العنف السياسي، إلا أنه أوسع من ذلك.

لذا تم تخصيص هذا الفصل لدراسة مفهومي النخبة السياسية والاستقرار السياسي، وتوضيح العلاقة بينهما، من خلال ثلاثة مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية النخبة السياسية

المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي

المبحث الثالث: آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي

المبحث الأول: ماهية النخبة السياسية

تعتبر دراسة موضوع النخبة السياسية من المواضيع المعقدة والمتشابكة مع مواضيع أخرى منها: القوة، السلطة والنفوذ، لذلك تتدرج دراسة هذا المبحث ضمن محاولة إثارة سؤال مركزي يتعلق بماهية النخبة السياسية يتمثل في:

- ما هي أسس تحديد النخبة السياسية في البناء الاجتماعي ؟

للإجابة عن هذا التساؤل سيتم في البداية توضيح مفهوم النخبة السياسية عبر إيراد بعض التعاريف المهمة التي تناولت المصطلح، بعدها سيتم التطرق إلى الخلفيات النظرية لاسيما الكلاسيكية منها خاصة تصور (فلفريدو باريتو)، (جيتانو موسكا) و(روبرت ميشلز) من خلال عرض طرحهم بخصوص تقسيم البناء الاجتماعي وسمات النخبة التي تقود لتبوأ هذه المرتبة، وتُمكِّن النخبة من القيام بالوظائف المنوطة بها، لتكون بعدها أهم أنواع النخب السياسية في الوقت المعاصر، ومقاربات تحديدها آخر عنصر في هذا المبحث.

أولا: مفهوم النخبة السياسية (Political Elite)

قبل تعريف مصطلح النخبة السياسية لا بد من تعريف مصطلح النخبة لغةً واصطلاحاً، باعتباره مصطلحاً متعدد المجالات وواسع الاستخدام.

1-تعريف النخبة:

أ- من الناحية الغوية:

نخبة (مفرد)، جمعها نَخُبات ونُخْبات ونُخب: مختار من كل شيء، نخبة القوم، النشء، المحصول، جاء في نخبة أصحابه[1]، وهي تشتق من الفعل انتخب أي: اختار، والانتخاب هو الاختيار والانتقاء، فنخبة القوم تعني خيارهم[2]. وبالنسبة إلى مصطلح الصفوة، فهو يدل على معنى الخلاصة، واصطفى

[1] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب، 2008، نخبة، ص 2182.

[2] أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**. ج6. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.ن]، نخبة، ص 4374.

الشيء أي: اختاره أو استخلصه[1] . وعليه يتضح لغوياً أن مصطلح النخبة والصفوة يندرجان في بوتقة واحدة، ألا وهي أساس الشيء، والشيء الأفضل من كل شيء.

ب-من الناحية الاصطلاحية:

كان أول استخدام لمصطلح صفوة في القرن السابع عشر لوصف السلع ذات النوعية الممتازة، ليتسع مدلوله إلى الجماعات الاجتماعية العليا، مثل: بعض الوحدات العسكرية والمراتب العليا من النبالة، إلا أن المصطلح لم يشع استخدامه بصفة أوسع في الكتابات السياسية والاجتماعية، إلا في أواخر القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين[2]، أي: أن أول استخدام لمصلح صفوة برز في المجال الاقتصادي، إلا أنه هناك بعض الدارسين من يرجع موضوع النخبة إلى أعمال (أفلاطون) الذي طالب أن يتولى الفلاسفة مقاليد الحكم[3]. ما يدل على أن المجال السياسي كان سباقاً على المجال الاقتصادي في اعتماده لمصطلح النخبة الصفوة؛ لأن التجمعات البشرية ارتبط وجودها بوجود فئة حاكمة تُوجِه وتُسيِّر شؤون الفئة المحكومة.

فمصطلح النخبة يُشير إلى الفئة العليا البارزة والمتفوقة مقارنة بغيرها في ميدان معين، قد تكون نخبة سياسية، نخبة اقتصادية، نخبة رياضية وغيرها من النخب[4]، وإن كان للتفوق درجات فله أنواع أيضا، حيث لا يمكن ربط النخبة بالمجال السياسي فقط؛ لأن التفوق قيمة سامية تبرز في العديد من المجالات، فهي ليست حكرا على مجال واحد، لذلك تعتبر النخبة فئة متفوقة على غيرها ومتميزة في مجال معين سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، اجتماعياً، رياضياً، أو علمياً.

---

[1] أبو الفضل ابن منظور، **لسان العرب**. ج4.القاهرة: دار المعارف، [د.ت.ن]، صفوة، ص 2468.

[2] علي محمد بيومي، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004، ص 11.

[3] هشام محمود الأقداحي، **سيكولوجية النخبة العليا والزعامة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009، ص 90.

[4] سعدي الإبراهيم، **التحليل السياسي**. بيروت: دار السنهوري، 2015، ص127.

أما أهم الأسس الفكرية للنخبة فهي تقوم على الآتي[1]:

- انقسام المجتمع إلى مجموعة صغيرة تتمتع بالقوة[*] وتتحكم في توزيع القيم في المجتمع، ومجموعة كبيرة لا تملك القوة.
- اعتبار النخبة الطبقة العليا اقتصادياً واجتماعياً في المجتمع.

وهي نتيجة طبيعية لسمة التفاوت بين الأفراد، كالتفاوت في امتلاك القوة، الثروة، والتفاوت في القدرات العقلية والفكرية، ما ينعكس على وجود هيراركية على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وغير ذلك من المجالات.

2-تعريف النخبة السياسية:

تتعدد تعاريف النخبة السياسية، ومن بين أهم التعاريف التي تركز على جانب مهم يتعلق بموضوع النخبة السياسية، تم اختيار تعريف:

(هارولد لازويل) (Harold Lasswell) إذْ يعتبرها أنها: "تتألف من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة والتشكيلات الاجتماعية التي أتى منها هؤلاء القادة، والتي من خلالها يتم تقدير وحساب كل شيء في فترة زمنية محددة" [2].

إن المعيار الرئيسي في تحديد النخب السياسية هو امتلاك القوة التي تُمكِّن القادة ومختلف التشكيلات الاجتماعية (الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) من التأثير على السياسات، والفكرة الأخرى التي ركّز عليها (لازويل) هي ربط القادة بفترة زمنية محددة في السلطة [**] وخضوعهم للتقييم.

كما تُعرَّف أيضا على أنها: "الأقلية داخل أي تجمع اجتماعي، مثل: المجتمع والدولة والحزب السياسي، أو أعلى جماعة تمارس نفوذاً متفوقاً داخل المجتمع، فالنخبة التي تمارس نفوذاً متفوقاً داخل

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 129.

[*] القوة (Power): تعني القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما نريده منهم باستخدام التهديد والعقوبات إذا تطلب ذلك، وقد تكون قوة سياسية أو قوة عسكرية أو قوة اقتصادية، وإذا اكتسبت صفة الشرعية أصبحت سلطة. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. [د.م.ن]: [د.د.ن]، [د.ت.ن]، القوة، ص 337.

[2] توماس بوتومور، **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي**. (تر: محمد الحسيني) . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص 31.

[**] السلطة (Authority): هي القدرة على فرض إرادة على باقي الإرادات، مع الاعتراف للسلطة بالقيادة، وبحقها في إنزال العقوبات، وبكل ما يضفي عليها الشرعية، ويُوجب احترامها والالتزام بقراراتها. عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**. ج3. [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن]، السلطة، ص 215.

المجتمع تسمى (النخبة الحاكمة) (Ruling Elite)، أو كما يسميها بعض الكتاب (النخبة السياسية) (Political Elite)، وقد تأخذ هذه الفئة عدة تسميات داخل المجتمع، مثل: نخبة القوة أو الطبقة الحاكمة"[1].

أضاف هذا التعريف فكرة أن النخبة السياسية عبارة عن أقلية تمارس نفوذا على المجتمع، ويطلق عليها إضافةً إلى مصطلح النخب السياسية، النخبة الحاكمة، نخبة القوة، والطبقة الحاكمة، ويمكن إرجاع هذا التنوع في التسميات إلى تنوع الاتجاهات النظرية المتعلقة بموضوع النخبة.

في حين يُوضّح معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية طرق الانتساب إلى النخبة، والذي قد يأخذ طابعا وراثياً أو تنافسياً، وهذا يتجسد من خلال أن :

> "النخبة والتي يُطلق عليها أحيانا بخيرة القوم أو الأعيان، هي أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجماً منها، والانتساب إلى النخبة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات، حيث أن الأفراد المنحدرين من أسلاف تُنسب لبعض الطوائف أو بعض أصحاب الامتيازات يتمتعون بنفس المركز بمقتضى حق الميلاد، في حين أنه في المجتمعات التي تسودها المنافسة الحرة، حركة صعود الأفراد الذين يتمكنون من الارتقاء إلى مراكز يُنظر إليها باعتبارها مرتفعة، وينجح بذلك هؤلاء الأفراد في الانضمام إلى النخبة التي يعترف بها المجتمع أو جانب منه"[2].

بينما هناك من ينظر لها على أنها: " مجموعة صغيرة نسبيا منتظمة بشكل عضوي، تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أو تطالب بحقها في ممارستها، أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها في علاقات سياسية أو ثقافية"[3].

أشار هذا التعريف إلى العلاقة بين النخبة والسلطة؛ بحيث أكد أن النخبة السياسية ليست هي النخبة التي تمارس السلطة بشكل شرعي فقط، بل تضم أولئك الذين يمارسونها بشكل غير شرعي، ومن يطالبون أو يعتقدون بحقهم في ممارستها.

---

[1] إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.ن]، ص 132.

[2] سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 126، 127.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم–المناهج–الاقترابات والأدوات** . الجزائر: [د.د.ن]، 1997، ص 207.

أما الباحثان (جون هيغلي) (John Higley) و (ميشال بيرتون) (Michael Burton) فعرّفا النخب السياسية على أنها: "الأشخاص الذين يحتلون قمة المنظمات والحركات الوطنية، القادرين على التأثير في النتائج السياسية بشكل فعلي ومنظم"[1].

تتمثل الفكرة المحورية التي عرضها الباحثان في أن؛ النخبة السياسية تقوم بالتأثير على النتائج السياسية بشكل فعلي ومنظم، بمعنى التأثير الفعلي والمنظم على عملية صنع القرارات السياسية.

وبالمقابل النخبة في الفكر العربي الإسلامي تبرز بصفة خاصة في مقدمة ابن خلدون؛ الذي قام بتقسيم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين إضافةً إلى القبائل وأهل البادية، حيث ضمَّت الطبقة الخاصة الأعيان، الموظفين، العلماء والشعراء، أما الطبقة العامة فتتشكل من الفلاحين، الصناع والتجار[2].

المُلاحظ على التعاريف سابقة الذكر أنها ربطت بين مفهومي النخبة السياسية والقوة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إضافةً إلى تأكيدها أن اللامساواة هي التي تميز النخبة السياسية، فالقوة بين الأقلية والأغلبية تتفاوت، بل تتفاوت حتى بين أعضاء النخبة أنفسهم وحتى على مستوى الأنظمة الديمقراطية، وهو ما أكده (روبرت دال) (Robert Dahl) في مؤلفه (الديمقراطية ونقادها) حين ذكر أن اللامساواة في القوة ميزة العلاقات البشرية منذ القديم، وهي موجودة اليوم في كافة الأنظمة الديمقراطية والمنظمات[3].

أما افتراضات الفكر النخبوي فتتلخص في النقاط التالية[4]:

أ- تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلالها: حيث لا يمكن فهم الظاهرة السياسية إلا من خلال فهم البنية الاجتماعية القائمة على افتراض هيمنة قلة تملك القوة.

---

(1) Matias Lopez, « Elite Theory». **Sociopedia.isa review**. N°10. 2013, p 3.

(2) بلقيس أحمد منصور أبو اصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن 1987/1990**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص 48.

(3) روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**. (تر: نمير عباس مظفر). ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005، ص 452.

(4) محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 208، 209.

ب–انقسام المجتمع إلى فئتين: حيث توجد أقلية تمارس قدراً كبيراً من النفوذ [*] والتأثير على عملية صنع القرارات والسياسات، وأغلبية تفتقر إلى عناصر الاقتدار الذي تمتلكه النخبة.

ج– اقتصار القوة على يد أقلية وعدم انتشارها في المجتمع، فمعيار التفريق بين النخبة والجماهير يتمثل في امتلاك الثروة، والسلطة والتحكم في سريان المعلومات.

وبالتالي لدراسة النخبة السياسية ينبغي دراسة القوة في المجتمع؛ لأن القوة هي من تحدد حدود النخبة السياسية ودرجة قوتها، والتفاعلات الموجودة بين النخبة السياسية وبين غيرها من النخب أو بينها وبين اللانخبة.

وعن مبررات وجود النخبة السياسية فهي ترجع إلى عاملين رئيسيين هما[1]:

أ– عدم إمكانية حكم المجتمعات من خلال شخص واحد مهما بلغت إمكانياته، إذْ يستلزم وجود طبقة تفرض احترام الأوامر وتنفيذها.

ب–عدم قدرة الجماهير على حكم نفسها بنفسها؛ لأنها تمثل الأغلبية، لذا تبقى عاجزة عن تنظيم نفسها والتحكم في درجة تماسكها.

وهي نتيجة طبيعية فرضتها الزيادة السكانية وتعقّد الحياة بكافة أبعادها: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية، لذا تبرز ضرورة وجود قلة منظمة ومتماسكة تلبي احتياجات الأفراد (الأغلبية) المختلفة.

هذا وتنقسم النخبة من حيث طبيعة أفرادها إلى نوعين[2]:

أ– تشمل الأفراد الذين يهدفون إلى تحقيق أهداف مثالية.

ب–تشمل الأفراد الذين يهدفون إلى تحقيق رفاهية أنفسهم، ومن يعتمد عليهم، وينقسم هذا النوع إلى:

- الأفراد الذين يستمتعون بالسلطة تاركين القواعد المادية لشركائهم.
- الأفراد الذين يبحثون عن القواعد المادية لأنفسهم وشركائهم.

---

[*] النفوذ (Influence): القدرة على جعل الآخرين يفعلون ما نريده منهم، دون اللجوء إلى العقوبات في حال رفضهم لذلك. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، النفوذ، ص 464.

[1] محمد شطب عيدان المجمعي، " النخبة السياسية و أثرها في التنمية السياسية ". **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**. العدد 4. [د.ت.ن]، ص 134.

[2] محمد حسن دخيل، **علم الاجتماع السياسي**. بيروت: دار السنهوري، 2017، ص 384.

وبعبارة أخرى، يعتبر معيار التفريق بين أفراد النخبة؛ المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فكلما هدفت النخبة إلى خدمة المصلحة العامة، زاد رضا الأغلبية عن أدائها، وبسعي النخبة نحو تحقيق مصالحها الخاصة يزداد استياء الجماهير منها.

أما (دال) والذي اعتمد على مصطلح (الأقلية المهيمنة)، فقد حدد سيطرة هذه الأخيرة في النقاط التالية[1]:

أ- السيطرة المباشرة على القرارات الحكومية والسياسات.

ب- تقرير المواضيع التي توضع في جدول أصحاب القرار.

ج-رسم الحدود ما بين مجالات النشاط الحكومي وغير الحكومي.

د- خلق معتقدات سائدة المتعلقة بالنقاط الثلاث سابقة الذكر مع الإبقاء عليها.

هـ- خلق معتقدات مع محاولة الإبقاء عليها وقبول مختلف البُنى السياسية، الاجتماعية والاقتصادية.

و- محاولة السيطرة على كل الأمور التي تمثل أهمية كبيرة للأقلية المهيمنة.

وبطبيعة الحال لن يتجسد ما سبق ذكره دون السعي للاندماج والتكامل المجتمعي بين مختلف الاتجاهات والقوى الاجتماعية، وفي هذا الصدد نطرح التساؤل التالي:

- هل يمكن للنخبة السياسية استيعاب الاختلاف في ظل التنوع المجتمعي الموجود؟

إن النخبة السياسية تقوم بإدارة السلوك الإنساني على مستوى الدولة عبر استيعاب الماضي والتعامل مع الحاضر والعمل للمستقبل، وهذا من خلال التنسيق بين المؤسسات والهياكل المختلفة داخل الدولة وحتى خارجها لمواجهة مشكلات المجتمع، كما تقوم بمحاولة التأثير على الجماهير لتغيير الواقع الاجتماعي، وفي هذا الإطار تقوم بوظيفة قيادة عملية التطور داخل المجتمع بالسعي لتحقيق التنمية الشاملة[2].

لكن هذه الوظائف تستلزم:

- التقبل للآخر المختلف فكراً وممارسةً.
- التعاون بين النخبة السياسية والجماهير.

---

[1] روبرت دال، **مرجع سابق**، ص ص 449، 462.

[2] محمد شطب عيدان المجمعي، **مرجع سابق**، ص ص 135، 136.

- تعاون النخبة السياسية مع النخب الأخرى.

إضافة إلى ما سبق، يمكن حصر مصادر النخبة في الضبط والسيطرة في النقاط التالية[1]:

- مركزية موقع النخبة الحاكمة: فهي تقع في مركز الوسط، ما جعل منها مركز تجميع المعلومات عن البناء الاجتماعي، وهذا ما يؤدي إلى قيام مستودع للمعلومات حول ما يدور في المجتمع.
- الثروة: وتشمل كل ما يتعلق من أموال، ملكية وغيرها من المصادر.
- السلطة: وتعني قوة النخبة الرسمية الشرعية على إصدار الأوامر والقرارات ومتابعة تنفيذها فهي التي تملك سلطة الأمر، المنع والمنح.
- التنظيم: ويعني امتلاك الدولة للموارد البشرية من عمال وبيروقراطيين وغيرهم، فضلا عن الموارد المادية من أراض، مبانٍ، معدات وموارد منظمة وفقاً لإجراءات معينة.

تبدو رباعية الضبط والسيطرة عبارة عن سلسلة متكاملة هدفها الرئيسي هو خدمة النخبة السياسية للجماهير، فالنخبة السياسية – الملازمة للوجود البشري – تعتبر ضرورة تنظيمية فرضتها الطبيعة البشرية والوظيفية للمجتمع السياسي؛ لأن الأغلبية بحاجة إلى حاكم يقودها، يُدبر أمورها ويضبط حدود العلاقة بينها وبين غيرها لحفظ النظام العام على مستوى الدولة.

وبناءً على ما سبق ذكره، نستنتج أن النخبة السياسية هي تلك الأقلية التي تمتلك القوة، تمارس نفوذاً على أفراد المجتمع، وتؤثر على صنع القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

[1] إسماعيل علي سعد، **علم السياسة وديمقراطية الصفوة**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص ص 67، 68.

ثانيا: الاتجاهات النظرية في دراسة النخبة السياسية

توجد فروقات قسَّمت الاتجاهات النظرية للنخبة إلى اتجاهات كلاسيكية واتجاهات حديثة، يمكن توضيحها في الآتي:

1- الاتجاهات الكلاسيكية في دراسة النخبة السياسية:

ينقسم الاتجاه الكلاسيكي في دراسة النخبة السياسية إلى:

أ- الاتجاه الطبقي (كارل ماركس) (Karl Marx):

تزامن ظهور أفكار نظرية النخبة الكلاسيكيين مع ظروف انتشار الفكر الاشتراكي والماركسي لتكون بعد ذلك نظرية النخبة كرد فعل على مفهوم الطبقة الذي تبنته الماركسية كوحدة للتحليل، فالماركسية اعتبرت الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة للبنية الاقتصادية، بالتالي فدراسة الظاهرة السياسية تتوقف على دراسة البناء الطبقي، وهذه الفكرة تمثل نقطة التقاء النظرية الماركسية ونظرية النخبة من خلال نظرتها إلى المجتمع على أنه منقسم إلى قسمين من جهة، وبتبعية الظاهرة السياسية للنظام الاجتماعي السائد من جهة أخرى[1]، فعلى اعتبار أن المجتمع مقسم إلى فئتين، تشترك النظرية الماركسية ونظرية النخبة في البعد التفكيكي للبناء الاجتماعي، لكن تركيبة هذا البناء متباينة في النظريتين.

فحسب (ماركس) يعرف التاريخ الإنساني وجود طبقتين، طبقة حاكمة تملك الوسائل الأساسية للإنتاج، تُسيطر على المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية، والطبقة الثانية محكومة لا تملك سوى قوت يومها (البروليتاريا)، في ظل وجود صراع دائم يميز هذين الطبقتين[2]. فالقوة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والثقافية تحتكرها الطبقة الحاكمة التي تقوم باستغلال الطبقة المحكومة نتيجة افتقار هذه الأخيرة للقوة.

---

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 205، 206.

[2] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 12.

كما أن الماركسية ترى أن هذا الانقسام الطبقي حالة عرضية أنتجتها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وستزول، في حين أن نظرية النخبة تفترض وجود منافسة مفتوحة بين الأفراد لوصول من لهم القدرة [*] والموهبة لأعلى هرم السلم الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تدعو إلى التسليم بقبول انقسام المجتمع إلى فئة حاكمة وفئة محكومة[1]، ما يعني وجود فرقين رئيسيين بين الفكر النخبوي والماركسي هما:

- انقسام المجتمع إلى فئتين يعتبر حالة دائمة حسب نظرية النخبة، وبالمقابل انقسام المجتمع إلى طبقتين يمثل حالة مؤقتة حسب النظرية الماركسية.
- توجد إمكانية للتداول على السلطة في جو تنافسي حسب نظرية النخبة، في حين يغيب هذا في النظرية الماركسية؛ حيث أن الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج تحتكر السلطة، وترفض مشاركة البروليتاريا فيها.

الشكل رقم (01): التركيب الطبقي للمجتمع الرأسمالي حسب (ماركس)

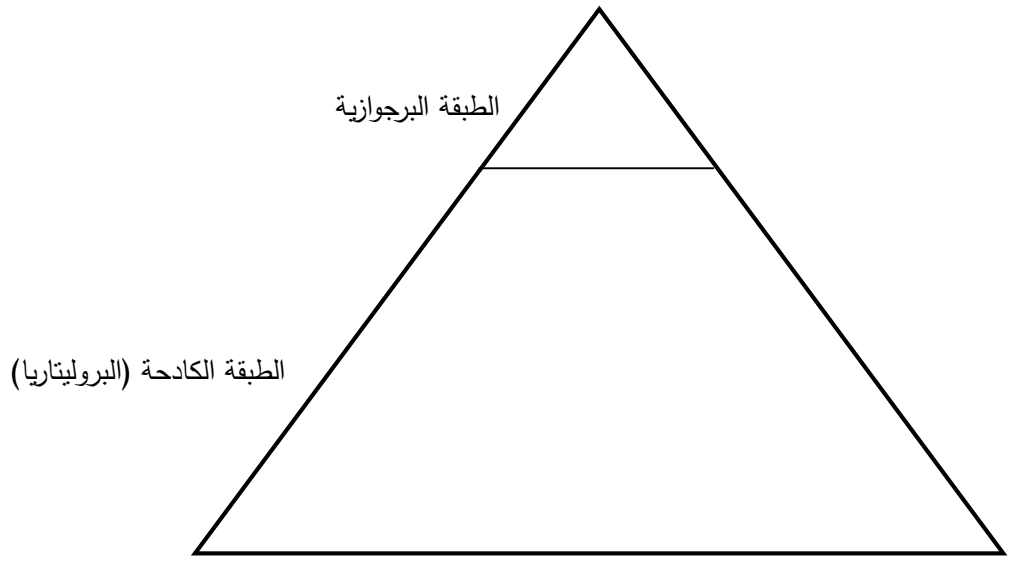

المصدر: من إعداد الباحثة

[*] يوجد التباس بين مفهومي القوة والقدرة (Ability) ؛ فالقوة تقاس بما هو جاهز وقابل للاستخدام، فهي شيء كمي، بينما القدرة شيء غير مرئي. والقوة تحتاج إرادة والإرادة ليست آلة وإنما هي قدرة، فبأقل عدد من القوات العسكرية يمكن القضاء على قوة أخرى أكثر منها، وبالتالي فلا قدرة بدون قوة ولا قوة بدون قدرة. عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**.ج 4. [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن]، القوة، ص ص 823، 824.

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 206.

ب–الاتجاه السيكولوجي (فلفريدو باريتو) (Vilfredo Pareto):

لقد قدَّم المفكر في علم الاجتماع والاقتصاد الإيطالي (باريتو) تعريفاً واسعاً وآخر ضيقاً للنخبة، فالتعريف الواسع لها يتمثل في: " ذلك العدد الصغير من الأفراد الذين نجحوا في كل مجالات النشاط الإنساني ووصلوا إلى مرتبة أعلى في الهرم والتدرج المهني (Professional Hierarchy) فرجل الأعمال الناجع والفنان الناجح والسياسي الناجح ينتمون إلى النخبة"[1]، إذاً معيار الانتماء للنخبة هو النجاح في مجال معين. أما بالنسبة إلى التعريف الضيق للنخبة فهي: "الأعداد القليلة من الأفراد أو الجماعات التي حققت النجاح في مجالاتها، واستطاعت ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية يطلق عليها النخبة الحاكمة"[2]، يُشير التعريف الضيق إلى أن (باريتو) تبنّى مصطلح النخبة الحاكمة؛ التي تمثل القلة الناجحة في تأديتها للوظائف السياسية أو الاجتماعية.

كما شدَّد على أن: "النخبة الحاكمة تشمل جميع الأفراد في المراتب العليا للأنشطة الاجتماعية على أساس مهارتهم، بغض النظر عن صفاتهم الأخلاقية والاجتماعية"[3].

انطلاقاً من الفكرة الأخيرة يتضح جلياً أن (باريتو) لا يُولي أهمية للجانب الأخلاقي للنخبة، بل يستند ارتقاء النخبة إلى المراتب العليا على أساس المهارات التي تتسم بها النخبة في أدائها مهامها بصورة مقنعة وبالأساليب والإجراءات المناسبة، مع دقة وجودة في التنفيذ.

هذا ويعتبر النخبة الحاكمة بأنها الجماعة قليلة الحجم، الأكثر تأهيلا للحكم حيث تتضمن نخبة مصغرة تتولى عملية القيادة والتي قد تتجسد في شخص واحد، أما العلاقة بين أفراد النخبة فهي علاقة تعاون، وأحيانا أخرى خلافات لمحاولة أفراد نخبة أخرى الحلول محلها[4]، وهي حالة منطقية يفرضها التنافس – للظفر بالسلطة – الذي يميز جميع الأنظمة.

وينقسم أفراد المجتمع حسب (باريتو) إلى مرتبتين: المرتبة السفلى ويطلق عليها (اللانخبة)، والمرتبة العليا ويطلق عليها (النخبة)، والتي تنقسم بدورها إلى: النخبة الحاكمة التي تضم الأفراد الذين يقومون

---

[1] إسماعيل علي سعد، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي. **مرجع سابق**، ص 152.

[2] **المرجع نفسه**، ص 153.

[3] Philipp Korom, « Elite : History of the Concept ». **International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences Review**. vol 7. N°2. August 2015, p 391.

[4] سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص130، 132.

بدور ما في تسيير شؤون الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والنخبة غير الحاكمة التي تشمل باقي الأفراد[1] .

وبالتالي فهو يؤكد على الفصل بين الحكام والمحكومين في كل المجتمعات، هذا وتجدر الإشارة إلى رفضه لفكرة أن النظام السياسي الديمقراطي يختلف عن غيره في هذا الموضوع[2]، فكما سبق وتمت الإشارة إليه أن جميع الأنظمة ديمقراطية كانت أو تسلطية تنقسم إلى قلة حاكمة وأغلبية محكومة، بحكم أن المساواة في القوة أمر يستحيل تجسيده في الواقع.

هذا ويؤكد (باريتو) على الصفات البارزة للنخبة (الرواسب) (Residues) وتفوّقها البسيكولوجي على بقية أفراد المجتمع، من خلال تمتع أفرادها بمواهب طبيعية تساهم بدورها في الرفع من معدل نجاحها[3]. كما أن العامل النفسي للنخبة يلعب دورا في التفوق على اللانخبة، وهو ما يتجلى من خلال قوله:"كل الشعوب محكومة من طرف نخبة، ولكي أكون أكثر دقة يجب القول أنها محكومة بالحالة النفسية لهذه النخبة" [4]، فالعامل النفسي يتحكم في تدبير شؤون الأغلبية وإقامة علاقات مع النخب الأخرى واللانخبة.

وتأكيداً على ما سبق، ركّز (باريتو) على فكرة التباين الاجتماعي أي: أن الأفراد يختلفون فيزيقيا، أخلاقياً وفكرياً، لهذا أشار إلى مصطلح التفوق في الذكاء، المهارة، القدرة والقوة[*] – مستدلا بـ(نابلون بونابرت) (Napoléon Bonaparte) الذي لم يكن شخصاً عادياً وإنما كان يتمتع بصفات نادرة – مع إمكانية قياس درجات التفوق من الصفر حتى عشر درجات، كما اعترف بإمكانية حصول بعض الأفراد على لقب نخبة دون امتلاكهم الصفات التي تؤهلهم لذلك[5]. لكن الأمر الذي يستلزم تأكيده في هذا الصدد بما أن الصفات المؤهلة للنخبة للحكم متفاوتة، مما سينعكس ذلك على تفاوت أداء النخب السياسية .

---

(1) **المرجع نفسه**، ص 132.

(2) توماس بوتومور، **مرجع سابق**، ص 30.

(3) سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 132، 133.

(4) Vilfredo Pareto , **Traité de Sociologie Générale**.3 e Ed. Genéve: Librairie Droz, 1968,p148.

(*) كذلك انصب اهتمام (جوزيف شومبيتر) (Joseph Schumpeter) على دراسة العوامل الفردية والاجتماعية المؤثرة على دور النخبة مثل: نشاط الفرد وذكائه، والاجتماعية كانفتاح الطبقة العليا، وفرص القيام بمشروعات جديدة في النشاط الاقتصادي. علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 18.

(5) **المرجع نفسه**، ص ص 13، 14.

كما ينبغي التنويه إلى أن (باريتو) ميّز بين العديد من الرواسب والتي تندرج ضمن فئتين وتعتبر مدخلاً لفهم المجتمع، وهي تتمثل في[1]:

- الفئة الأولى من الرواسب: تعكس الحافز لصياغة الأفكار من خلال استخدام التخيل، الفنون، الأيديولوجيات، التحالفات السياسية والمناورات.
- الفئة الثانية من الرواسب: وتعكس غريزة القابلية لتوحيد المواقف عند اتخاذ القرارات من أجل الاستقرار.

المُلاحظ على هذه الرواسب أنها تهدف إلى السعي نحو استقرار المجتمع عبر تعزيز القابلية للتعاون مع الأطراف الأخرى.

وقد أشار إلى أن النخبة السياسية لا تستمر في السلطة، وأنها تختفي بعد فترة من الزمن، وهذا عن طريق[2]:

- تغلغل عناصر جديدة إلى صفوفها من الطبقة الدنيا إلى الطبقة العليا، من طرف أفراد يتميزون بالذكاء والكفاءة.
- تغير النخبة بواسطة الثورة التي تحدث بسبب بطء في دوراتها أو لأسباب أخرى.
- التدخل الخارجي: أي الحرب التي تعتبر سببا قويا لاستبدال النخبة فتأتي نخبة جديدة ويظهر ميزان قوى جديد.

وهو ما يُعرف في نظرية النخبة بـدوران النخبة[*]، والتي أرجعها (باريتو) إلى عوامل داخلية وخارجية.

كما فسر (باريتو) دورة النخبة على أساس نفسي للتحولات التي تطرأ على الخصائص النفسية لأعضائها؛ حيث تفقد بعض الرواسب التي كانت تمنحهم الفعالية، مما يؤدي إلى فسادها، وتراكم رواسب التفوق في اللانخبة، الأمر الذي يساهم في تأهيلها للوصول إلى السلطة[3].

---

[1] Geraint Parry, **Political Elites**. Colchester: The ECPR Press**,** 2005, p 41.

[2] سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 133-135.

[*] يقصد بدوران النخبة: " مدى انتقال السلطة من نخبة إلى أخرى، أو صعود الأفراد أو نزولهم، وهل يتم ذلك بالطرق السلمية أو العنيفة" . محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 215.

[3] يوسف حسن يوسف، **علم الاجتماع السياسي**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص 63.

إن الدوران الفردي للنخبة عامل أساسي في حفظ التوازن الاجتماعي، وإذا لم يحصل ذلك بصورة منتظمة وكافية يحل محل الدوران الفردي الدوران الجماعي (الثورة) ليصبح التوازن الاجتماعي غير مستقر لتأتي نخبة جديدة تُقِيم توازناً جديداً[1]، والتوازن الاجتماعي بدوره عامل مهم من عوامل تعزيز وحفظ الاستقرار.

الشكل رقم (02): تركيبة النخبة حسب (باريتو)

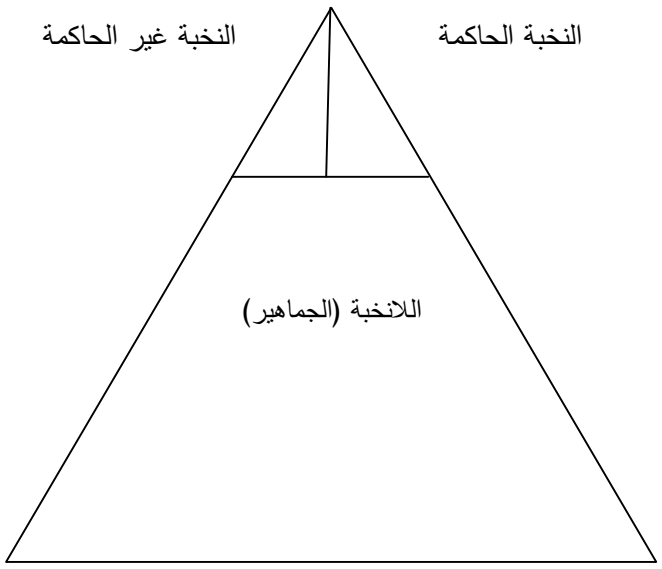

المصدر: من إعداد الباحثة.

ج- الاتجاه التنظيمي:

يرى المفكر السياسي الإيطالي (جيتانو موسكا) (Gaetano Mosca) أنه في كل المجتمعات – سواءً كانت أقلّ تطوراً ومدنية أو أكثر تقدماً – تبرز طبقتان طبقة تَحكُم وطبقة تُحكَم، وأن أعضاء الأقلية منظمون ويتمتعون بخصائص متفوقة تؤثر في الأغلبية، إذْ أن مائة شخص يعملون بشكل منتظم متفاهمين فيما بينهم سيتغلبون على ألف شخص يعملون بطريقة غير منتظمة[2]. يبدو أن (موسكا) يشترك مع (ماركس) في توظيفه مصطلح الطبقة بدل النخبة فيقول:

[1] محمد حسن دخيل، **مرجع سابق**، ص 382.

[2] سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 139، 140.

" في كل المجتمعات توجد طبقتان: طبقة حاكمة وطبقة محكومة، بالنسبة للطبقة الحاكمة فهي الأقل عددا، تؤدي جميع الوظائف السياسية، تحكم بالقوة وتتمتع بميزات القوة، بالمقابل الطبقة الثانية فهي الأكثر عددا توجهها وتتحكم فيها الطبقة الحاكمة بطريقة أكثر أو أقل شرعية، وبطريقة فيها الكثير أو القليل من العنف، كما تزود الطبقة الحاكمة شكليا على الأقل بالوسائل المادية للاستمرار وبالوسائل الأساسية لتطور النظام السياسي" [1].

إن قوة الطبقة الحاكمة تكمن في كونها تُشكل أقلية منظمة بالمقابل افتقاد الأغلبية للتنظيم، فالأقلية بحكم عددها تحقق ما لا تستطيع تحقيقه الأغلبية خصوصا التفاهم المتبادل والعمل المشترك[2].

ومن خلال ما تقدم، يبدو أن العامل التنظيمي للطبقة مهمٌ جدا في التعامل مع اللانخبة، ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي:

- فيما تتمثل أهمية العامل التنظيمي للطبقة الحاكمة بالنسبة إلى (موسكا)؟

فالفكرة سابقة الذكر تمثل أهم فكرة انطلق منها (موسكا) في دراسته للنخبة، فقدراتها التنظيمية وتماسكها الداخلي يعود لاستعداد القلة للتنظيم مقارنة بالأغلبية، الأمر الذي يجعل من الاتصالات داخلها تتم بسهولة وسرعة في إطار علاقات متبادلة بين أعضائها، ما يؤثر على صياغة سياساتها بنجاح[3]. وبمقابل ذلك تفتقر الأغلبية لنظام اتصالات فعال ما يؤهل الأقلية للحكم.

كما أقرَّ (موسكا) بوجود قانون اجتماعي كامن في الطبيعة البشرية، فالعوامل التي تؤهل الأقلية للحكم إضافةً إلى تنظيمها، هي الخصائص الفكرية الثقافية والأخلاقية؛ حيث تجعل منها طبقة محترمة ومؤثرة في المجتمعات التي تعيش فيها[4]. لذا لا تعود أسباب التفوق إلى العوامل السيكولوجية مثلما ذهب إليه (باريتو) بل لعوامل تنظيمية، اجتماعية وثقافية.

---

[1] Gaetano Mosca, **The Ruling Class** .(tr: Kahn Hammah D). New York: MC Graw-HILLBOOK COMPANY, 1939.p 50. Obtained from: https://goo.io/yXYr2p on: 05/01/2017.

[2] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص14.

[3] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص 98.

[4] Gaetano Mosca, **op.cit,** p53.

فمفتاح السيطرة على الأغلبية هو القدرة التنظيمية للنخبة، بالإضافة إلى بعض صفات النخبة ذات القيمة في المجتمع منها: الثروة، الاهتمام بالصالح العام، القوة العسكرية، التماسك بين أفراد الأقلية[1].

إضافةً إلى ما سبق، فهو يعتقد أن قواعد وأسس النخبة تختلف من مجتمع إلى آخر؛ ففي المجتمع البدائي تسود العشيرة، وفي المجتمع الأكثر تطورا تكون المنافسة في توظيف الرموز الدينية، وقد تكون الثروة في مرحلة متقدمة، ثم البيروقراطية، بعد ذلك المعرفة المتخصصة، وهو ما أطلق عليه (موسكا) (المعادلة السياسية أو الصيغة السياسية) (Political Formula) أي: وجود عدة صيغ من القيم والأيديولوجيات السياسية في المجتمعات المختلفة، ما ينعكس على وجود طبقات سياسية مختلفة[2]. لكن ينبغي أن تحظى بقبول الجماهير وفي حال عدم قبولها للصيغة السياسية لا بد من تقديم بعض التنازلات لضمان الاستقرار.

علاوة على ذلك، أشار(موسكا) إلى الطبقة الوسطى (النخبة الفرعية) التي قصد بها المُلاّك عموماً، وأحياناً أخرى قصد بها المتعلمين، وفي مواضع أخرى قصد بها الطاقم السياسي، غير أنها لا تخرج عن نطاق القطاع المثقف من الطبقة الحاكمة[3].

يتمثل دور هذه الطبقة في كونها حلقة الوصل بين الحكام والمحكومين، حيث تقوم بتوصيل المعلومات، عملية التفسير والإقناع بسياسات النخبة، وتزويد هذه الأخيرة بالأعضاء الجدد، وفي هذا الصدد يؤكد (موسكا) أنه في ظل غياب هذه الطبقة يستحيل قيام أي نوع من التنظيم الاجتماعي[4]، ما يدل على وجود تفاعل بين الطبقة الحاكمة والجماهير، وهنا تبرز أهمية هذه الطبقة في تعزيز الاستقرار؛ لأنها تعتبر بمنزلة الوسيط الذي يسعى لتحقيق التوازن الاجتماعي عبر التوفيق بين مصالح الطبقة الحاكمة ومصالح الجماهير.

وبالنسبة لدوران النخبة لدى (موسكا)، فهو يرى أنه يختلف باختلاف المجتمعات وباختلاف أنواع النخب، فقد يكون سلميا عن طريق الوراثة بتوريث الآباء أبناءهم الصفات اللازمة للحكم أو الارتقاء

---

(1) Geraint Parry, **op.cit**, p 33.

(2) نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي–النظرية–المنهج**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 228.

(3) توماس بوتومور، **مرجع سابق**، ص ص 29، 30.

(4) إسماعيل علي سعد، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي. **مرجع سابق**، ص 137.

بظهور عناصر اجتماعية جديدة قوية فتتجدد جزئياً النخبة الحاكمة بارتقاء أفراد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة العليا، كما قد يتخذ الاتجاه العنيف لعجز الطبقة الحاكمة عن تقديم الخدمات أو فقدانها لقدراتها ومواهبها، لذلك تظهر إمكانية إسقاطها من خلال تمرد أو ثورة[1].

بالتالي يتضح أن (موسكا) يُرَكز على العوامل الداخلية في دوران النخبة، بينما يولي (باريتو) أهمية لكل من العوامل الداخلية والخارجية، غير أن صاحب الاتجاه التنظيمي أضاف إمكانية دوران النخبة عن طريق التوريث شرط توريث الآباء أبناءهم مجموعة من الصفات التي تؤهلهم للحكم؛ فقد تكون الذكاء، الثروة أو الكاريزما.

الشكل رقم (03): تركيبة النخبة حسب (موسكا)

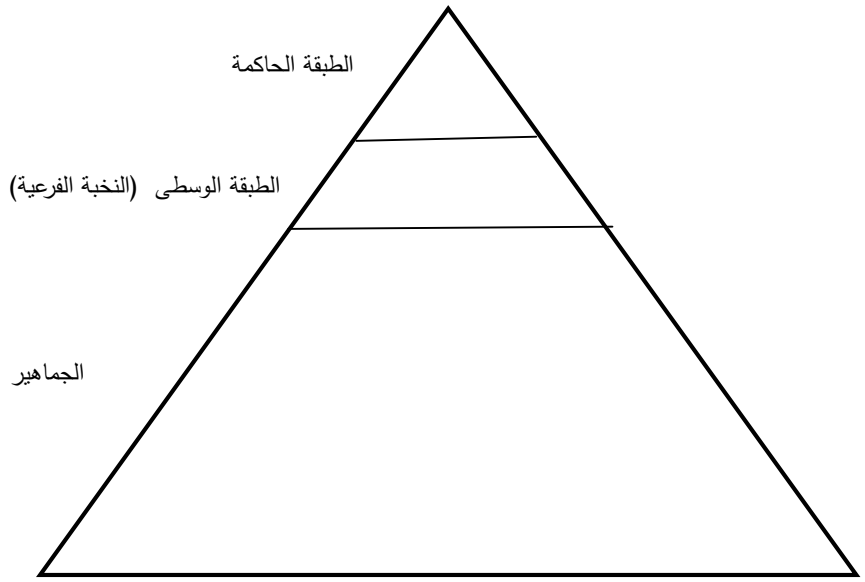

المصدر: من إعداد الباحثة.

إضافةً إلى (موسكا) يعتبر كذلك عالم الاجتماع الألماني(روبرت ميشلز)(Robert Michels) من رواد الاتجاه التنظيمي؛ فقد قام من خلال دراسته موضوع النخبة وعلاقتها بالجماهير في مؤلفه (الأحزاب السياسية) بتوضيح اتفاقه مع (ماركس) على أن العوامل الاقتصادية مهمة في إحداث التغيير الاجتماعي، كذلك أوضح أن هناك عوامل أخرى تحدُّ من الديمقراطية منها طبيعة الإنسان، نوعية الصراع وشكل التنظيم، أما أهم فكرة أكّد عليها هي أن الديمقراطية تؤدي إلى الأوليجاركية (Oligarchy)؛ فالتنظيمات تنشأ بطريقة ديمقراطية لكنها مع الوقت تصبح خاضعة لحكم قلة من الأفراد يسعون لخدمة أغراضهم

[1] سعدي الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 143، 144.

الخاصة[1]. لذلك يعتبر من أبرز الدارسين للنخبة، من خلال تطرقه للعلاقة بين النخبة والديمقراطية عبر دراسته للأحزاب السياسية.

في هذا الصدد، طرح (ميشلز) القانون الحديدي للأوليجاركية (Iron Low of Oligarchy) واعتبره مبدأ يحكم كافة التنظيمات، فمثلا: قادة الأحزاب السياسية يتولون كافة أمور الحزب ويسيطرون على أساليب الاتصال، قنوات المعلومات تحديد ميزانية الحزب، ومن هنا فالقائد الذي مارس السلطة وتعوَّد عليها يجد صعوبة في التنازل أو التخلي عنها، حيث ساهمت في زيادة ثقته بنفسه، ليبالغ في عظمته بعد ذلك وينسب التنظيم إليه، وفي حال ظهور معارضة، تُـنعت على أنها تخريبية[2].

وعليه فإن: "القانون الأساسي السوسيولوجي للأحزاب السياسية يمكن صياغته بالصيغة التالية: إنها منظمة تؤدي إلى هيمنة المنتخَبين على الناخبين، وهيمنة المنتدَبين على المنتدِبين، وهيمنة المفوَّضين على المفوِّضين، ومن يقول منظمة فإنه يقول الحكم الأوليجاركي"[3] . فهو يفترض أن الديمقراطية تحتوي على نواة أوليجاركية لاسيما عندما يتم سعي القادة نحو تحقيق مصالحهم الخاصة داخل التنظيم الحزبي، وقد يتجسد ذلك من خلال استغلال أعضاء وموارد الحزب، ورغم تركيز (ميشلز) في تحليله على الأحزاب السياسية، إلا أنه يريد تعميم القانون الحديدي للأوليجاركية على كافة التنظيمات.

وما يساهم في منح الجماهير أمور القيادة السياسية للقلة المتمتعة بالخبرة؛ يرجع لكونها لا تملك الوقت، الخبرة والثقافة التي يتمتع بها قادة الأحزاب السياسية مقارنة بالجماهير، ما يجعل هذه الأخيرة تشعر بالعجز والدونية تجاه الأقلية الحاكمة المسيطرة[4].

يبدو أن (ميشلز) لم ينظر فقط لقادة الأحزاب السياسية نظرة سلبية، فحتى الجماهير يعتبرها دون مستوى قادة الأحزاب السياسية.

---

[1] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 15.

[2] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص 99، 100.

[3] روبرت دال ، **مرجع سابق**، ص 460.

[4] يوسف حسن يوسف، **مرجع سابق**، ص 72.

ولاستمرار الأوليجاركية بهدف استقرار النخبة اقترح الآتي[1]:

- استخدام المبادئ الأخلاقية.
- الاستقلال المالي لأعضاء النخبة.
- الانتماء الداخلي.
- القدرة على تجاوز الصراعات الداخلية العميقة.
- القدرة على استيعاب الأفراد والأفكار الجديدة الصادرة عن الجماهير.

وبتحقيق المتطلبات سابقة الذكر تتعزز الثلاثية التالية : استقلالية، تماسك ودوران النخبة.

د- الاتجاه الاقتصادي- الإداري (جيمس برنهام) (James Burnham):

عرض موضوع النخبة في كتاب (الثورة الإدارية)؛ حيث يرى أن النظام الرأسمالي في تدهور مستمر ما يجعل منه مجتمعا تسيطر عليه نخبة إدارية والتي تتكون من فئتين، الفئة الأولى وتشمل العلماء والمتخصصين في التكنولوجيا ومديري عملية الإنتاج والقائمين على تنظيمها، أما الفئة الثانية فتضم المديرين الذين يقومون بالأعمال الإدارية[2].

لقد حاول (برنهام) المزاوجة بين أفكار النخبة والأفكار الماركسية، المتعلقة بالطبقة الحاكمة، المستمدة قوتها من ملكيتها لوسائل الإنتاج وتجميع الثروة التي تفتح لها السيطرة السياسية، إلا أن أزمات النظام الرأسمالي وضعف أسهم المشاركين يُضعف من سلطات الرأسماليين، بسبب ابتعادهم عن العمليات الإنتاجية، وهذا ما يؤدي مع مرور الوقت إلى بروز نخبة إدارية تكنوقراطية تتحول إلى نخبة سياسية حاكمة تسيطر سياسياً واقتصادياً[3].

فهذا التوجه يُرجِع تحول النظام الرأسمالي إلى النظام الإداري لسلبيات النظام الرأسمالي، ما يؤسس لنمو نخبة إدارية تحل الأزمات التي خلّفها النظام الرأسمالي، وتتولى بعدها الحكم السياسي والاقتصادي.

---

[1] نصر محمد عارف، **مرجع سابق**، ص 228.

[2] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص ص 15، 16.

[3] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 212.

هـ-الاتجاه المؤسسي: (رايت ميلز) (Wricht Mills):

أطلق على الطبقة الحاكمة مصطلح نخبة القوة التي تضم الأفراد الذين يشغلون المراتب القيادية، فقد وجد أن هذه القوة تؤدي إلى ظهور منظمات كبيرة الحجم كالمؤسسات العسكرية، الشركات الكبرى والهيئات السياسية، وبالتالي فالنخبة هي نتاج الطابع المؤسسي الذي يسيطر على المجتمع الحديث، ومنه فالقوة تميل إلى الطابع المؤسساتي، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مؤسسات تحتل أهمية في المجتمع وتعمل على قيادة البناء الاجتماعي[1].

إذن يرجع استخدام مصطلح نخبة القوة من طرف (ميلز) إلى:

- تمتع النخبة بالقوة التي تؤهلها للقيادة.
- القوة تُؤسس لنمو المنظمات.
- سمة العصر الذي نعيشه؛ عصر المنظمات الذي عزز تعدد مجالات القوة.

كما انتقد (ميلز) (ماركس) على توظيفه مصطلح الطبقة الحاكمة؛ لأن (الطبقة) مصطلح اقتصادي، و(الحكم) مصطلح سياسي، مما يعني وجود طبقة اقتصادية تحكم سياسيًا[2]. ومن هنا يؤكد (ميلز)على الفصل بين الاقتصاد والسياسة، لضمان عدم سيطرة الطبقة الاقتصادية على السلطة السياسية.

هذا وتكمن أهمية فكرة (نخبة القوة) حسب (ميلز) في فهم الاتجاهات المؤسسية الحاسمة المميزة للعصر الحالي والمتمثلة في اقتصاد قائم على القطاع الخاص والصعود العسكري[3]؛ نتيجة تطور الأسلحة، اتساع نطاق الصراعات، بالإضافة إلى ضرورة تلبية حاجات المواطنين المتزايدة.

---

[1] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] Wricht Mills , **The Power Elite**. New York: Oxford University Press, 1959.p 277. Obtained from: https://goo.io/sDsc4Y
On : 14/01/2017.

[3] **Ibid** , p296.

أما بناء القوة عند (ميلز) فهو يتكون من ثلاث مستويات هي[1]:

- مستوى قمة الهرم: ويشمل كبار التنفيذيين الحكوميين، المسؤولين العسكريين ومديري الشركات الكبرى[*].
- المستويات الوسطى للقوة: وتتكون من جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتوازنة.
- المجتمع الجماهيري: والذي يتميز غالبا بعدم التنظيم والتفكيك .

ومما لا شك فيه أن المستويات الوسطى للقوة لها أهمية في ضمان انسياب الاتصالات من القمة إلى الجماهير، ومن الجماهير إلى القمة، وفي دعم عملية تنظيم العلاقات على مستوى القمة بما تحتويه من مؤسسات، وعلى مستوى المجتمع الجماهيري الذي يتميز باللاتنظيم حسب ما أشار إليه (ميلز).

وتتمثل افتراضات صاحب هذا الاتجاه حول النخبة في العناصر التالية[2]:

- المجتمع الحديث هو مجتمع الجماعات الصغيرة ذات القوة المؤثرة في صنع القرارات السياسية، وتهدئة الجماهير للحفاظ على الأوضاع القائمة.
- الفساد الموجود على مستوى النخبة راجع لعدم قدرة الجماهير على تنظيم نفسها، إضافةً إلى سيادة قيمة جمع المال.
- تماسك النخبة الحاكمة لتشابه الإطار الاجتماعي، المواقف، القيم والاتصال الفردي والأسري بين أعضائها.

وبالنسبة لتماسك النخبة، فهو يتوقف على درجة ضبط الخلافات بين المؤسسات السياسية، الاقتصادية والعسكرية، وزيادة حجم المصالح المتشابهة بينها.

على ضوء ما تقدم، نستنتج أن الاتجاهات الكلاسيكية تتميز بـــ:

- تعددية المفاهيم الموظفة في طرحها للنخبة السياسية، مثل: الطبقة البرجوازية، النخبة الحاكمة، الطبقة الحاكمة، النخبة الإدارية، نخبة القوة، السلطة، القوة والنفوذ.

---

[1] إسماعيل علي سعد، نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي. **مرجع سابق**، ص 159.

[*] لكي يثبت (ميلز) ترابط النخب السياسية، الاقتصادية والعسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، حاول الكشف عن تقارب الأصول الاجتماعية لها، عبر توضيحه للعلاقات الشخصية والأسرية بين هذه النخب. علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 17.

[2] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق** ، ص ص 94، 95

- أحادية النخبة السياسية؛ بمعنى توجد نخبة واحدة مسيطرة، مثل: النخبة الإدارية حسب (برنهام). وإن تعددت مصادر القوة لدى (ميلز) القوة السياسية، العسكرية والاقتصادية، إلا أنه أطلق عليها نخبة القوة، بمعنى توجد نخبة واحدة تتفرع منها ثلاث مصادر للقوة.

2- الاتجاهات الحديثة في دراسة النخب السياسية

قدمت الاتجاهات الحديثة مقاربة تعددية، تؤكد تعددية النخب(Pluraliste)، ومن بين أهم الباحثين الذين صاغوا هذه الاتجاهات نجد[1]:

أ- (رالف دهرندورف) (Ralf Dahrendorf)[*]: الذي يرى أن هناك نخبًا متعددة في المجتمعات الصناعية، ما يعني وجود عدد كبير من الأفراد الذين يشغلون مناصب لها نفس المصالح، وأن النخب يمكن أن تتحول إلى مجموعات صراع، وفي هذا الصدد ميّز بين طبقة الرفاه، الطبقة العليا الاقتصادية والطبقة الحاكمة.

ب- (دال): فهو يؤكد على تعددية النخب؛ باعتبار أن البنية الاجتماعية ليست شبيهة بالهرم الواحد وإنما مجموعة من الأهرامات، فبمجرد دراسة سلسلة من القرارات الملموسة، فهي تؤكد على هيمنة مجموعة من النخب على المستوى الوطني والمحلي؛ حيث درس ثلاث قضايا في مدينة (نيوهافن) (Newhaven) في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي ترشيحات الحزب للمكاتب الانتخابية المحلية، التعليم والحياة الريفية الحضرية، فوجد العديد من خطوط السلطة والسياسيين الذين يستجيبون إلى رغبات المواطنين.

ج- (سوزان كيلر) (Suzanne Keller)[**]: لقد صاغت مصطلح النخب الاستراتيجية، للإشارة إضافةً إلى القادة العسكريين، السياسيين والاقتصاديين، القادة الذين يمثلون القطاع الديني، الثقافي والعلمي وهي نخب لها تأثير اجتماعي دائم، لذا تؤكد على التماسك لفعالية النخب الاستراتيجية، وإن كانت الأهداف مختلفة، لكن قيمة الإجماع بين النخب تعتبر شرطا أساسيا للتطور.

---

[1] Philipp Korom, **op.cit** ,p 393.

[*] مفكر ألماني في علم الاجتماع، يعتبر أحد مؤسسي نظرية الصراع الاجتماعي.

[**] باحثة متخصصة في علم الاجتماع، من بين مؤلفاتها: ما وراء الطبقة الحاكمة: النخب الاستراتيجية في المجتمع الحديث.

عموما ترتبط الاتجاهات الحديثة في دراسة النخب بتقديم هذه الأخيرة على أنها موجودة ضمن بناء هرمي متعدد القوة ومتعدد المصالح، في ظل تعقد أنشطة النخبة وتطور مصادر القوة.

ومن ناحية أخرى، رغم الاختلافات في اتجاهات دراسة النخبة، إلا أن جميعها يُشير إلى وجود قلة مسيطرة تتحكم في صنع القرارات، وغالبية خاضعة لهذه القرارات، سواء في الاتجاهات الكلاسيكية أو الحديثة.

ثالثا: أنواع النخب السياسية

تتفرع عن النخب السياسية عدة أنواع لها أدوار سياسية، وتؤثر في عملية صنع القرار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من بينها:

1- **القادة السياسيون:** إن القيادة السياسية سلوك يهدف إلى تنظيم وتوجيه جهود جماعية لتحقيق الأهداف السياسية المرغوبة، في ظل تطلع الجماعة لتفاعل القائد السياسي معهم لتحقيق أهدافهم[1]، ومما لا شك فيه أن العمل السياسي ليس بالأمر الهين بل يحتاج إلى التحصيل النظري والخبرة العملية، وعلى اعتبار أن القائد السياسي يقوم بالتوجيه، اتخاذ القرار والرقابة وغيرها من العمليات السياسية، يستدعي ذلك تمتعه بمهارات قيادية كالذكاء، التحلي بالشجاعة، سرعة البديهة والقدرة على التوفيق بين القيم والمصالح.

2- **الأحزاب السياسية:** التي تعتبر أهم التنظيمات السياسية؛ لدورها في توسيع المشاركة السياسية وتجسيد عملية التداول على السلطة، وتحسيس الرأي العام بالقضايا المحورية التي تهم المجتمع، وأيضا لكونها حلقة الوصل بين المواطنين والسلطة[2].

إن الأحزاب السياسية من مؤشرات التعددية السياسية، وصورة للمشاركة السياسية التي يضم نشاطها عدة صور للمشاركة السياسية؛ لأن إنشاءها لا يؤدي إلى إقبال الأفراد نحو العضوية في الأحزاب السياسية فقط، بل يفتح آفاقا واسعة للمشاركة السياسية، من خلال حث الأفراد المشاركة

---

[1] محمد حسن دخيل، **مرجع سابق**، ص ص 230، 231.

[2] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 221 .

في الشأن العام والاهتمام بالأمور التي تتعلق بشؤون حياتهم اليومية وبمستقبلهم عبر الندوات والمؤتمرات التي يناقش فيها الحزب القضايا السياسية، والتي تزيد من وعي المواطنين بها، لتصبح الفضاء الذي يضم بلورة الحلول المناسبة للمشاكل، فالمشاركة السياسية في إطار الأحزاب السياسية من العوامل الدافعة للتنمية، باعتبار هذه الأخيرة تنطلق من المجتمع وتُوَجَّه إليه فهو مخططها وهدفها.

3- **المجتمع المدني:** وهي المؤسسات غير الحكومية التي تقوم بأنشطة تطوعية، ومستقلة – إلى حد كبير – عن السلطة الرسمية، لها عدة تسميات، ففي فرنسا يُطلق عليها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا الجمعيات الخيرية العامة، وفي ألمانيا الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يُطلق عليها المنظمات التطوعية الخاصة[1].

على الرغم من اختلاف التسميات، إلا أنه ثمة اتفاق حول خصائص منظمات المجتمع المدني التي تتجلى في: التنظيم غير الحكومي، الطوعية، الاستقلالية النسبية والتعدد في المكونات؛ حيث تتكون على سبيل المثال لا الحصر من: النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات العلمية والثقافية، منظمات حقوق الإنسان، الجمعيات الخيرية واتحادات الكتاب.

هذا وتسعى منظمات المجتمع المدني ذات البعد السياسي إلى الإصلاح وتصحيح الأخطاء الحكومية، والمطالبة بتعديل السياسات من خلال التنبيه إلى أوجه القصور، والتنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال المساهمة في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه؛ عبر غرسها لمجموعة من القيم منها: التعاون، الانتماء، التضامن وتحمل المسؤولية، إضافةً إلى قيام منظمات المجتمع المدني بالوساطة والتوفيق بين المصالح للوصول إلى حلول توافقية.

4- **التكنوقراطيون:** وهي فئة تتميز بكفاءتها وفعاليتها التقنية والتنظيمية، يكون حكمها مطلوبا لاسيما وقت الأزمات السياسية أو الاقتصادية لإيجاد حلول لها. تتكون حسب (جيي روشيه)

---

[1] أحمد إبراهيم ملاوي، " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.** المجلد 24. العدد 2. 2008، ص ص 258، 259.

(GuyRocher) من فئة الإداريين الساميين الموجودين في الحكومة والشركات الصناعية والمؤسسات المالية [1].

تلعب النخبة التكنوقراطية دوراً أساسياً في إجراء تغييرات هيكلية وتنفيذ إصلاحات لا يستطيع السياسيون القيام بها؛ فالتكوقراطيون لا ينصَبُّ تركيزهم على الاستراتيجيات الأيديولوجية، بل على الطرق العملية الفعالة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية، حيث أنهم يملكون المعرفة المتخصصة والأدوات المفاهمية، الأمر الذي يجعلهم يتمتعون ببعد نظر [2] .

فالنخبة التكنوقراطية ليس لها أي انتماء حزبي، ويمتلك أفرادها المهارات التقنية والشهادات العلمية لحل مختلف المشاكل التي تواجه المجتمع، وترقيته وزيادة مستوى الرفاه، أما أهميتها فتتجلى في أنها تعمل بعيدا عن الانتماءات السياسية، الدينية أو العرقية.

5- **المثقفون:** وهم الأشخاص الذين ينتجون الأفكار حسب (سيمور مارتن ليبست) Seymour (Martin Lipset)، كالباحثين، العلماء، الفنانين، الصحفيين، وطلبة ما بعد التدرج [3].

لكن توجد صعوبة في تحديد مكونات هذه الفئة، وتحديد المعايير التي يتم على أساسها تحديد من هو المثقف، غير أن مهمتهم الأساسية تتحدد في نقل ونقد الأفكار.

وفي هذا الصدد توجد وجهتا نظر حول دور المثقفين، الأولى: ترى أن المثقفين لديهم القدرة على توزيع ولائهم بين الطبقات المختلفة بالدفاع عن المصالح العامة للمجتمع، في حين وجهة النظر الثانية: ترى أن النخبة المثقفة تعمل على جعل نفسها طبقة اجتماعية عليا فوق الطبقات الأخرى، كما تعمل على تكوين جماعة مصلحة خاصة بها[4].

لكن ما ينبغي تأكيده أنه في حال اختلال التوازن لصالح المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة لهذه الفئة، تبتعد بذلك النخبة المثقفة عن القيام بأدوار إيجابية تتعلق بتنوير الرأي العام، الدفاع عن مصالح المجتمع، والمساهمة في رقي هذا الأخير على كافة المستويات.

---

[1] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص ص 215، 216.

[2] Aftab Islam Agha, «Role of Technocrats in Nation Development». p p 331, 335 .Obtained from: https://goo.io/5Fylo4
on: 24/03/2018.

[3] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 217 .

[4] هشام محمود الأقداحي، **مرجع سابق**، ص ص 112، 113.

6- **النخبة العسكرية:** تلعب هذه النخبة في الدول النامية دورا بارزا في التأثير السياسي، لعوامل عدة منها: التقاليد التي تلقاها ضباط الجيش، أصولهم الاجتماعية، ونطاق تأثيرهم على الفرق العسكرية الخاضعة لهم، وطبيعة علاقاتهم بالسياسيين[1].

في هذا الإطار، يمكن تقديم تصور شامل عن علاقة الجيش بالسلطة المدنية وفق ما ذهب إليه (جون ماينو) (Jean Maynaud) إلى أنماط العلاقات التالية[2]:

أ- النمط الذي تكون فيه السلطة العسكرية تابعة للسلطة المدنية، ويتحدد دور السلطة العسكرية؛ من خلال الحفاظ على الأمن العام والدفاع عن الدولة.

ب- النمط الذي تكون فيه السلطة العسكرية متغيرا هاما في القضايا المتعلقة به، في ظل تنامي الدور العسكري في صياغة القرارات الحكومية.

ج- النمط الذي تكون فيه السلطة العسكرية المُوجهة للعملية السياسية برمتها.

وبالنسبة للنمط الثالث، فحتما سينتج عن هيمنة النخبة العسكرية على السلطة بالقوة عن طريق الانقلابات العسكرية وسيطرتها على شؤون الدولة والمجتمع، مع إيقاف العمل بالقوانين المدنية وعدم التداول على السلطة في إطار انتخابات حرة ونزيهة.

7- **نخبة رجال الأعمال:** والتي يختلف دورها في الدول المتقدمة عن الدول النامية، ففي الأولى قادت عملية التنمية من خلال تكوين رأس المال، أما في الدول النامية فظاهرة عدم تكافؤ توزيع الدخول والأرباح العالية، لا تساهم بالضرورة في تكوين رؤوس الأموال وفي تحقيق التنمية الاقتصادية[3].

لقد أصبح دور المال في السياسة بارزا في جميع دول العالم؛ حيث يثير توظيف المال في السياسة قضايا الكسب غير الشرعي، الفساد والمحسوبية وغيرها من الفضائح المالية/السياسية، ومن أهم الأمثلة عن علاقة المال بالسياسة: تمويل رجال الأعمال الأحزاب السياسية والمترشحين خلال الانتخابات، وقد يتعداه ذلك إلى مشاركة رجال الأعمال الانتخابات – بمختلف أنواعها – وتوظيف أموالهم للفوز فيها ليصبحوا مؤثرين على عملية صنع القرار السياسي، ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن ضبط حدود العلاقة بين المال والسياسة؟

---

[1] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 24.

[2] نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص ص 226، 227.

[3] علي محمد بيومي، **مرجع سابق**، ص 22.

8- **النخبة الدينية:** لا يخلو مجتمع من وجود رجال الدين الذين يعتبرون أنفسهم الأقدر على البث في الأمور الدينية. وهم لا يتحولون إلى نخبة سياسية، إلا إذا اندمجوا في الحياة السياسية وحاولوا السعي للوصول إلى السلطة[1].

وانطلاقا من اعتبار النخبة الدينية تمتلك قدراً وافراً من المعرفة الدينية، ودورها في تأطير الحياة الدينية، أصبح يتم استقطابها من قبل النخبة الحاكمة للترويج لأفكار معينة، أو للتشجيع على انتهاج سلوكات معينة؛ كحث المواطنين على المشاركة الانتخابية، أو لفض صراعات مجتمعية، أو الاستفادة منهم في تقديم استشارة للنخبة الحاكمة لاتخاذ قرارات معينة، للمكانة الرفيعة التي يحظى بها رجال الدين وسط الجماهير.

إن تعدد الفواعل المؤثرة على صناعة القرار أي: نخب حاكمة وغير حاكمة (نخب ممارسة للسلطة ونخب غير ممارسة للسلطة)، يعكس عدم قدرة النخب الحاكمة منفردةً تلبية احتياجات المواطنين، ما ساهم في تنامي التفاعل وتشبيك العلاقات بين مختلف المؤسسات في الدولة. غير أن ذلك ينبغي أن يتم في إطار القانون والصلاحيات المحددة دستورياً لمختلف المؤسسات في الدولة لا سيما إذا تعلق الأمر بالنخب العسكرية.

كما توجد تصنيفات أخرى كلاسيكية للنخب السياسية مثلما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيفات للنخب السياسية

تصنيف (جي روشيه) (Guy Rocher)	تصنيف (دود)(Dood)	تصنيف (توماس بوتومور) (Thomas Burton Bottomore)
النخب التقليدية	القادة السياسيون	النخب ذات العلاقة بالجماعة الحاكمة (ملاك كبار أو تجار كبار)
النخب التكنوقراطية	الأحزاب السياسية	الطبقة الوسطى(كبار الموظفين وجماعة ضباط الجيش)
النخب المالكة	القادة العسكريون	المثقفون الثوريون
النخب الكارزمية	-	الإداريون الاستعماريون (انتهى دورهم بعد الاستقلال)
النخب الأيديولوجية	-	القادة الوطنيون
النخب الرمزية	-	-

المصدر: نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 213.

[1] يوسف حسن يوسف، **مرجع سابق**، ص 81.

يدُل تصنيف (روشيه) و(دود) على أنه يخص مختلف الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية، في حين تصنيف (بوتومور) يتعلق بالدول النامية؛ إذْ عكس واقعها خلال فترة الاحتلال الذي شهدته جل الدول النامية.

وللمزيد من التفصيل حول تصنيف (بوتومور) للنخب السياسية، تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير استخدم مصطلح (الطبقة السياسية)، دلالةً إلى تلك الجماعات التي تمارس القوة للحصول على القيادة السياسية. أما مصطلح النخبة السياسية فيعتبره جماعة صغيرة داخل نطاق الطبقة السياسية، وتتكون من الأفراد الذين يمارسون القوة السياسية بالفعل داخل المجتمع في فترة زمنية معينة[1]. ما يعني أن مصطلح الطبقة السياسية أشمل من مصطلح النخبة السياسية.

وبالنسبة لنطاق النخبة فهو سهل التحديد؛ إذْ يشمل كبار موظفي الحكومة، الإدارات العليا، والقادة العسكريين وفي بعض الأحيان الأسر ذات النفوذ السياسي كالأسر الأرستقراطية أو الملكية وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى. أما بالنسبة لحدود الطبقة السياسية فهي صعبة التحديد لاحتوائها أيضا على النخب المضادة، والتي تتكون من قادة الأحزاب السياسية غير الحاكمة، وممثلي جماعات المصالح الاجتماعية كقادة نقابات العمال، رجال الأعمال والمثقفين الذين يمارسون أنشطة سياسية[2]. وعليه حسب ما ذهب إليه (بوتومور) توجد نخب ونخب مضادة، ورغم تفاوت مستويات قوتها إلا أنها تندرج ضمن فئة الطبقة السياسية.

أما عن تحديد النخبة السياسية والتعرف عليها، فتوجد مجوعة من الاقترابات لمساعدة الباحثين على ذلك تتمثل في[3]:

1- **اقتراب المناصب:** يركز هذا الاقتراب على أولئك الذين يتصدرون المناصب العليا في المؤسسات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الإعلامية والعسكرية، فهم الذين يشكلون النخبة، إلا أن المناصب الرسمية قد لا تعني أن أصحابها هم بالفعل من يمتلكون القوة في المجتمع، بل قد يُسيطَر عليهم من قبل أصحاب القوة الفعلية التي تسيِّر الأمور في الخفاء.

---

(1) توماس بوتومور، **مرجع سابق**، ص 32.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص 32، 33.

(3) محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 213-215.

2- **اقتراب السمعة:** ويعني أولئك الذين يشتهرون أنهم يمثلون النخبة، وتتم دراسة القوة حسب هذا الاقتراب؛ من خلال احتساب المسيرين للأمور السياسية، المتخصصين والملاحظين للعمليات السياسية في المجتمع، إلا أن هذا الاقتراب قد تطغى عليه الذاتية، ولا يُعبر عن من يمتلكون القوة الفعلية.

3- **اقتراب صنع القرار:** معرفة النخبة حسب هذا المقترب تكون على أساس معرفة المشاركين في القرارات الهامة، لذا لا بد من تحديد القرارات الهامة، وتحديد المشاركين فيها لمعرفة من هم أصحاب القوة، غير أن تحديد القرار الهام وغير الهام أمر نسبي، والمشاركة في صنع القرارات الرسمية لا تعني القوة الفعلية.

4- **اقتراب المدخلات والمخرجات:** فللسلطة جانبان هما:

أ- المدخلات: وتتمثل في تحديد الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي، وكيفية عرض هذه الموضوعات، وترتيب القضايا وعرض المقترحات والبدائل، والنخبة هي التي تؤثر على شكل القرار، مساره ونوعه، أو في منع إثارة القضايا .

ب-المخرجات: فالنخبة التي توزع القيم في المجتمع، وتضع السياسات بل يتعدى ذلك إلى قدرة النخبة على إثارة القضايا أو عدم إثارتها، أو القدرة على منع اتخاذ القرار، إذا أُثيرت قضية ما.

ما ينبغي تأكيده هنا؛ أن عملية تحديد النخبة تختلف حسب سمة النظام؛ فلا شك أن تحديدها في النظام الديمقراطي أسهل مقارنةً بالنظام الاستبدادي، وهذا راجع لكون النظام الديمقراطي يستند على مبدأ مهم، ألا وهو الشفافية.

المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي

يعد الاستقرار بصفة عامة والاستقرار السياسي بصفة خاصة الحالة التي يسعى إلى بلوغها أي مجتمع أو نظام سياسي سواء كان متقدماً أو نامياً، ديمقراطياً أو غير ديمقراطي، ونظرا لأهمية متغير الاستقرار السياسي، وتأثيره على العديد من المجالات داخل الدولة ينبغي الدراسة المُعمقة لهذا المفهوم لإدراك ماهيته.

فالاستقرار السياسي كان وسيبقى مطلباً جماعياً ملحاً؛ لأنه من الظواهر التي تتقاطع انعكاساتها على الأنواع الأخرى للاستقرار كالاستقرار الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، لذا يستقطب اهتمام النخب السياسية، الرأي العام والخبراء، لما له من تأثير على واقعهم ومستقبلهم.

أولا: تعريف الاستقرار السياسي(Political Stability):

على اعتبار أن الاستقرار السياسي ضرورة ملحة لتطور الأفراد، المجتمعات والدولة في حد ذاتها، ينبغي عرض مفهومه عبر عدة زوايا تعريفية لإدراك المفهوم الشامل لهذا المصطلح.

1- التعريف اللغوي:

يُشير مفهوم الاستقرار من الناحية اللغوية إلى الثبات الرسوخ والتوازن [1]، وقد ذهب ابن منظور في معجمه لسان العرب إلى القول أن الاستقرار من الفعل اسْتَقَرَّ وهو من القَرْ أي: القَرَارُ في المكان، نقول قَرَرْتُ، أَقَرَّ قَرَارَا و قَرَرْتُ قُرُورًا[2]، ويقول عز وجل في سورة إبراهيم من الآية 26 : " وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ" [3] أي: ما لها من ثبات، وعليه يتجلى من التعريف اللغوي للاستقرار في كونه يشير إلى الثبات، وبقاء الأشياء على أوضاعها.

---

[1] منير البلعبكي، **المورد الحديث**. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.ن]، استقرار، ص 1136.

[2] أبوالفضل ابن منظور، **لسان العرب**. م 5. ج 4. بيروت: دار صادر، 1994، قرّ، ص 3579.

[3] سورة إبراهيم، الآية 26.

2- التعريف الاصطلاحي:

بصفة عامة، يُقصد في العلوم الاجتماعية بالاستقرار، ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي أو جذري من داخل أو خارج المجتمع يفقده حالة الاستقرار التي كان عليها، أما الاستقرار السياسي فهو يشير إلى الجوانب المتعلقة بالممارسة السياسية التي تكون في حالة ثبات وعدم تغيير [1].

وقبل عرض بعض التعاريف للاستقرار السياسي، لابد من الإشارة إلى إشكال أساسي يواجه مفهوم الاستقرار السياسي، فهناك من الباحثين من يتطرق للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، بدراسة مفهوم عدم الاستقرار السياسي ما يجعل الاهتمام يدور حول تحليل محتوى عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي واقتصادي، وتراجع الأداء المؤسسي أكثر من وصف ظاهرة الاستقرار السياسي[2]، إلا أن هذا لا يمنع فهم مدلول الاستقرار السياسي من خلال فهم الاستقرار عبر معرفة معكوسة له، أي: دراسة عدم الاستقرار السياسي.

يُعرَّف الاستقرار السياسي باعتباره: "امتثال السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المحددة سلفاً، والتي تكفل للنظام درجة معينة من القدرة على التنبؤ بأية نزاعات داخلية قد تحدث، ومعالجتها في سياق هذه القواعد، شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بحد أدنى من المعارضة"[3].

فكفاءة النظام السياسي مرهونة بمدى قدرته على التنبؤ لاتخاذ إجراءات استباقية، تفادياً لأي نزاع يؤثر على استقرار الدولة، في ظل الاعتراف بالآخر المختلف.

أما الباحث (هيرويتز ليون) (Hurwitz Leon) فقد حدد الاستقرار باعتباره: "غياب العنف، الاستقرار باعتباره بقاء الحكومة لفترة أطول مع ثباتها، الاستقرار باعتباره وجود الشرعية الدستورية للنظام، الاستقرار

---

(1) محمد ضياء الدين محمد، **الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية أنموذجا**. [د.م.ن]: [د.د.ن]، [د.ت.ن]، ص 20. متحصل عليه من:
http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc
بتاريخ: 2017/10/29.

(2) رائد نايف حاج سليمان،" الاستقرار السياسي و مؤشراته". **مجلة الحوار المتمدن**. العدد 2592. 21 مارس 2009، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391
بتاريخ: 2017/01/08.

(3) شيماء محيي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا دراسة حالتي نيجيريا و موريطانيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 49.

باعتباره غياب التغيير الهيكلي، الاستقرار باعتباره سمة متعددة الأوجه"[1]، وهي عبارة عن مؤشرات لقياس الاستقرار السياسي في أي دولة.

في حين يوجد تعريف آخر ينظر للاستقرار السياسي من منطلق: " قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدراته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع، بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة إلى الحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين" [2] .

يتضح من هذا التعريف أن الاستقرار السياسي يتحقق عندما يستطيع النظام السياسي مواجهة الأزمات بأكثر فعالية، وعند سعيه لإشباع حاجيات الجماهير.

وترى الباحثة (نيفين مسعد) أن الاستقرار السياسي: " ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته" [3] .

فالاستقرار السياسي الذي يتميز بالمرونة والنسبية، يتطلب تحقيقه وجود نظام سياسي قادر على تحقيق متطلبات الجماهير دون اللجوء للعنف السياسي، وهذا لدعم شرعية النظام السياسي وفعاليته.

بينما هناك من يرى أن تحقيق الاستقرار السياسي يعتمد بشكل أساسي على[4]:

أ- حكم القانون: إن نقص حكم القانون يؤدي إلى انخفاض الشرعية، ونتائج اللاستقرار السياسي، فالاستقرار السياسي يتعزز بزيادة حكم القانون، لأن هذا الأخير؛ يمثل مؤشراً يُوضح كيف تقوم الأجهزة التنفيذية بأداء أعمالها، فحتى في الأنظمة الاستبدادية تبرز ضرورة اتباع الجيش للقواعد المحددة من طرف الدكتاتور.

ب-درجة عالية من الديمقراطية أو الاستبداد: حيث أن التغييرات الكبيرة في المجتمع تنتقل إلى النظام السياسي أو النظام الاجتماعي، وعلى اعتبار أن أقوى الأنظمة الديمقراطية أو الاستبدادية مجهزة

---

(1) Keith M.Dowding, Richard Kimber, « The Meaning and Use of Political Stability ». **European journal of political research review**. N°11 ,May 2006, p 230.

(2) محمد ضياء الدين محمد، **مرجع سابق**، ص 20.

(3) **المرجع نفسه**، ص 22.

(4) Addis Ababa Othow Akongdit, **Impact of Political Stability on Economic Development: Case of South Sudan.** Bloomington: Author House,2013, p 10.

بشكل أفضل فتتحمل هذا الانتقال، ومنه تحقيق الاستقرار السياسي، وبالتالي الدول الأقل ديمقراطية والأقل استبداداً تعرف استقرارا أقل، بسبب ضعف جاهزيتها.

ج- قيمة التجارة في الدولة: إن الاستقرار السياسي يتحدد أيضا من خلال المجال الاقتصادي، فالأفراد يتشجعون للاستثمار والتجارة عند ثقتهم في المستقبل، بينما احتمال عدم الاستقرار السياسي يُرجِّح انخفاض المشاريع الاقتصادية وثقة الزبون.

يبدو جلياً أنه ثمة عوامل قانونية، سياسية واقتصادية لتحقيق الاستقرار السياسي، غير أن أهم ملاحظة عن هته العوامل أنها؛ أكدت على فكرة قابلية أكثر الأنظمة استبداداً لتحقيق الاستقرار السياسي، نظرا لامتلاكها الجاهزية التامة لمجابهة الصراعات من خلال احترافية جيوشها وترسانتها العسكرية، إلا أن ما يمكن تأكيده في هذا الصدد أن استناد استقرار هذه الأنظمة على قاعدة عسكرية يبقى استقرارا هشًا قد يؤثر عليه حراك شعبي من أجل الحرية، الانفتاح، العدالة الاجتماعية وغيرها من المتطلبات .

وبناءً على التعاريف المقدمة يتضح أن الاستقرار السياسي هو الحالة التي يسود فيها:

- غياب أعمال العنف السياسي.
- شرعية السلطة الحاكمة، والخضوع طواعية للقواعد القانونية.
- قدرة النظام السياسي على أداء التزاماته تجاه المواطنين بشكل فعال.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي

تتعدد مؤشرات الاستقرار السياسي[*]، منها ما يرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية ومنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية غير الرسمية – بما تحتويه هذه المؤسسات من نخب سياسية حاكمة وغير حاكمة– ومنها ما يرتبط بالمجتمع، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

1- غياب الثورة (Revolution) والعنف السياسي(Political Violence) :

تُشير موسوعة علم الاجتماع، إلى أن الثورة تعني: " التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ

[*] يحدد البنك الدولي مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في: الصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية، الصراعات الأهلية، التغييرات الدستورية، التهديدات الإرهابية، التوترات العرقية، القلاقل الاجتماعية، وبالنسبة لدرجات قياسها فهي بين (2.5-_2.5). عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**. ج2. ط2.القاهرة: [د.د.ن]، 2006، ص 111.

وقيم وأيديولوجيات وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون الثورة فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية "[1]. بمعنى أنها مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات عميقة في الواقع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لمجموعة بشرية ما، في نطاق جغرافي محدد.

إن الثورة تهدف إلى إزالة النظام برمته، فعلى سبيل المثال؛ الاحتجاجات المطالبة بمغادرة رئيس الجمهورية من منصبه ليست فعلا ثوريا، فالثورة تشمل إعادة بناء المؤسسات بما فيها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، ما يجعل بعض الباحثين يطلقون عليها ثورات اجتماعية؛ لأنها تعيد تشكيل المجتمع بأكمله[2]، فالتغيير الجزئي على مستوى هرم السلطة، لا يعني ذلك أنه فعل ثوري؛ لأنه لم يرافقه تغيير جذري على مستوى النظام السياسي، يهدف إلى الانتقال بالوضع الراهن نحو الأفضل.

فالثورة ظاهرة يعبر بها الأفراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن أوضاع اجتماعية، سياسية، واقتصادية متدنية، وبذلك يصبح من حقهم الدعوة للتغيير من أجل بناء مجتمع سليم تتجسد فيه الحرية، العدالة والمساواة، لذلك فإن الثورة عملية تغيير جذري تهدف إلى إعادة التكامل والتوازن الاجتماعي، والنظم الاجتماعية السليمة، وإذا لم تحقق أهدافها فإنها تتحول إلى عنف سياسي، حيث يذهب المختصون إلى أن العنف السياسي هو منهج نزاع يرمي الفاعل بمقتضاه – وبواسطة الرهبة الناجمة عنه – إلى تغليب رأيه أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل الحفاظ على وضع معين أو تغييره[3]، ويختلفان في درجة التأثير إلا أن كلاهما سيترتب عنه حدوث خسائر مادية (تدمير للبنى التحتية) أو البشرية (قتلى جرحى) أو كلاهما معا، وزيادة عدد المعتقلين في السجون، وتحركهما نفس الدافعية المتمثلة في عدم الرضا عن الأوضاع القائمة.

لقد قُدمت الكثير من التعاريف للعنف السياسي، فدراسته مسألة متعددة الأنماط والاتجاهات فالبعض يركز على وسائل العنف، والبعض على فاعليته والبعض الآخر يركز على أنواعه، إلا أنها تكاد تتفق

---

[1] مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 99.

[2] باتريك أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**. (تر: باسل جبيلي). دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص 397.

[3] مولود زايد الطيب، **مرجع سابق**، ص ص 101، 102.

كلها على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية أو اجتماعية ذات بعد سياسي، لذا أبسط تعريف له هو: استعمال العنف لغايات سياسية.

يُعرفه الباحث (حسنين توفيق إبراهيم) على أنه: " السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية. كما أن العنف السياسي هو الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية، تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني، المنظم أو غير المنظم" [1].

وعليه لا يقتصر على استخدام القوة بل يقع حتى عند التلويح بها، فقد يكون فردياً أو تقوم به جماعة من الأفراد علنياً أو سرياً، بطريقة منظمة أو غير منظمة، وعن أسبابه فهي متعددة، إلا أنه غالبا ما يحدث لاحتكار وسائل القوة.

وقد يقع العنف السياسي من طرف أفراد المجتمع، كما قد تلجأ إليه الدولة لسبب أو لآخر والهدف منه ضمان استمرار النظام، فأعمال العنف السياسي لا يمكن فصلها عن السلطة، على هذا الأساس ينقسم العنف السياسي من حيث المصدر الذي ينبثق منه إلى:

أ- عنف رسمي: الذي يُمارَس من جانب النظام السياسي بصورة منتظمة ضد المواطنين أو ضد تنظيمات معينة، قد يكون [2]:

- على الصعيد الوطني: من خلال حالة الطوارئ، الحصار، الاعتقال السياسي التعسفي، تعذيب المعتقلين، المحاكمات غير العادلة، استخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش لمواجهة الاحتجاجات، وممارسة التصفية الجسدية ضد بعض عناصر المعارضة واستخدام المرتزقة لقمع الاحتجاجات.
- على الصعيد الدولي: كالحرب الاستعمارية، الحرب النفسية (الدعاية)، والحرب الاقتصادية.

---

[1] آدم قبي، " رؤية نظرية حول العنف السياسي " . **مجلة الباحث**. عدد تجريبي. [د.ت.ن]، ص 104 .

[2] حسنين توفيق إبراهيم، **العنف السياسي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص ص 19-22 .

وعلى العموم يحدث العنف الرسمي عند وقوع الدولة في أزمة على المستوى الداخلي؛ عندما يتم تهديد النظام العام للدولة، أو تهديد مصالح النخب السياسية الحاكمة، وعلى المستوى الخارجي؛ عند التهديد باختراق الحدود الإقليمية للدولة، أو لمقتضيات المنافسة ومصالح الدول الأخرى.

ب- عنف غير رسمي: و يُقصد به أعمال العنف التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات ضد بعضهم بعضاً أو ضد النظام أو أحد رموزه، وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو كما يُطلق عليه أيضا بالعنف الجماهيري، أشكاله هي: الاغتيالات أو محاولة الاغتيال لشخصيات رسمية لها صلة بصناعة القرار، الانقلاب أو محاولة الانقلاب، التمردات المسلحة(*)، العنف الانتخابي، التظاهرات العنيفة وأعمال الشغب، الإضرابات العمالية العنيفة، الحروب الأهلية، الثورات والانتفاضات الشعبية [1]، هذه الأخيرة التي قد تتجسد فيها معظم أشكال العنف السياسي سالفة الذكر منتهجةً العنف على أوسع نطاق للإطاحة بالنظام (**).

في هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر للعنف السياسي الرسمي، فقد خلّف فض اعتصام منطقة رابعة العدوية (القاهرة) في مصر من طرف الأجهزة الأمنية يوم 14 أوت 2013 مقتل 632 فرد، 1492 جريح وتم إلقاء القبض على 800 شخص[2].

إن أشكال العنف السياسي عديدة، إلا أن نتائجه تصب في بوتقة واحدة، فالعنف السياسي يهدد حرية الإنسان، وقد يحرمه الحق في الحياة، هذا الحق الذي أكدت عليه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، كما أنه قد ينتج عنه مخاطر عدة منها[3]:

(*) أهم فرق بين التمرد والثورة أن الأول له دلالة سلبية (الرفض والتخريب)، في حين الثورة لها دلالة إيجابية، حيث تهدف لإقامة نظام جديد، كما يختلف التمرد المسلح عن الثورة في مدى تقبل الأفراد والجماعات له والانخراط فيه، إذْ يحظى بتقبل أقل من الثورة، ومن الأمثلة عن حركات التمرد؛ حركة التمرد في السودان التي شنتها حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة ضد السلطة في إقليم دارفور، والتي انطلقت عام 2003 بسب التهميش.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص 9-18 .

(**) للاطلاع على تصنيفات أخرى للعنف السياسي انظر: حسن طوابلة، **العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر أنموذجا**. عمان: عالم الكتب الحديث،2005، ص ص 39-46.

[2] تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان، " أحداث فض اعتصام رابعة العدوية". القاهرة، مارس 2014، ص 22.

[3] صفوان مبيضين، **العنف المجتمعي**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013، ص ص 46-48.

- تهديد السلم الاجتماعي: الذي يعتبر ضرورة ملحة لاستقرار كافة المجتمعات، بإثارة الفزع والقلق بين الأفراد، وتعطيل أشغالهم، وزعزعة الثقة بين كافة أفراد المجتمع.
- تراجع هيبة الدولة: فاستمرار العنف يزيد من انتهاك القوانين.
- الخسائر البشرية والمادية: فهو يؤثر على حياة الأفراد ومستقبلهم، ويخلِّف القتلى والجرحى، بالإضافة إلى الخسائر المادية؛ حيث يتم التعدي على الممتلكات العامة كالمنازل، المحلات، والأبنية الحكومية، فضلا عن ذلك نتيجة سعي الحكومة الحفاظ على الأمن ينتج عن ذلك تزايد للأعباء المالية والبشرية.

ويزداد خطر العنف السياسي عندما ينتقل العنف من سلوك ليتحول إلى ثقافة تنتشر في المجتمع وتنتقل بين الأجيال، فتصبح نظرة المجتمع للعنف بمختلف أنواعه – وما ينجر عنه من آثار– على أنه سلوك طبيعي.

2– التداول السلمي على السلطة:

ويُقصد به العملية التي تسمح للشيء بحل بديل محله، فيجعل شخصا آخر يخلف نظيره في المسؤولية، فهو العملية التي تعبِّر عن جوهر الممارسة الديمقراطية بما تحتويه من تعددية حزبية وانتخابات دورية، ويعد الإقرار بحكم الأغلبية قاعدة هذه العملية، أما شروط التداول السلمي على السلطة فهي: التوافق بين أطراف العملية السياسية على سير المؤسسات، حياة حزبية مستقرة (تعددية أو ثنائية) وضمانات نشاط المعارضة[1]، مع ضرورة وجود وعي اجتماعي عام حول أهمية مبدأ تداول السلطة باعتباره ضمان عدم هيمنة شخص أو جماعة على السلطة أو منصب معين، والسبيل لخلق جو من المنافسة السياسية بين عدة تشكيلات سياسية.

إضافةً إلى ذلك يتطلب التداول السلمي على السلطة[2]:

أ– إشراك الشعب في عملية تداول السلطة: فلا وجود للديمقراطية ما لم يكن هناك إقرار بأن الشعب هو صاحب السلطة، يمارسها بنفسه في اختيار حكامه، وفي اختيار من يمارس السلطة نيابة عنه، ويُعد الانتخاب هو الوسيلة الأساسية لتداول السلطة سلمياً.

---

[1] سرهنك حميد صالح البرزجي، **مقومات الدستور الديمقراطي وآليات الدفاع عنه**. عمان: دار دجلة، 2009، ص 86.

[2] رائد حمدان المالكي، **التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية الوضعية دراسة مقارنة**. بيروت: دار السنهوري، 2016، ص ص 28، 30.

ب–تحديد النطاق الزمني لتولي السلطة: الذي يتطلب تحديد مدة تولي السلطة من جهة، ومن جهة أخرى تحديد عدد المرات التي تسمح للأشخاص بتوليها.

أما أهم المحددات التي تحكم تداول السلطة فتتمثل في: الإطار الدستوري والقانوني، فالدستور يُفصل كيفية تطبيق آليات التداول على السلطة في مختلف المستويات والسلطات، والنظام الانتخابي الذي يضم قواعد الانتخابات (قواعد الترشح، التصويت، تقسيم الدوائر الانتخابية، توزيع المقاعد وتحديد الفائزين)، والإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية (إجراءات الترشح، التصويت، الدعاية الانتخابية، فرز الأصوات والطعون). وكذلك الثقافة السياسية السائدة، فغرس ثقافة المشاركة عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وإيمان القيادة السياسية بأهمية المشاركة السياسية والتعددية – وسعيها الدائم لتقديم الضمانات والآليات لذلك– يُعد ضماناً لمشاركة سياسية واسعة. مع ضرورة الوعي الجماهيري لوصول الأكفأ إلى قمة هرم السلطة السياسية.

3–شرعية النظام السياسي(Legality):

تُعرَّف على أنها: "تصرف الأفراد والمؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع في إطار القواعد التي حددتها السلطات العامة، أي: القواعد ذات الصفة الإلزامية"[1]، حيث تُمثل سيادة القانون، فهي تُؤسس لعلاقة قانونية بين الحكام والمحكومين، في ظل توافق العمل السياسي للحكام مع المصالح والقيم الاجتماعية للمحكومين، ومن ثمة ينتج عن ذلك قبول المواطنين طواعيةً للقوانين والتشريعات.

وكلما كانت الشرعية عالية؛ كانت الحكومة بحاجة إلى عدد قليل من عناصر الشرطة، والعكس عندما تكون منخفضة، فهي بحاجة إلى أعداد كبيرة، فعلى سبيل المثال؛ في بريطانيا هناك التزام كبير بالقوانين من قبل المواطنين في انجلترا ما قلل من عدد عناصر الشرطة، بينما في ايرلندا الشمالية عندما كانت تسود نظرة أن الحكومة غير شرعية؛ زاد ذلك من عدد رجال الشرطة والدوريات، ما كلَّف ايرلندا الشمالية في الحرب الأهلية 3600 قتيلا[2].

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **مرجع سابق**، الشرعية، ص 254.

[2] مايكل ج روسكين، آخرون، **مقدمة في العلوم السياسية**. (تر: محمد صفوت حسن). القاهرة: دار الفجر الجديدة، 2015، ص 447.

4- المشاركة السياسية (Political Participation):

تتعدد تسميات المشاركة السياسية فهناك من يطلق عليها المشاركة الشعبية أو المشاركة الجماهرية، إلا أنها تدور حول موضوع واحد وهو؛ أن المشاطرة والمقاسمة في الأشياء التي قد تكون قرارات، مكاسب ومنافع بين أفراد المجتمع في مناحي الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ومنه تنقسم إلى المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، هذه الأخيرة مفهومها البسيط هو حق المواطن أن يؤدي دورا معينا في صنع السياسة والقرارات السياسية، فالمشاركة السياسية هي أبسط حقوق المواطنة، يعرفها (كريستوفر أرترتون) (Christopher Arterton) و(هالان هان) (Halan Hann) في كتاب (المشاركة السياسية) على أنها:

> "لا تقتصر فقط على أعمال التصويت في الانتخابات، ولكنها تشمل الأعمال والأنشطة وكافة المساعي التي تدخل في نطاق العملية السياسية بالمعنى الأوسع، والهادفة إلى التأثير على فئة أو طبقة أصحاب النفوذ أو السلطة، ومثال ذلك الاتصالات مع المسؤولين في الحكومة، والمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية، ومناقشة القضايا العامة، وحضور الاجتماعات السياسية، ومحاولة إقناع الآخرين بتأييد مرشح معين، والعمل في إطار نشاط الأحزاب السياسية، والحصول على عضوية المنظمات السياسية، هذا بالطبع إلى جانب التصويت في العملية الانتخابية" [1].

يُقدم هذا التعريف مظاهر المشاركة السياسية والتي تتمثل في:

أ- المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت.

ب-الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين.

ج- مناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية.

د- النشاط على المستوى الحزبي .

هـ- النشاط على مستوى تنظيمات المجتمع المدني.

تعتبر المشاركة السياسية الفعّالة من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي؛ فهي ميكانيزم عمل النظام الديمقراطي لإضفاء طابع الشرعية، لكنها تتطلب وجود مجموعة من الشروط منها:

- رفع درجة الوعي السياسي؛ بالقضاء على الأمية أولا.
- ضمانات حرية التعبير والرأي.

---

[1] ناجي عبد النور، **المدخل في علوم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 121.

- تقوية التنظيمات والمؤسسات الوسيطة؛ كالأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني.

فعن طريق توافر المشاركة السياسية يسهل على السلطة معرفة آراء ورغبات الجماهير، ومن ثمة تصبح القناة الاتصالية بين السلطة والجماهير نشِطة لتلبية متطلبات الجماهير؛ فالمشاركة السياسية تلعب دورا في تحقيق التكامل السياسي والوحدة الوطنية.

5- التعددية السياسية (Political Pluralism):

فهي تزود النظام السياسي بالحيوية والتقدم؛ حيث أن التنافس الديمقراطي بين الأحزاب السياسية يفرض على الفاعلين السياسيين تطوير أدائهم وعلاقاتهم بالجمهور لحصد أكبر قدر من المصداقية لمؤسساتهم، ما يُثري الحياة السياسية[1]، ويساهم في اكتشاف حلول للمشاكل المجتمعية، ويعد من ضمانات عدم الاستفراد بالسلطة.

فعلى سبيل المثال لا الحصر في دولة (موريشيوس) رغم وجود التعددية العرقية والدينية فيها، استطاعت تحقيق قدرا كبيرا من الاستقرار السياسي والاجتماعي بعد استقلالها، من خلال التعددية الحزبية، لما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق وحدة وتكامل النسق السياسي والاجتماعي وتوفير مؤسسات سياسية تستطيع من خلالها كافة الأطراف ممارسة العملية السياسية وفق ضوابط محددة معززةً للاستقرار[2]. ما يدل على أن التعددية الإثنية ليست عائقا أمام الاستقرار السياسي، إذا ما تم استغلالها كي تكون عاملا دافعا نحو الاستقرار السياسي، عبر احتواء الآخر المختلف في المؤسسات السياسية.

6- الاستقرار البرلماني (Parliamentary Stability) والفعالية الحكومية (Government Effectiveness):

رغم اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية: النظام الرئاسي، البرلماني، أو حكومة الجمعية، تبقى المؤسسة التشريعية أهم مؤسسة تمثل الشعب، لذا لا ينبغي للسلطة التنفيذية حل البرلمان؛ لأن شرعيته مكتسبة من الشعب، ومن المظاهر التي قد يأخذها عدم الاستقرار البرلماني [3]:

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع مدائح الأسطورة**. بيروت: إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2001، ص 73.

[2] رعد صالح الألوسي، **التعددية السياسية في عالم الجنوب**. عمان: دار مجدلاوي، 2006، ص 252.

[3] رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق**.

أ- الاستقالات أو إسقاط العضوية عن عدد من أعضاء البرلمان.

ب-حل البرلمان قبل انتهاء العهدة البرلمانية المحددة دستورياً.

أما عن فعالية الحكومة يمكن قياسها بمدى قدرتها على الاتخاذ والتنفيذ السريع للقرارات (المدروسة) التي تستجيب للمشاكل والانشغالات المطروحة أمامها[1]، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات وسياسات من ناحية الزمن، التكلفة، الجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية.

7-محدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة للاستقرار السياسي، والمقصود بالقيادات السياسية هنا هم؛ القادة الموجودين في هرم السلطة التنفيذية، فيتوجب بقاء هؤلاء لفترة مناسبة تمكنهم من خدمة المنصب الذي يشغلونه على أكمل وجه، هذا البقاء يجب أن يكون مقترناً برضا الشعب، وفي المقابل التغير المتلاحق في هذه المناصب القيادية دونما إعطاء فرصة سانحة لهؤلاء للعمل من مؤشرات عدم الاستقرار السياسي[2]. وفي هذا السياق يستلزم تأكيد عدم التسرع في الحكم على مدى نجاعة الأداء الوظيفي لمسؤول سياسي قبل إعطائه الفرصة والوقت اللازم – المحدد قانونيا والمتفق عليه بين مختلف الفاعلين ذوا الصلة – لتنفيذ برنامجه.

ومن الأمثلة الدالة عن عدم الاستقرار الحكومي، دولة الهندوراس التي تغيرت فيها السلطة التنفيذية 616 مرة في الفترة الممتدة من 1824-1950، كما شهدت دولة الكويت خمسة حكومات متعاقبة في الفترة 2006-2008[3].

ولكي يأخذ هذا المؤشر المنحى الإيجابي، ينبغي أن لا يستمر البقاء في المنصب مدى الحياة، وأن لا يكون كذريعة للاستبداد بالسلطة، مع الأخذ في الحسبان أن الدولة هي دولة مؤسسات وليست دولة

---

(1) Edmund Aunger, **In Search of Political Stability a Comparative Study of New Brunswick and Northern Ireland.** Montreal: McGill-Queens University Press,1 décembre 1981, p49.

(2) رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق.**

(3) عبد الحميد الجزار الحجازي، " العوامل الاقتصادية و ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت ". **مجلة بحوث اقتصادية عربية.** العدد 63- 64. صيف- خريف 2013، ص ص 116، 117.

أشخاص، وأن البقاء في السلطة – لفترة محددة – هو بالأساس لإدارة شؤون المواطنين والاستجابة لمتطلباتهم.

8-سياسات اقتصادية ناجحة:

فعندما تتجسد حالة الاستقرار السياسي، فإن ذلك بمثابة المَناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية، ما يؤدي إلى الرفع من المستوى المعيشي والرفاهية للأفراد، هذا بدوره ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي[1]، فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار ايجابية تعزز الاستقرار السياسي تكمن في[2]:

أ- زيادة الدخل الحقيقي ما ينعكس على تحسين معيشة المواطنين.

ب-توفير فرص العمل، السلع والخدمات لإشباع حاجات المواطنين.

ج-تحسين المستوى الصحي، التعليمي والثقافي للمجتمع.

د- تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع.

هـ- تسديد ديون الدولة.

9-الوحدة الوطنية (National Unity):

إن الكثير من الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات السياسية سببها غياب ثقافة احترام الاختلاف وجوداً وفكراً، فالآخر المختلف له حق التعبير عن ذاته وأفكاره والدفاع عنها بالوسائل الشرعية؛ لأن هذا الاحترام يؤدي إلى الوحدة الوطنية في ظل تفاعل الخصوصيات مع بعضها، لاسيما وأن الوحدة الحقيقية ليست ضد حق الاختلاف، وحق الاختلاف لا يعني الفوضى والانقسام، لذلك التنوع المحاط بالحرية والتسامح يساهم في صنع الوحدة ويضبط الاختلاف لكي لا يتحول إلى انقسام ويجعل من احترام

---

(1) رائد نايف حاج سليمان، **مرجع سابق**.

(2) فارس رشيد البياتي، **مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**. عمان: دار السواقي العلمية للنشر، 2015، ص 56.

المختلفين وسيلة للاستيعاب والتفاعل[1]، ما يؤدي إلى غياب العنف والحروب الأهلية والمطالب الانفصالية التي تعد من أهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي؛ لأنها تجسد اللجوء إلى العنف على نطاق أوسع.

فالإجماع الوطني لا يتم عبر تدمير الخصوصيات الذاتية أو القضاء على الجماعات الفرعية، بل من خلال خلق خصوصية مشتركة تفوق الخصوصيات الذاتية، والتقريب بين الجماعات الفرعية، والتوافق على حس وطني يستوعب الجماعات المتعددة، وبتقوية القواسم المشتركة بين الجماعات المختلفة وتجاوز الاختلافات الفرعية عبر استيعابها داخل المؤسسات الوطنية المفتوحة أمام الجميع دون قيود[2].

وبدعم الحوار الجاد بين الأطراف المختلفة والحرص على اللقاءات الدورية تتعزز الوحدة الوطنية؛ لأنه يهدف إلى إدارة نقاط الخلاف وبلورة الأرضية المشتركة، ما يساهم في تأكيد خيار السلم ومقتضيات العيش المشترك والتوصّل إلى أفضل صيغة لإدارة الاختلاف؛ باعتباره وسيلة لمعرفة وجهات النظر وإزالة الغموض عن القضايا التي تثير الخلافات.

10-قلة تدفق الهجرة(Migration) :

فالهجرة هي: " الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً، اقتصادياً، دينياً أم سياسياً" [3] ، وقد تكون شرعية، أو غير شرعية عند عدم حصول المهاجر على تأشيرة الدخول أو بطاقة الإقامة، أما أهم دوافعها (الهجرة الشرعية وغير الشرعية) الأوضاع الأمنية غير المستقرة كالثورة أو الحروب الأهلية، البطالة، وتدني مستوى المعيشة.

كما تندرج حركة اللاجئين في سياق الهجرة، فالهجرة واللجوء السياسي (Political Asylum) ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما بعضاً، فهما من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية؛ لأن كل الحضارات شهدت انتقال مجموعات بشرية من مكان إلى آخر بحثا عن الأمان من الأخطار المحدقة بهم، فاللاجئون يغادرون بلدانهم بسبب التهديدات والاضطهاد الذي يواجهونه، وفي هذا الصدد يتمتع اللاجئون بحقوق ضمنها لهم

---

[1] محمد محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004،ص ص 46- 54.

[2] حسين علوان، **إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص ص 48، 49.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 15.

القانون الدولي من خلال الاتفاقية الخاصة باللاجئين سنة 1951 والبرتوكول المكمل لها سنة 1967 [1]. فكلما زادت نسبة تدفق الهجرة – سواء الداخلية (الهجرة من منطقة إلى أخرى ضمن نطاق الدولة) أو الخارجية (الهجرة من دولة إلى دولة أخرى)– واللاجئين السياسيين دلّ ذلك على أن هناك لا استقرار سياسي نتيجة عوامل معينة.

ومثال ذلك بسبب الأزمة السورية منذ 2011، فقد سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) منذ منتصف مارس عام 2016 لجوء 2.1 مليون سوري إلى مصر، العراق، الأردن ولبنان، وأكثر من 28 ألف لاجئ في شمال أفريقيا، كما سجلت الحكومة التركية 1.9 مليون سوري، وكان هناك ما يقارب 900 ألف طلب لجوء من السوريين إلى أوروبا بين 2011 و 2015 [2].

11-المأسسة السياسية (Political Institutionalization) :

عرّفها (صامويل هانتيغتون) (Samuel Huntington) بأنها: "العملية التي تكتسب من خلالها المؤسسات والإجراءات قيمةً واستقرارا "[3]. ما يدُّل على أن جوهر وهدف المأسسة هو الاستقرار السياسي، وهذا يتأتّى من خلال أدوار المؤسسات.

تختلف درجة مأسسة أي نظام سياسي[*]، وهو الأمر الذي يمكن قياسه عبر مجموعة من المعايير التي حددها (هانتيغتون) في[4]:

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 65- 68.

[2] منظمة الأمم المتحدة، "اللاجئون". متحصل عليه من:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/refugees/index.html
بتاريخ: 2018/09/03

[3] Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**. 7 th Ed. New Haven : Yale University Press,1973. P12.

[*] في هذا السياق يؤكد (ألموند) و (بنغام بويل) (Bingham Powell) على أهمية بناء مؤسسات تقوم بتحويل مطالب وتفضيلات الجماهير إلى قرارات، مما ينعكس على ترابط مختلف مستويات أداء النظام. أما (لازويل) فيركز على قدرة المؤسسات في عمليات صنع القرارات واختيار بدائل تكفل ما يريده المجتمع وفق ما هو متوفر من موارد. إلا أن ذلك يتطلب بناء مؤسسات منفتحة على العالم الخارجي وحرية تداول للمعلومات، وذلك من خلال خصخصة وسائل الإعلام لضمان تقييم صريح للأداء الحكومي ومنع احتكار المعلومة وعدم التحيز في التغطية الإعلامية وتغطية فضائح الفساد. عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**. القاهرة: [د.د.ن]، 2006، ص ص 110- 146.

[4] Samuel Huntington, **op.cit,** pp 13-22.

أ-التكيف: يقصد به مواجهة التحديات التي تأتي من البيئة، ويقاس هذا المعيار عن طريق ثلاث مؤشرات هي:

- العمر الزمني: فكلما ارتفع عمر المؤسسة ارتفعت درجة مأسستها؛ لأن قدرتها على مواجهة التحديات تكون أكثر قوة من التنظيمات حديثة النشأة.
- العمر الجيلي: يشير إلى قدرة المؤسسة على البقاء رغم تغير القيادات وطرق انتقال القيادة بطريقة سلمية على نحو سلس دون عنف أو إراقة للدماء من جيل إلى جيل آخر.
- التكيف الوظيفي: فالمنظمات التي تكيف نفسها على مستوى وظائفها على إثر التغيرات التي تطرأ على بيئتها تكون أكثر مأسسة من تلك التي لم تتمكن من ذلك.

ب-التعقيد: كلما زاد التنظيم تعقيداً ارتفع مستواه المؤسساتي، هذا التعقيد يكون عبر مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية هرمياً ووظيفياً.

ج- الاستقلالية: وتعني مدى استقلالية إجراءات وأساليب المنظمة السياسية عن المنظمات السياسية الأخرى.

د- التماسك: وهذا بحل الخلافات داخل المنظمة، وإيجاد التوافق في الآراء على الحدود الوظيفية للجماعة في المنظمة؛ لأنه سلوك ضروري لتأمين لحمة المؤسسة.

استكمالا إلى ما سبق، فإن مأسسة العملية السياسية تتعلق أساساً باحتواء عملية صنع القرارات السياسية ضمن إطار المؤسسات السياسية المبنية على المشاركة، الأمر الذي يسهل على النظام السياسي اكتساب الشرعية السياسية، ذلك أن التنظيم السياسي الذي يتمتع بالمأسسة السياسية بقدر ما يُمكِّن المبادئ والقيم الديمقراطية من الظهور فإنه يفيد في تحقيق الآتي[1]:

- قانونية العملية السياسية: بمعنى تَمكُّن المؤسسات من أن تنظم عملها شبكة معقدة ومحكمة من الضوابط والتوازنات، تعمل وفقاً لأحكام محددة وأسس للتوظيف والتمويل وتقويم الأداء، وتخضع لمقاييس معروفة وعلنية وضوابط للمراقبة والمحاسبة وقواعد للتنسيق بينها.

---

(1) عبد العظيم محمود حنفي، " النظم السياسية العربية و مأسسة العملية السياسية" . متحصل عليه من :
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2485
بتاريخ: 2017/03/15.

- عقلانية العملية السياسية: من خلال قيام المؤسسات بفتح مناصب العمل على أساس الكفاءة المهنية، مما ينعكس مباشرة على واجباتها تجاه المواطنين.
- عمومية العملية السياسية: حيث يُلغِي العمل المؤسسي الاعتبارات الشخصية معتمدا على المواطنة، ومبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.
- استقرار العملية السياسية: لأن العمل في المؤسسات لا يتأثر بتغير الأفراد.

ثالثا: عوامل الاستقرار السياسي

إن استقرار أي دولة ليس وليد الصدفة، بل لتفاعل مجموعة الشروط والمحددات التي تعتبر بمثابة البيئة المساعدة للوصول إلى استقرار (نسبي) يمكن تقسيم أهم عوامله إلى:

1- **العوامل القانونية والسياسية:** إذْ تتداخل هذه العوامل مع بعضها بعضا لتؤثر على تعزيز الممارسة الديمقراطية والتنمية بمختلف أبعادها من جهة، وعلى الاستقرار السياسي من جهة أخرى، وهي تتمثل في:

أ- الدستور الديمقراطي(Democratic Constitution): إن صياغة دستور في الدول التي تعيش المرحلة الانتقالية يساهم – إلى حد ما- في تحقيق الاستقرار، ويتوقف نجاح صياغته بشكل رئيسي على القبول الواسع من طرف الجماهير، عبر تبني مجموعة من القواعد كتوزيع تفاصيل العملية الدستورية لإضفاء المصداقية والشفافية – للعملية الدستورية- على العديد من الأطراف بما فيها وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، في ظل اعتماد واضعي الدساتير على ضمانات الحقوق، الحريات العامة والمبادئ المتعلقة بالتنظيم الحكومي والعلاقة بين المؤسسات الحكومية والتوفيق بين التأثيرات الداخلية والخارجية أي: الاستفادة من التجارب الدستورية للدول الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار ميراثهم الدستوري وثقافتهم الخاصة[1].

فالدستور يقدم الضمانات الكفيلة لتعزيز الممارسة الديمقراطية كسيادة القانون، التعددية والمشاركة السياسية، غير أنها تبقى مجرد نصوص ما لم تُــتّبع بآليات مؤسساتية وإرادة سياسية لتجسيدها على أرض الواقع .

[1] سرهنك حميد صالح البرزجي، **مرجع سابق**، ص ص 63، 64.

ب-الفصل بين السلطات(Separation of powers): وتعني عدم تركيز السلطة في يد جهة واحدة، توزيعها وتقسيمها لوظائف الدولة التشريعية، التنفيذية والقضائية لمنع إساءة استعمال السلطة، والهدف من فصل السلطات كما أشار إليه (مونتيسكيو) (Montesquieu) هو صيانة الحقوق والحريات العامة والتطبيق السليم للقوانين لتحقيق التخصص وتقسيم العمل، بغرض إتقان أداء وظائف الدولة[1]، وإن كان يستحيل الفصل المطلق بين السلطات؛ فحتى الدستور الأمريكي الذي يعتبر أنموذجاً للفصل بين السلطات، إلا أن الواقع يؤكد تعاون السلطات وتأثيرها على بعضها بعضا، فهذا التعاون مقترن بعدم التعدي على صلاحيات السلطات الأخرى.

ج- استقلال السلطة القضائية(Independence of the Judiciary): وهذا يتجسد من خلال عدم سيطرة السلطة التشريعية والتنفيذية على السلطة القضائية، فالقضاء المستقل هو الضامن لاحترام الحقوق ومختلف قيم ومبادئ الديمقراطية، ولتعزيز استقلالية القضاء ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات منها: نظام تعيين القضاة، النظام الإداري والمالي للقضاة، حصانة القضاة والتكوين المهني لهم، مما يؤدي إلى تقوية القضاء. وبالمقابل لا بد من إيجاد عدة آليات لمحاسبة ومساءلة القضاة منها: علنية جلسات المحاكم، قابلية قرارات القضاة للطعن، خضوعهم للمراجعة القضائية والعزل بواسطة المجالس التشريعية أو مجلس القضاء الأعلى[2].

د- احترام حقوق وحريات الشعب ووجود انتخابات دورية حرة ونزيهة: فمحاولة تعزيز حكم دستوري ديمقراطي تأتي من خلال إضفاء الحقوق والحريات طابعاً دستورياً، في ظل فتح المجال أمام أحزاب المعارضة للنشاط دون محاكمتهم لسبب غير واضح، وعدم اتخاذ تدابير شكلية لترقية حقوق الإنسان بعد رفع حالات الطوارئ، وفتح المجال أمام النقاش السياسي، مع عدم اعتماد إجراءات ضد الممارسة الديمقراطية؛ كحل الأحزاب السياسية، منع التظاهر ومنع مناقشة القضايا السياسية.

هـ- بناء الثقة السياسية(Political Trust): وتتمثل أهم آليات بنائها في تلبية النخبة الحاكمة لاحتياجات الجماهير، في هذا السياق يعتبر (فرانسيس فوكوياما) (Francis Fukuyama) من الذين ربطوا الثقة السياسية بالأداء الاقتصادي، إذْ أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة-بمستويات مرتفعة - هي المجتمعات التي تتميز بالرفاه والازدهار الاقتصادي، ويمكن قياس الثقة السياسية من خلال

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص102 – 105.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 145- 148.

التقييم الاقتصادي والسياسي للحكومة، رصد درجة المشاركة السياسية، المساءلة الحكومية والشفافية[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي لبناء وتعزيز الثقة السياسية عبر المدخل الاقتصادي عدم إغفال الإدارة العقلانية للموارد من طرف القادة مع الاعتماد على الموارد المتجددة، في ظل تلبية الحاجات من خلال اعتماد التوافق على القيم والأولويات، هذا التوافق لا ينبغي اقترانه فقط بالمجال الاقتصادي، بل اعتماده على مستوى عدة مجالات.

و- محاربة الفساد السياسي والإداري (Political and Administrative corruption): فالفساد يدل على استغلال السلطة أو الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة؛ وذلك بمخالفة القانون والتحايل عليه، ومن مظاهر النوع الأول: إصدار تشريعات تخدم مصالح ضيقة لا تمس عامة الشعب، تزوير الانتخابات، أما الثاني: نهب المال العام، الرشوة والمحسوبية.

2- العوامل الأمنية: ويتمثل أهمها في:

أ- قدرة النظام السياسي على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات، التغلغل في بيئته، وفرض تأثيره عليها باستخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي المشروع؛ لأن النظام السياسي هو المسؤول عن صيانة النظام العام عن طريق أجهزة الأمن إن اقتضى الأمر.

ب-غياب التطرف (Extremism) والإرهاب (Terrorism): فالأول يعني؛ ذلك الموقف الذي يتخذه الفرد من قضية عامة أو خاصة يتجاوز به حدود الاعتدال، وهو معروف في القضايا الدينية، السياسية والفكرية وغيرها، أما الثاني فيقصد به؛ استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بغية تحقيق هدف سياسي، وفي حال ارتبط التطرف بالعنف أصبح عملاً إرهابياً[2]، ما يعني أن الإرهاب سلوك يحدث عن طريق استخدام العنف بسبب التطرف، وقد يرجع ذلك إلى انتشار المفاهيم الدينية الخاطئة، التعصب العقائدي، وغياب العدالة الاجتماعية.

---

[1] وفاء علي علي داور، **الثقة السياسية بين المواطن والحكومة و تداعيات قيام الثورات**.الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص ص 58 – 98 .

[2] عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، **الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف دراسة تحليلية للمجتمع السعودي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص ص13- 17.

ج- حياد الجيش(Military Neutrality): بعدم تدخله في الصراعات السياسية وعدم انحيازه لفريق ضد آخر، وعدم تدخله في صنع القرار وإدارة شؤون الدولة، إلا إذا تعلق الأمر بالحفاظ على الأمن القومي من الخطر الخارجي الذي يهدد الدولة. فالوظيفة الدستورية للجيش تتجلى في حقيقتين، تتمثل الأولى في أن مجال السياسة والمنافسة مستقل عن مجال السيادة، في حين تتضح الثانية من خلال أن العنف ليس من وسائل التغيير وأدواته في النظام الديمقراطي[1]، لذا لا بد من تضمين الدستور أحكاما تنظم مهام الجيش وتحدد دوره في الحالات العادية وحالات الطوارئ، لتكريس حياده، كي يشكل سنداً للنظام الديمقراطي.

3- العوامل الاقتصادية والاجتماعية: والتي ترتبط بتحسين المستوى المعيشي للأفراد، يمكن إجمالها في الآتي:

أ- محاربة البطالة(Unemployment) : تعني البطالة التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل للشخص القادر عليه والراغب فيه، وهي أنواع: فقد تكون حقيقية أو بطالة مقنعة، بطالة دائمة أو موسمية، أما عن تأثيراتها السلبية؛ فتتضاعف إذا كانت لمدة زمنية طويلة، وإذا كان الشخص مسؤولا عن إعالة أسرة، مما يؤثر على زيادة مستوى الفقر والتشجيع على الهجرة[2]، الانحراف والجريمة، نتيجة اليأس من الحصول على عمل يوفر لهم متطلبات العيش الأساسية، وخطورتها تتضاعف لاسيما إذا تعلق الأمر بالكفاءات والطاقات الكامنة المؤهلة لعملية الإنتاج، ما يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية.

ب-الضمان الاجتماعي (Social Security): إن السعي نحو تعزيز دولة الرفاهية الاجتماعية يكون بالتصدي لظاهرة الفقر عبر سياسات اجتماعية لدعم الأمن الاجتماعي، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، وذلك بالاستناد إلى التأمين الاجتماعي (Social Insurance) باشتراك الفرد في التأمين عبر المساهمة في دفع أقساط متوالية للحصول في المستقبل على خدمات معينة، بالإضافة إلى المساعدة الاجتماعية (Social Assistance)، إذْ تمثل عوناً يُقدَّم للمحتاجين بعد التأكد من أحوالهم

---

[1] عبد الإله بلقزيز، "السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة". في مؤلف: **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص17، 18.

[2] محمد يوسف محمد السيد، **التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية**. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015، ص ص 107، 113.

المعيشية المتدنية[1]، لكنه لا يجب أن يستند على أيِّ أسس تمييزية؛ بمعنى قيامه على المساواة في منح برامج الضمان الاجتماعي لمستحقيها، وفي نفس الوقت يكون شاملا لجميع الظروف التي تهدد قدرة الأشخاص على اكتساب الدخل والحفاظ على مستوى معيشي مقبول.

وبالنسبة للآثار الاجتماعية للضمان الاجتماعي؛ فهو يضمن دخلا للأفراد في حالة العجز، ويوفر شعورا بالكرامة والاطمئنان والقضاء على الخوف من المستقبل والتكامل الاجتماعي. بينما تتلخص الآثار السياسية في تعزيز الولاء للدولة، أما عن الآثار الاقتصادية؛ فالضمان الاجتماعي يعتبر وسيلة للادخار الفردي وإعادة توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع وحفظ قيمة العمل والإنتاج نتيجة التدابير الوقائية من حوادث وأمراض العمل، فضلا عن أنه يساهم في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك وتحقيق عدالة التوزيع[2]، إضافة إلى دوره في التقليل من التهميش والحرمان الاقتصادي اللذان يساهمان في ميل المواطنين نحو التمرد واستخدام العنف لإحساسهم القوي أنهم لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثورة، ما يؤدي إلى الإحباط والتشاؤم اللذان يزيدان من الاستعداد للتمرد والعنف.

ج- العدالة (Justice): يعتبر الفيلسوف الأمريكي (جون رولز) (John Rawls) من أبرز الذين نظَّروا في هذا الموضوع، حيث يعتبر العدالة الطريقة التي توزِّع بها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق والواجبات لتقسيم الامتيازات من التعاون الاجتماعي والتقليل من الاختلافات، لذا يُعرِّف العدالة في إطار المؤسسات الاجتماعية بقوله: "المؤسسات عادلة عندما لا تقوم بأي تمييز تعسفي بين الأفراد في تخصيص الحقوق والواجبات، وعندما تحدد توازناً ملائما بين المطالب المتنافسة على فوائد الحياة الاجتماعية "[3]، وذلك على النحو الذي لا يقود إلى تركيز مصادر القوة في يد أقلية تسعى إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي والنظام الاقتصادي.

---

[1] محمد أحمد بيومي، إسماعيل علي سعد، **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.ن]، ص 83.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 303- 307.

[3] مراد دياني، **حرية مساواة اندماج اجتماعي نظرية العدالة في النموذج الليبرالي المستدام**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص90، 91.

إن مفهوم العدالة الاجتماعية وآليات تحقيقها يُثار حوله جدل كبير؛ لأن الفكرة نتاج نظام قيمي وثقافي متغير، لكن رغم ذلك تُجمع العديد من الدراسات أن العدالة الاجتماعية تشمل: المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل للموارد والأعباء، الضمان الاجتماعي، توفير السلع العامة، العدالة بين الأجيال [1]. فالعدالة الاجتماعية إحدى المبادئ الأساسية لصون كرامة الإنسان، وتحقيق التعايش السلمي في الدولة؛ بإزالتها الحواجز القائمة على نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو الانتماء السياسي.

د- التغيير الاقتصادي: من بين عوامل عدم الاستقرار يوجد التغيير الاقتصادي السريع؛ إذْ أن التحسن لا يقل خطورة عن الفقر، حيث يرى عالم الاجتماع الفرنسي (ألكسيس دو توكفيل) (Alexis de Tocqueville) رغم أن عصر لويس السادس عشر كان من أكثر العصور الملكية رخاءً إلا أنه عجّل بقيام الثورة الفرنسية عام 1789، فالأفراد الفقراء يفقدون الأمل في مستقبلهم ورغم ظروفهم إلا أنهم يتسمون بالهدوء، وعندما تبدأ أوضاعهم تتحسن تدريجياً يصبحون غير راضين عن أوضاعهم، ويرغبون في تحسينها بشكل أسرع وهو ما لا يسمح به الاقتصاد النامي، في ظل تحول بعض الأفراد إلى أثرياء بشكل سريع، الأمر الذي يثير غضبهم، وهو ما يطلق عليه الماركسيون (العدوات الطبقية)، ما يُمَكِّن الثورة من الاندلاع في أي وقت[2].

يبدو من خلال ما ذهب إليه (دو توكفيل) أن التغيير الاقتصادي السريع المصحوب باللامساواة في توزيع مخرجات التنمية يساهم في تنامي الفوارق الاقتصادية، التي تعمل على زيادة مشاعر الغضب والسخط بين الأفراد والجماعات فيتشكل مناخاً مناسباً لاندلاع الثورة.

استكمالا لما سبق، يرى (تيد جير)(Ted Gurr) [*] أن المشكلة لا تكمن في الفقر بحد ذاته، فالفقير الخالص مشغول بأسرته، ولكن عندما تبدأ الأوضاع في التحسن، يُلاحظ الأفراد أن الآخرين أفضل منهم، وهو ما يُطلق عليه الحرمان النسبي الذي يؤجج العنف والثورة[3].

---

[1] مركز موارد العدالة الاجتماعية، " مفهوم العدالة الاجتماعية" . متحصل عليه من :
https://goo.io/o0ziMy
بتاريخ: 2017/03/28.

[2] مايكل ج روسكين، آخرون، **مرجع سابق**، ص 453.

[*] مفكر سياسي أمريكي، متخصص في تحليل الصراعات الاجتماعية والسياسية.

[3] **نفس المرجع والصفحة.**

وفي هذا الصدد يرى (هانتيغتون) أن أهم تأثيرات النمو الاقتصادي السريع تتمثل في[1]:

- زيادة عدد الأفراد ذوي المستوى المعيشي المحدود، ومنه الهوة بين الأغنياء والفقراء.
- زيادة حدة النزاعات المحلية والعرقية حول توظيف الأموال.
- زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن.

لكن من جهة أخرى، لا يمكن الجزم بصحة طرح أن التغيير الاقتصادي السريع يزيد من صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي، حيث توجد بعض الدول تقترن فيها حالة الاستقرار السياسي مع التنمية الاقتصادية مثل: الدول الاسكندنافية، لذا يمكن القول أن البيئة بما تحمله من متغيرات سياسية، اجتماعية، ثقافية وديمغرافية هي المحدد لتأثير العامل الاقتصادي على الاستقرار السياسي في الدولة.

في هذا الإطار توجد الباحثة (ثيدا اسكوكبول) (Theda Skocpol) [*] التي رفضت نظرية الحرمان النسبي في كتابها (الدول والثورات الاجتماعية)؛ حيث ركزت فيه على فرنسا الصين وروسيا، فحاولت إثبات بأن الثورات الاجتماعية تتطلب منظومة ظروف خاصة: مثل وجود منافسة بين دول عدة على بعض القضايا مثل: التجارة، ما يجعل هذه المنافسة تُبين نقاط ضعف هذه الدول التي لا يمكن لها مجاراة منافسيها، وكنتيجة لهذه المنافسة تسعى الدول الأضعف إلى الإصلاح لزيادة استقلاليتها وإمكانياتها في تغيير المؤسسات الداخلية لتعزيز أدوارها دولياً، الأمر الذي يُحدث تغييرات في مجال الزراعة، الصناعة، التعليم والضرائب، مما ينعكس على الوضع القائم وتقويض للسلطة التي تمتلكها النخبة المتجذرة في المجتمع، فتنتشر الخلافات وتظهر المقاومة، وبالتالي تبرز الفرصة للثورة[2].

---

[1] Samuel Huntington , **op.cit**, p 50.

[*] باحثة أمريكية في علم السياسة وعلم الاجتماع، عُرِفت بأعمالها المتعلقة بالثورات الاجتماعية.

[2] باتريك أونيل، **مرجع سابق**، ص ص 399، 400.

4- العوامل الفكرية والثقافية: تتلخص أساساً في:

أ- التنشئة السياسية (Political Socialization): والتي تُعرَّف على أنها: "العملية التي يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات والعواطف السياسية إلى الأجيال اللاحقة وتبدأ هذه العملية في عمر مبكر وتستمر طوال الحياة " [1]، فهي تقوم على نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر وخلق ثقافة سياسية بما يتلاءم مع الأوضاع السائدة، فعن طريقها يتعلم الأفراد المعارف، المهارات، الخبرات والقدرات التي تمكنهم من المشاركة في مجتمعاتهم.

ومن مؤسسات التنشئة السياسية على سبيل المثال لا الحصر: الأسرة، المدرسة ومختلف المؤسسات التعليمية، الموقع الذي يشغله الفرد في العمل، المحيط السياسي من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة، ووسائل الاتصال الجماهيري [2].

إن أهم وظائف التنشئة السياسية: بلورة قيم العمل الجماعي والمسؤولية المشتركة لمنع التفكك ولتجنب مخاطر التجزئة، إضافةً إلى توسيع المشاركة السياسية عبر تعميق روح المبادأة والعمل الجماعي وتنمية دوافع الفرد للانخراط في الحياة السياسية، فتجعل بذلك الفرد ينشأ في بيئة مبنية على المشاركة في اتخاذ القرار، ويتوقف هذا على مدى قدرة مؤسسات التنشئة السياسية تعميق احترام القاعدة القانونية والتشجيع على الانخراط في الأحزاب السياسية وهو ما يدعم الاستقرار السياسي[3].

فالتنشئة السياسية هي الآلية التي بمقتضاها يتكون الإنسان السياسي وتتبلور الثقافة السياسية لمجتمع من المجتمعات، كما تتحدد عن طريقها معالم المشاركة السياسية على أرض الواقع إن كانت فاعلة أو غير فاعلة، بالتالي التنشئة السياسية تحدد درجة فاعلية الفرد السياسية في المجتمع، ومدى اهتمامه بالأمور السياسية من عدمه، وتأييد أو معارضة النظام السياسي.

ب-الثقافة السياسية المشاركة: يعرف (فليب برو) (Philippe Braud) الثقافة السياسية (Political Culture) على أنها:" تتكون من مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم... كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله

---

[1] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 142.

[2] إسماعيل علي سعد، **أصول علم الإجتماع السياسي**. بيروت: دار النهضة العربية، 1988، ص 144.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص 124- 126.

السياسي المعقد وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن، أو كناخب، أو مكلف بدفع ضريبة " [1].

ما يمكن قراءته من تعريف الثقافة السياسية؛ أنها فرع من فروع الثقافة التي تتأثر بعملية التنشئة السياسية، فالثقافة السياسية تُمثل كل ما يُدرك ويُشعر ويُعرف من أمور سياسية، لينعكس ذلك في شكل سلوك سياسي.

فإذا كانت الثقافة السياسية نمطها الثقافة المشاركة[*]، يكون موقف الفرد إيجابيا من المشاركة، إذْ يجد نفسه جزءً مُهما من العملية السياسية يؤثر فيها ويتأثر بها، فيسير الفرد أو الجماعة في اتجاه المشاركة السياسية الفعالة، وبذلك تزدهر ثقافة المشاركة السياسية التي هي مطلب المجتمعات الديمقراطية.

إضافة إلى ما سبق، يعتبر قيام ثقافة سياسية جديدة لكل من السلطة والمعارضة التي تقوم على تصور العملية السياسية منافسة اجتماعية سليمة، من خلال إعلاء التوافق والتراضي مع إلغاء جميع سلوكيات التفرد والاحتكار في العملية السياسية، عبر الاعتراف بمصالح الأطراف الأخرى وتقديم تنازلات عند الضرورة[2] عاملا رئيسياً لتعزيز الاستقرار السياسي، لحدوث ذلك الانسجام والتوافق ما بين الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة وغير الحاكمة.

إن الاستقرار السياسي يترافق مع مستوى الثقة والرضا الشعبي وتخفيف لمصادر القلق الاجتماعي والسياسي، وامتلاك الدول لترسانة عسكرية لا يُفضي بالضرورة إلى الاستقرار، فالدول المتقدمة عسكرياً والمتخلفة سياسياً تكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار لأبسط العوامل؛ لأنها لم تُبن على قاعدة سياسية، اقتصادية واجتماعية متينة.

بالتالي فقوة الدول واستقرارها اليوم لا يمكن قياسها بوزنها الأمني وترسانتها العسكرية، بل بمدى رضا الشعب عن أداء النظام السياسي والتنمية الاقتصادية، وبمستوى الحياة السياسية في الدولة التي تفسح

---

[1] Philippe Braud ,**Sociologie Politique** . 5 e Ed **.** Paris: L.G.D.J , 2000, p234.

[*] توجد ثلاثة أنواع للثقافة السياسية حسب (ألموند) و (بويل) تتمثل في: الثقافة السياسية المشاركة، الثقافة السياسية الخاضعة والثقافة السياسية الهامشية. فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص ص 202، 203.

[2] عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع مدائح الأسطورة. **مرجع سابق**، ص 124.

المجال لكل الفئات، الطاقات، والفواعل للمشاركة في تدبير الشأن العام، فالاستقرار السياسي اليوم يتأتّى بناءً على حياة سياسية تتنافس فيها الأفكار والبرامج بوسائل ديمقراطية سلمية، ومنه يجب تغليب الحوار على العنف، المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والوفاء بالوعود.

على ضوء ما تقدم، وبعد عرض لأهم مؤشرات وعوامل الاستقرار السياسي، يمكن القول أن تجسيد كل من عوامل ومؤشرات الاستقرار السياسي يعمل على تعزيز المواطنة (citizenship) التي عرفتها دائرة المعارف البريطانية باعتبارها: "علاقة بين الفرد والدولة، كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تقتضيه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات" [1].

فالمواطنة هي تمتع الشخص بالحقوق وقيامه بالواجبات في بقعة جغرافية معينة، لها حدود محددة تعرف كذلك بالدولة القومية الحديثة، التي تستند إلى حكم القانون في دولة المواطنة، جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بسبب الدين أو النوع أو اللون أو العرق، فالقانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، مما يكون له انعكاس على الالتزام به، شيوع ثقافة السلوك المدني، والمشاركة في الحياة العامة عبر عدة آليات تجعل المواطن لا يطالب فقط بحقوقه بل يلتزم بأداء واجباته ليتحقق التوازن بين الحقوق والواجبات من جهة، والتوازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من جهة أخرى.

بناءً على ما سبق، يتضح أن المواطنة تعبير عملي عن العقد الاجتماعي الذي يربط بين المواطنين والوطن؛ حيث تشكل عاملا ونتيجة للاستقرار السياسي، باعتبارها تقوم على الولاء للوطن وتهدف لخدمته.

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص142

المبحث الثالث: آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي

في هذا المبحث سيتم دراسة تأثير النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على الاستقرار السياسي، بالكشف عن العلاقة التي تربط النخب السياسية بالاستقرار السياسي، وهذا من خلال عرض الميكانيزمات الاستجابية، الرقابية، الدفاعية والتوعوية التي تُؤثر بها النخب السياسية على الاستقرار السياسي في الدولة، وباستعراض هذه الآليات ستتضح الأدوار السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للنخب السياسية.

أولا: الآليات الاستجابية

تبرز الآلية الاستجابية للنخبة السياسية كأول آلية لتحقيق الاستقرار السياسي؛ لأنها تمثل المحدد لطبيعة العلاقة بين النخبة السياسية والجماهير هذا من جهة، وباعتبارها المحدد لمدى تجسيد الآليات الأخرى (الآلية الرقابية، الدفاعية والتوعوية) المعززة للاستقرار السياسي من جهة أخرى.

يُناط للنخب السياسية الرسمية الدور المحوري للاستجابة لمتطلبات المواطنين، ويتبلور هذا الدور في إطار مؤسسات تتولى مهمة صنع القرار، وهذا يتحدد من خلال[1]:

1- **المؤسسة التشريعية:** فهي المؤسسة التي تقوم بالدور المركزي في تشريع القوانين وصنع السياسات العامة؛ من خلال تحويل المقترحات إلى قوانين وسياسات ملزمة بعد مناقشات داخل المجلس التشريعي ومختلف لجانه المتخصصة.
2- **المؤسسة التنفيذية:** تضطلع هذه المؤسسة بتنفيذ السياسات العامة، ما يجعل فعالية النظام السياسي تعتمد على قدرة الجهاز التنفيذي في إنجاز مهامه، اتخاذ القرارات الحاسمة، مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومحاسبة المسؤولين على عدم بلوغ البرامج أهدافها المسطرة.

ونظرا لكون هذه المؤسسات الرسمية تُجسد الإرادة الشعبية، تبرز أهميتهما نظرا للمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقهما في صنع القرارات التي تستجيب لمتطلبات المواطنين.

---

[1] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة، 2001، ص ص 216، 217

أما النخب السياسية غير الممارسة للسلطة كتنظيمات المجتمع المدني، فتقوم بعدة أدوار خدماتية لتحقيق الاستقرار السياسي، يمكن حصر أهمها في الآتي[1]:

1- **المجال الاجتماعي:** بهدف تحقيق الرعاية والتنمية الاجتماعية، تقوم المنظمات غير الحكومية بتنفيذ برامج تستهدف التعليم، محو الأمية، مساعدة المرضى، مساعدة المقبلين على الزواج وذوي الاحتياجات الخاصة، إقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتقديم وجبات للفقراء، وفي هذا الإطار ينبغي التنويه إلى أن الدعم المادي الذي يتقدم به الأثرياء لمنظمات المجتمع المدني لتقديمه للفقراء، يساهم في خلق التواصل بين مختلف الطبقات الاجتماعية، ويزيد من تفهم الفئة الثرية من المجتمع لاحتياجات الفقراء.

2- **المجال الاقتصادي:** حيث تساهم منظمات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفقر؛ عن طريق المساعدات المالية المباشرة، والتي تعد بمنزلة عملية إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وهذا بدوره يدعم النمو الاقتصادي؛ من خلال مضاعفة الاستهلاك والرفاهية الاجتماعية، إضافةً إلى أن المصاريف السنوية لمنظمات المجتمع المدني لها أثر إيجابي مباشر على الاقتصاد نتيجة زيادة الطلب على سلع المصانع، وأثرٌ غير مباشر من خلال زيادة طلب هذه المصانع على إنتاج مصانع أخرى مرتبطة بالأولى، فهذه الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، مع زيادة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة.

فبما أن الحكومة وحدها أصبحت غير قادرة على الاستجابة للتطلعات الشعبية في ظل التحولات التي يعرفها نمط الحياة المعاصرة، لذا لا بد من إيجاد شركاء يحملون حس المسؤولية لخدمة المصلحة العامة كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

[1] أحمد إبراهيم ملاوي، **مرجع سابق**، ص ص 261، 262.

إن نخبة رجال الأعمال بدورها لها وظائف مهمة بخصوص تحقيق الاستقرار السياسي، ومن بين أهم الميكانيزمات لهذا الغرض المسؤولية الاجتماعية[*](Social Responsibility) لقطاع الأعمال الخاص، وعن مظاهر هذا النوع من المسؤولية ما يلي[1]:

1- احترام القواعد القانونية وتوافق نشاطات القطاع الخاص مع القواعد الأخلاقية، وحوكمة الشركات.
2- حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، عبر الاهتمام بالصناعات النظيفة بيئيًا، والاستثمار في تدوير النفايات.
3- الالتزام بالمسؤولية تجاه العاملين؛ من خلال المساهمة في التأمينات الاجتماعية، نظام الرعاية الصحية، توفير الأمن الصناعي، توفير برامج تدريبية للعاملين، والمساعدة في تأمين سكن ووسائل النقل للعاملين.
4- الالتزام بالمسؤولية تجاه العملاء؛ وهذا عبر الالتزام بالشفافية والنزاهة، عدم تقديم منتجات مؤذية للصحة، وتوفير بيانات صادقة عن المنتج وتاريخ صلاحيته.
5- الالتزام بالمسؤولية تجاه المجتمع؛ من خلال عدم التهرب الضريبي، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية، تقديم إعانات للفقراء ومساعدتهم، تقديم الدعم والعلاج الصحي للقرى النائية، تقديم إعانات في المجالات الثقافية، وفي حالات الكوارث.
6- الالتزام بالمسؤولية تجاه الإبداع والمعرفة؛ بإقامة معاهد تدريب وتعليم، تقديم الدعم للجامعات والمراكز البحثية، تقديم منح دراسية للمتفوقين وتمويل الباحثين.

هذا الذي يترتب عليه مكاسب تعود بالفائدة لقطاع الأعمال الخاص والمجتمع منها: تحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية نتيجة إعادة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، لتقل بذلك الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، في ظل تحسين سمعة المؤسسة الخاصة، ما يساهم في زيادة أرباحها.

---

[*] لا يقتصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص على أنها عمل تطوعي وتبرعات فقط، فهي الالتزام بالبعد الاجتماعي والمعايير الأخلاقية في المجال الاقتصادي، من أجل تحقيق النمو في الأرباح والتنمية المجتمعية. رسلان خضور، " المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" ورقة بحث مقدمة في **ندوة** " التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق، 25-28 جانفي 2011، ص 4.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 7- 12.

ومن النماذج التي يمكن الاستفادة منها في مجال المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال: استحداث بريطانيا لوزارة المسؤولية الاجتماعية، وإطلاق الدانمارك حملة للترويج للمسؤولية الاجتماعية منذ سنة 1994 ، كما استحدثت مؤشرا لقياس مساهمة الشركات العامة والخاصة في المسؤولية الاجتماعية، أما في الدول العربية فتجربة مؤسسة الإمارات للاتصالات تعتبر ناجحة في هذا المجال، حيث قدمت دعماً مالياً كبيرا لمشاريع التكافل الاجتماعي، مثل: مشروع زايد للإسكان وصندوق الزواج الخيري[1].

لكن تجدر الإشارة إلى أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من طرف قطاع الأعمال الخاص يتطلب:

أ- وعي قطاع الأعمال الخاص بأهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التكافل الاجتماعي، التوازن الاقتصادي والاستقرار السياسي.

ب- دعم السلطة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص؛ عبر توفير الضمانات القانونية وإزالة كافة العراقيل التي تعوق أنشطتها.

ج- التعاون بين القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني، لمعرفة الاحتياجات الشعبية والأسر الفقيرة، من أجل الاستجابة لاحتياجاتها.

لكن ينبغي التأكيد على أن تحقيق الآلية الاستجابية للنخبة السياسية بالشكل الفعال يستلزم أساسًا وجود الإرادة السياسية، موارد مادية كافية، وحس مدني عالٍ بالمسؤولية الاجتماعية.

[1] **المرجع نفسه**، ص 21.

ثانيا: الآليات الرقابية

تعتبر الآليات الرقابية من الإجراءات الوقائية ضد الممارسات التي تدفع للعنف أو تهدد الاستقرار السياسي في الدولة، الصادرة من طرف النخب السياسية الحاكمة أو غير الحاكمة أو الجماهير. ومن أهم مصادر الرقابة الرسمية النخبة البرلمانية، إذْ تمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية –باعتبار السلطة التشريعية منتخبة من الشعب؛ فهي الأكثر إدراكا لتطلعاته– للتأكد من أن الأهداف المرسومة تم تنفيذها أو قيد التنفيذ بفعالية، وفي الوقت المحدد لها، وهي تأخذ عدة وسائل منها[1]:

1- **السؤال:** حق لعضو البرلمان يُمكِّنه من الاتصال مباشرةً مع أعضاء الحكومة، لأمر يجهله أو لفت نظر الحكومة إلى قضية معينة، أو التحقق من حصول واقعة ما، فهو استيضاح لا يحمل صيغة الاتهام، ومن بين شروطه: أن يكون خاليا من العبارات غير اللائقة، ولا يخالف أحكام الدستور أو يضر بالمصلحة العامة.

2- **الاستجواب:** وسيلة رقابية أكثر فعالية من السؤال، فهو اتهام عضو من البرلمان لعضو من الحكومة لمحاسبته على تصرف في شأن من الشؤون العامة، وتكمن أهميته في أنه يفتح باب المناقشة العامة لجميع أعضاء المجلس، ويؤدي ذلك إلى التصويت على منح أو حجب الثقة بالوزير.

3- **التحقيق البرلماني:** تعكس هذه الوسيلة رغبة البرلمان في التوصل بنفسه إلى الحقائق؛ بإجراء تحقيق لتحري ما يلزم من معلومات من مصادرها الأصلية، فلجان التحقيق البرلماني من بين الوسائل المهمة والخطيرة المستخدمة للتحقيق في أي مخالفة أو تجاوز للقوانين والأنظمة، وبالتالي حماية الدستور من أي تجاوز.

ولكي تكون آليات الرقابة البرلمانية فاعلة لا بد من دعمها بدورات تكوينية من أجل تعزيز الممارسات العملية للبرلماني ليقوم بوظيفته بشكل صحيح، عبر تزويده بمعلومات عن طبيعة دوره في الهيئة التشريعية وعلاقة هذه الأخيرة بالهيئة التنفيذية.

---

[1] فيصل شطناوي ، " وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الأردني خلال الفترة 2003–2009 ". **مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية**. المجلد 25. العدد 9. 2011، ص ص 2352–2365.

إن التطرق للآليات الرقابية يقود للإشارة لدور المؤسسة القضائية الرقابي؛ حيث يتجسد دورها في مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات، لكن هذا الدور يختلف من نظام سياسي لآخر، فعلى سبيل المثال: يلعب الجهاز القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في مراقبة وتفسير السياسات، من خلال مبدأ المراجعة القضائية بإسقاط تشريعات أو مراسيم تنفيذية، لكبح تعسف السلطة التنفيذية وتحقيق العدل، لكن بالمقابل في بريطانيا لا تملك المؤسسة القضائية حق إلغاء أي تشريعات لعدم دستوريتها؛ لأن هذا الحق يبقى من اختصاص البرلمان[1]. وإن كان الحياد السياسي للقضاة أمر في غاية الأهمية، إلا أن السلطة القضائية تؤثر بطريقة غير مباشرة على صنع القرار السياسي.

كما يؤثر الدور الرقابي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني على الارتقاء بحقوق الإنسان، بكشفها انتهاكات السلطة، من خلال تقارير الظل (Shadow Reports) التي تقدمها؛ وهي تقارير موازية للتقارير التي تتقدم بها النخبة الحاكمة، إضافةً إلى بعثات تقصي الحقائق، وإرسال مراقبين حياديين لحضور جلسات المحاكمات ومراقبة مجرياتها عند وجود شكوك حول صحة الإجراءات القانونية المتبعة في الدولة، مما ينعكس على تحسين المرافعات القانونية وتحقيق العدل[2]، كما تقوم بدور هام في الرقابة على الانتخابات لضمان نزاهتها، شفافيتها ولتكريس احترام إرادة الشعب عبر التأكد من:

1- حق المواطن في الترشح والانتخاب بحرية.
2- تساوي فرص المرشحين في الدعاية الانتخابية.
3- سير العملية الانتخابية وفق القوانين المعتمدة.
4- غياب العنف الانتخابي[*] في جميع مراحل العملية الانتخابية.

---

[1] بهاء الدين مكاوي، **القرار السياسي ماهيته صناعته اتخاذه تحدياته**.[د.م.ن]: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص 31.

[2] أديب محمد جاسم الحماوي، **مؤسسات المجتمع المدني و دورها في حماية الحقوق والحريات**. مصر: دار الكتب القانونية، 2012، ص ص 175- 177.

[*] العنف الانتخابي(Election violence): ظاهرة تحدث عند قيام بعض الأحزاب السياسية أو الجماعات باستخدام القوة من أجل تخويف الخصم، أو لتغيير النتيجة لصالح مرشح أو حزب معين، ويتم هذا عن طريق اغتيال بعض المرشحين أثناء الحملات الانتخابية أو بعد الفوز فيها، والمواجهات العسكرية بين عدة فصائل مسلحة بسبب عدم قبول النتائج التي أفرزتها الانتخابات. قد يزيد حدة هذا العنف بعد إعلان نتائج الانتخابات، وظهور أشكال التهميش والإقصاء من المشهد السياسي.
Rapport l'institut international pour la paix , « Les Conflits et la Violence Politique Résultant des élections ». New york , décembre 2012. p p 21-25.obtenu du: www.peaceau.org/uploads/ipi-pub-**les-conflits**-electoraux.pdf le:11/04/2018.

استكمالا لما سبق، وفي إطار عرض الفواعل الممارسة للآلية الرقابية، لا بد أيضا من التطرق لأهم الوظائف الرقابية لجهاز الأمن – الذي يقع تحت وصاية وزارة الداخلية– حيث له مسؤولية بارزة فيما يتعلق باستتباب الأمن والاستقرار، والتي تتمثل في الآتي[1]:

1- **الوظائف الإدارية:** وتشمل جميع أنشطة مراقبة الأفراد وسلوكهم وتوجيههم بالشكل الذي يساهم في حماية النظام العام، كحماية العملة الوطنية من التهريب أو المضاربة غير الشرعية في الأسعار، والتصدي للعنف السياسي.

2- **الوظائف القضائية:** وتتمثل في الإجراءات التي تتخذها أجهزة الأمن بعد ارتكاب الجريمة، منها: جمع المعلومات، إجراء التحريات، الانتقال إلى مكان الحدث، إجراءات التفتيش في إطار اللوائح القانونية، وتنفيذ العقوبات الصادرة على المتهمين.

3- **الوظائف الاجتماعية:** وتتضمن حماية أخلاق الشعوب والحفاظ على السلوك الاجتماعي المتعارف عليه من أجل حياة مستقرة، ويتأتّى هذا عبر ما يقوم به الجهاز الأمني من تأهيل المحكومين، مراقبة مصادر انحراف الشباب، مكافحة الاحتكار وغلاء الأسعار، الإعلام الأمني، وحسم المنازعات.

وعليه يمكن استنتاج أن الآليات الرقابية ضرورة حتمية تدعم الاستقرار السياسي في الدولة عبر مساهمتها في:

- تقييم الأداء الحكومي وضمان قيام السلطة التنفيذية بمهامها الموكلة إليها، وإلا استلزم ذلك محاسبة المسؤولين عن انحراف السياسات العامة.
- عدم التعدي على حق المواطن في المساواة، العدالة، المشاركة السياسية وغيرها من الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- الحفاظ على النظام العام في الدولة.

---

[1] خلف لافي الحلبا الحماد، " الصورة الذهنية لرجل الأمن لدى الرأي العام الأردني دراسة ميدانية". **رسالة ماجيستير**، (كلية الآداب والعلوم، جامعة البترا، عمان، 2014)، ص ص 72، 73. متحصل عليه من :
https://goo.io/Nh3qdK
بتاريخ: 2018/03/28.

ثالثا: الآليات الدفاعية

تقترن الآليات الدفاعية بدفاع النخب السياسية الحاكمة أو غير الحاكمة على حقوق الإنسان – السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وغيرها من الحقوق– وترقيتها، تعزيزا للاستقرار السياسي.

فالنخبة السياسية المتواجدة على مستوى البرلمان لها دور في حماية حقوق الإنسان وترقيتها؛ حيث توجد في هذه الهيئة لجان تختص بمجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، وظيفتها متابعة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يمكن للنخبة السياسية في البرلمان تشكيل لجان تحقيق في القضايا التي تمس حقوق المواطنين وحرياتهم[1]. إلا أن هذا الدور قد تواجهه تحديات قانونية، كالتداخل الوظيفي بين السلطة التشريعية والتنفيذية، أو تحديات سياسية تتعلق بتضارب المصالح نتيجة التعارض بين أحزاب الأغلبية وأحزاب الموالاة وتعدد القوى السياسية، أو لنقص ثقافة الممارسة الديمقراطية للبرلمانيين.

كما تُمثل الأحزاب السياسية آلية رئيسية للدفاع عن الحقوق وحمايتها من الخروقات، فهي تعمل على نقل مطالب المواطنين إلى المستويات العليا لصنع القرار، لتكون ضمن مدخلات السياسة العامة، وتُثير قضايا حقوق الإنسان وإشاعتها على مجال واسع لتصبح قضية أساسية تستلزم معالجتها عبر الاجتماعات والندوات التي تنظمها الأحزاب السياسية [2].

هذا وتلعب الأحزاب السياسية غير الحاكمة دورا هاماً عن طريق وسائل الإعلام بتسليطها الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، لإثارة الرأي العام ضد النخبة السياسية الحاكمة، الأمر الذي يجعلها أداة رادعة وضاغطة لا يمكن تجاهلها، هذا بالنسبة للأنظمة الديمقراطية أو حتى الأنظمة التي تتصف بالديمقراطية ولو من الناحية الشكلية، أما بالنسبة للأنظمة الاستبدادية فدور الأحزاب السياسية مهدد بالقمع من قبل النخبة السياسية الحاكمة، ما قد يؤدي إلى وجود أحزاب سياسية تعمل بطريقة سرية في كشف التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان، من خلال معلومات ومنشورات سرية وعن طريق شبكات التواصل الاجتماعي – التي لها دور محوري في هذا الشأن– لإيصالها للرأي العام.

---

[1] إبراهيم قلواز،" ضمانات وآليات حماية حقوق الإنسان". **مجلة الحوار المتمدن**. العدد 4909. 30 أوت 2015، متحصل عليه من: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=482591 بتاريخ: 2018/04/12.

[2] **المرجع نفسه.**

علاوة على ذلك، تقوم منظمات المجتمع المدني خاصة ذات الطابع السياسي بأدوار فاعلة لتوفير الحماية المناسبة لحقوق الإنسان كحرية التعبير والتجمع، المساواة، المشاركة السياسية، إضافةً إلى متابعة قضايا المعتقلين، السجناء السياسيين وعمليات الاحتجاز السرية، وهذا يتم عبر[1]:

1- **إثارة الرأي العام العالمي:** بفضح الجهات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال نشر معلومات ووثائق تلك الانتهاكات، مما يؤدي إلى الضغط على الجهات الحكومية المسؤولة عن الانتهاكات، وإجبارها التراجع عن تصرفاتها.

2- **تقديم الشكاوى عن انتهاكات حقوق الإنسان للمنظمات الدولية:** فهي تمثل وسيلة ضغط معنوي ومادي ضد الحكومات المسؤولة عن هذه الانتهاكات، ما يدفع الحكومات إلى تفادي التعرض لحقوق الإنسان، وتوفير بيئة مناسبة يتم فيها احترام حقوقه وحرياته الأساسية.

كما يمكن لها أن تكون مصدر للاقتراحات البناءة التي تساعد صانعي القرار في إيجاد حلول للقضايا الشائكة والقضايا المتعلقة بترقية حقوق الإنسان وحرياته، ومن ثمة الاستفادة من هذه الاقتراحات عند صياغة مشاريع القوانين.

رابعا: الآليات التوعوية

تهدف الآليات التوعوية القيام بتوعية وتثقيف المواطن لتنويره، كي يكون له دور ايجابي في خدمة التنمية، ومن بين الفواعل التي تتولى هذه المهمة: الحكومة، الأحزاب السياسية، مختلف تنظيمات المجتمع المدني والمثقفون.

فالأحزاب السياسية تسعى إلى تكوين الاتجاهات، الأفكار وتوجيه الرأي العام؛ بغرس الشعور بالمسؤولية، وفكرة ارتباط المصلحة الفردية بالمصلحة العامة لدى المواطن، كما تُزوده بالمعلومات التي تُمكِّنه من الحكم بطريقة موضوعية على السلوك السياسي للأحزاب السياسية والنخبة السياسية الحاكمة، في ظل حث المواطنين من أجل ممارسة حقهم الانتخابي، هذا فضلا عن الدور التثقيفي الذي تضطلع به الأحزاب السياسية في ما يخص تكوين القيادات السياسية، إذْ تعتبر مدارس تلقين مبادئ ممارسة السلطة[2]، فهي مدرسة إعداد الكوادر السياسية من خلال الاجتماعات والمؤتمرات الدورية التي تعقدها

---

[1] أديب محمد جاسم الحماوي، **مرجع سابق**، ص ص 187- 189.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، **مرجع سابق**، ص ص 213- 215.

والانتخابات داخل أو خارج أبنية الحزب، ووظيفة تجميع المصالح ومن ثمة التعبير عنها، وبهذه الطريقة تتم عملية التجنيد السياسي.

كما توجد مساهمة لمنظمات المجتمع المدني في المجال التوعوي؛ فدور بعض المنظمات ذات الطابع المهني أصبح لا يقتصر على توعية المنضوين تحت لواء مهنة واحدة بحقوقهم فقط، بل أيضا تعداه إلى السعي لإكساب أفراد المجتمع ثقافة قبول الآخر، التعايش المشترك، الحوار التفاعلي ومهارة الاستماع للآخر [1]، وأيضا من خلال تنظيم ورشات عمل ومؤتمرات وندوات في مواضيع اجتماعية وثقافية متنوعة. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الدور غالباً ما تقوم به منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بمعايير المأسسة التي سبق ذكرها.

وبصرف النظر عن العلاقة بين المثقف والسلطة إن كانت علاقة تجاذب أو تنافر، يبقى المثقف يتعلم ويتفاعل في إطار السلطة، فالمعرفة بحد ذاتها قوة، والمثقف يمتلك المعرفة بالتالي يمتلك القوة، لذا من الصعب اعتباره خارج السلطة، فالمثقف يشارك في صياغة الوعي المجتمعي؛ من خلال توعية الرأي العام أو تقديم المشورة للنخبة الحاكمة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو العلمي، وكذا تقديم الحلول للمشاكل المختلفة ومبررات تبني قرار سياسي معين[2].

ومن ناحية أخرى، حتى في حال انسحاب المثقف من الحياة السياسية بصفة عامة ومن دوره التوعوي التثقيفي بصفة خاصة، فهو يقوم بطريقة غير مباشرة بالتوعية، فتصرفه يوحي لأغلبية المواطنين بسوء الأوضاع في مجال معين أو في عدة مجالات على مستوى الدولة.

هذا فضلا عن الدور المحوري الذي تقوم به المدرسة – تحت إشراف وزارة التربية والتعليم – في عملية التوعية والتثقيف، عبر مواد معينة كالتاريخ، لتعريف التلميذ بإنجازات بلده، ولتعميق الولاء الوطني لديه، فلهذه المؤسسة التربوية والتعليمية دور في غرس قيم أو تعديل الاتجاهات، كي يقوم النشء بمهمة التغيير الاجتماعي والسياسي المطلوب، لكن هذا الأمر يتطلب إبعاد المدرسة عن كل الصراعات

---

[1] علي جميل حرب،" دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الإرهاب". ص ص 260–263. متحصل عليه من: www.noorsa.net/files/file/d642_4.pdf
بتاريخ: 2018/04/14.

[2] إسعاف حمد ، " المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل". **مجلة جامعة دمشق**. المجلد 30. العددان 3–4. 2014، ص ص 359– 362.

الأيديولوجية أو المصالح الضيقة بهدف الاستثمار في الأجيال الحالية لأجل تحقيق التنمية والاستقرار بمختلف أبعادهما.

بناءً على ما سبق ذكره، يتضح جليا ذلك الترابط بين آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي، فالاستجابة الفعالة للمتطلبات الشعبية تستلزم أدوارا رقابية تعمل على ضمان الأمن من جهة، وتسهر على تنفيذ السياسات بفعالية من جهة أخرى، في ظل السعي لحماية حقوق المواطنين من الانتهاكات وترقيتها، لكن هذا يتطلب وعياً بأهمية تحقيق المصلحة العامة؛ لأن هذه الأخيرة هي الداعمة للمساواة، العدالة، التطور والاستقرار في الدولة.

خلاصة الفصل الأول:

تمثل النخبة السياسية الأقلية العليا المتميزة والمتفوقة على غيرها في القطاع الحكومي وغير الحكومي (النخبة الممارسة وغير الممارسة للسلطة)، التي تؤثر على صنع القرارات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حسب درجة قوتها.

أسست الاتجاهات الكلاسيكية لدراسة النخبة، الاتجاه الطبقي (كارل ماركس)، الاتجاه السيكولوجي (فلفريدو باريتو)، الاتجاه التنظيمي (جيتانو موسكا) و(روبرت ميشلز)، الاتجاه الاقتصادي- الإداري (جيمس برنهام) والاتجاه المؤسسي (رايت ميلز) لعدة مفاهيم عند طرحها لنظرية النخبة، وقد ركّز كل اتجاه على بعد معين للنخبة، مع تأكيدهم وجود نخبة واحدة مسيطرة (أحادية النخبة). بالمقابل اعتبرت الاتجاهات الحديثة أن القوة متعددة، الأمر الذي انعكس على وجود عدة نخب في هرم السلطة.

وعلى اعتبار أن أهم معيار لتحديد النخب السياسية هو قيام مصادر القوة التأثير على صنع القرارات الهادفة لتحقيق نتائج سياسية توجد العديد من النخب السياسية، نخب حاكمة ونخب غير حاكمة، مثل: القادة السياسيون، التكنقراطيون، المثقفون، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، النخبة العسكرية، نخبة رجال الأعمال والنخبة الدينية، وبالتالي يمكن استنتاج أن سمة العصر الحالي هي تعددية مصادر القوة، ومنه تعدد المؤسسات المؤثرة على صناعة القرار، وبالتالي تعدد النخب السياسية.

أما عن مفهوم الاستقرار السياسي فيدل على حالة الثبات والتوازن، أين تغيب كافة أشكال العنف السياسي وتزيد شرعية وفعالية أداء النظام السياسي، وتُقاس هذه الحالة بغياب الثورة والعنف السياسي، التداول السلمي على السلطة، شرعية النظام السياسي، المشاركة السياسية الفعالة، استقرار مؤسسات النظام السياسي، الوحدة الوطنية، قلة تدفق الهجرة، وسياسات اقتصادية ناجحة، هذه المؤشرات هي نتاج آليات ديمقراطية تُكرس الاختلاف والتعددية، وتُؤسس للحوار والمشاركة، في ظل انتشار الثقافة السياسية المشاركة لدى المواطنين والسلطة، ومؤسسات سياسية قادرة على إدارة الشؤون العامة ومختلف مصالح المجتمع، باستطاعتها صنع سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة تعمل على خلق الثقة بين الشعب والسلطة، ما يُكلل هذا بوجود حالة من الاستقرار السياسي.

هذا وللنخب السياسية دور في تحقيق الاستقرار السياسي يتحدد من خلال الآليات الاستجابية، الرقابية، الدفاعية والتوعوية التي توفرها النخب السياسية، ما يعزز الأمن الوطني من جهة، وفعالية مجالات عملية التنمية من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس بعد 2010

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى تحليل تأثير النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على الاستقرار السياسي في تونس بعد سنة 2010؛ من خلال قياس تأثيرها على مؤشرات المشاركة السياسية، الاستقرار المؤسساتي (البرلماني والحكومي)، التنمية الاقتصادية بما تشمله هذه المؤشرات من مؤشرات فرعية كشرعية النظام السياسي، المأسسة السياسية والوحدة الوطنية، لتوضيح مدى فعالية النخب السياسية سياسياً، اقتصادياً، أمنياً وثقافياً، عبر ما تم اتخاذه من آليات قانونية، مؤسساتية، وإجرائية، وكذلك بغرض إبراز طبيعة العلاقة فيما بين النخب السياسية، وبين النخب السياسية واللانخبة. لهذا سيحتوي هذا الفصل على:

المبحث الأول: الحَراك الشعبي في تونس: دراسة في العوامل والفاعلين

المبحث الثاني: قياس مؤشرات الاستقرار السياسي في تونس على ضوء مقترب النخبة

المبحث الأول: الحَراك الشعبي في تونس: دراسة في العوامل والفاعلين

يعتبر هذا المبحث محاولة للتعرُّف على طبيعة الأحداث التي شهدتها تونس في أواخر سنة 2010 من جهة، ومن جهة أخرى دراسة الخصائص الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية التي تتميزت بها تونس، والتي ساهمت بدورها في هذه الأحداث، ومن ثمة الوقوف على الأطراف الفاعلة في مجرياتها، لاسيما وأن هذه الأحداث دفعت شعوباً عربية أخرى للامتثال بها على غرار مصر، ليبيا، سوريا واليمن.

أولا: عوامل الحَراك الشعبي في تونس

في البداية، قبل عرض أهم العوامل التي دفعت الشعب التونسي إلى الاحتجاج ورفع شعارات الحرية، الكرامة والعدالة، سيتم التحديد الاصطلاحي لما وقع في تونس من أحداث مع نهاية عام 2010.

من بين المصطلحات الأقرب لتوصيف ما جرى في تونس من أحداث نهاية 2010– والتي اندلعت شرارتها بإضرام الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) النار في نفسه يوم 17 ديسمبر 2010– يوجد مصطلح: الثورة، الانتفاضة(Uprising)، الحَراك السياسي(Political Movement) والحَراك الشعبي(Popular Movement). إن هذا التعدد الاصطلاحي والخلط المفاهيمي يفرض الضبط المفاهيمي لطبيعة هذه الأحداث قبل بداية التعمق في تحليل موضوع دراسة الحالة، بالإجابة عن التساؤل التالي:

- ما هو المصطلح الأقرب لنعت الأحداث التي جرت في تونس في نهاية سنة 2010؟

بالنسبة لمصطلح الثورة؛ فقد سبق وتمت الإشارة إليه في الفصل الأول بأنه يحمل معنى الأفعال الهادفة إلى تغيير جذري للأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لتحسين الأوضاع في منطقة ما، وهو ما تؤكده الباحثة السياسية الألمانية (حنّة أرِنْدت) (Hannah Arendt) بقولها: "العنف لا يكفي لوصف ظاهرة الثورة، وإنما التغيير هو الوصف الأجدر لها، ولا يمكننا الحديث عن الثورة إلا حين يحدث التغيير ويكون بمعنى بداية جديدة، وحين يُستخدم العنف لتكوين شكل مختلف للحكومة لتأليف كيان سياسي جديد، وحين يهدف للتحرر من الاضطهاد لتكوين الحرية"[1].

[1] حنّة أرِنْدت، **في الثورة**. (تر: عطا عبد الوهاب). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 47.

بناءً على ما سبق، لا يمكن تبني مصطلح الثورة التونسية، وهذا راجع أساساً إلى أنه في الوقت الراهن، لا يمكن الحكم المسبق على أنه حدث تغيير جذري أدى لتحسين الأوضاع على مستوى عدة أصعدة في تونس.

أما بالنسبة لمصطلح الانتفاضة فهي: الفعل الجماهيري المباشر العنيف ضد النخبة الحاكمة أو ضد المستعمر، وتحدث بصورة فجائية نتيجة بلوغ العوامل الاقتصادية الاجتماعية والقومية ذروتها، وقد ارتبطت في العصر الحديث بالاشتراكية لإقامة سلطة الطبقة العاملة التي تستند على حزب طليعي لتحقيق أهدافها، هذا ويعتبرها (فلاديمير لينين) (Vladimir Lenin) [*] في كتاباته أنها أكثر أشكال النضال حدة وحسما في فترة الثورة [1].

انطلاقا مما تقدم، يتضح أنه من ناحية فجائية الأحداث وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، يمكن القول أنه ما جرى في تونس يأخذ نوعاً ما طابع الانتفاضة، غير أنه لا يمكن الجزم المطلق بدقة هذا المصطلح لوصف ما وقع في تونس، لغلبة الممارسات السلمية للجماهير والتي تمثلت في المظاهرات، الاعتصامات، الإضرابات، وإنشاء مخيمات أمام مقرات الهيئات الحكومية، متخذين من أصواتهم وهتافاتهم أسلحة لهم، إلا أن الطابع السلمي للحراك الشعبي في تونس لا يعني أن هذه الأحداث لم تخلف ضحايا بشرية (قتلى وجرحى) وخسائر مادية.

في حين يوجد من تبنى مصطلح الحَراك السياسي، الذي يدل على أنه:

> "حركة كبيرة من التفاعل السياسي بين مختلف القوى السياسية التي تتفاعل مع بعضها بعضا على مختلف الأصعدة السياسية الفكرية والثقافية، وتسعى إلى إيجاد مكانة لها في الحياة السياسية، تعبئة مختلف طوائف الشعب للمشاركة في العملية السياسية والانتقال بالمجتمع السياسي إلى مرتبة أعلى من التفاعل، وحرية الحركة، وحرية صنع القرار، والمشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة دون أي قيود من السلطة السياسية" [2].

---

[*] يعتبر أحد قادة الثورة البلشفية.

[1] عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة**. [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن]، الانتفاضة المسلحة، ص ص 346، 347.

[2] علي زيد الزعبي، **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت**. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015، ص ص 28، 29.

نظراً لكون مصطلح الحراك السياسي يقوم على حركة التفاعل السياسي بين النخب السياسية، هذا ما يدفع لاستبعاد تبني مصطلح الحراك السياسي في تونس؛ لأن الشباب التونسي بنزوله إلى الشارع رافعا مجموعة من المطالب كان من أول دعاة التغيير، بعد ذلك انضمت منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، المحامون وغيرهم من الفاعلين لتنظيم هذا الحَراك.

وبالتالي فالمصطلح الأقرب لتوصيف الأحداث في تونس هو الحَراك الشعبي أو الحركة الاجتماعية(Social movement) والذي يعد من المفاهيم بالغة الصعوبة في التحديد الدقيق لمدلوله؛ لتداخله مع غيره من المفاهيم الأخرى ذات العلاقة كالثورة، الانتفاضة والحراك السياسي.

يرى الباحث في علم الاجتماع (تشارلز تلي) (Charles Tilly) أن الحركة الاجتماعية هي: "مركب سياسي يجمع بين ثلاث عناصر هي:

- حملات من المطالب الجماعية للجهات المستهدفة.
- عدد من تحركات رفع المطالب تشمل الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، واللقاءات العامة، وبيانات إعلامية ومظاهرات.
- تمثيل عام لصفات الجدارة والوحدة والزخم العددي والالتزام فيما يتعلق بالقضية"[1].

فالحَراك الشعبي يدل على حركة شعبية ضد النخبة السياسية الحاكمة، يُبادر بها الشعب وتقوم بتأطيرها النخبة السياسية غير الحاكمة، رافعين مجموعة من المطالب للنخبة السياسية الحاكمة، ومتخذين عدة وسائل لذلك منها: اللقاءات العامة، البيانات الإعلامية والمظاهرات.

[1] تشارلز تلي، **الحركات الاجتماعية 1768–2004**. (تر: ربيع وهبة). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص 44.

تُمثل عوامل الحراك الشعبي في تونس خصائص النظام السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي في تونس قبل انطلاقة أحداث الحَراك، وهي تنقسم إلى:

1- **العوامل الداخلية:** يبرز أهمها في:

أ- العوامل السوسيواقتصادية: وتعتبر هذه الأخيرة من العوامل الرئيسية التي دفعت للحَراك الشعبي في تونس، وذلك راجع إلى:

- تفاقم ظاهرة البطالة لاسيما لدى الشباب، وبشكل أخص لخرجي الجامعات والمعاهد العليا، حيث قُدِّر عدد حاملي الشهادات العاطلين عن العمل 200 ألف سنة 2010 [1]. وهو بدوره ما يعتبر دافعاً نحو الحرمان، عدم إشباع الحاجات وتدني جودة الحياة، وكذلك هدر لعنصر مهم في الإنتاج، ما يُؤثر على انخفاض حجم الإنتاج.

ومن بين أسباب ظاهرة البطالة في تونس [2]:

- ضعف القطاعات الصناعية التي تحتاج إلى عدد كبير من اليد العاملة، لاسيما قطاع الصناعات التحويلية.
- تزايد ظاهرة تسريح العمال نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المفروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تم تسريح 12 ألف عامل خلال الفترة 2000-2008.

- الفوارق التنموية: حقق الاقتصاد التونسي حسب الإحصائيات الرسمية نسب نمو تجاوزت 4.6% بالنسبة للفترة 1987- 2006، وتراجعت نسبة الدين الخارجي إلى 49% ، كما تم التحكم النسبي في التضخم وتخفيض العجز التجاري من معدل 5.8% في الفترة 1992-1996 إلى 2.5% في الفترة 2002-2006 [3] .

فقد انتهجت السلطة سياسات بعد الاستقلال غيّرت البنية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تم تعميم التعليم وتخريج آلاف الإطارات ذات الكفاءة في مختلف مجالات المعرفة، وتم إنشاء مؤسسات

---

[1] أحمد كرعود، " تونس: ثورة الحرية والكرامة". في مؤلف: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013، ص 32.

[2] حافظ بن عمر، "البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 442. ديسمبر 2015، ص ص 65، 66.

[3] عائشة التايب ، "الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية". في مؤلف: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 59.

اقتصادية لها قدرة تنافسية ، وارتفع الدخل الفردي السنوي للفرد من 91 دولار سنة 1956 إلى 5000 دولار سنة 2009، وكذلك ارتفع متوسط الأعمار من 51.1 سنة 1966 إلى 72 سنة 2009[1].

يتضح أن لغة الأرقام تشير إلى وجود تنمية اقتصادية في تونس، إلا أنه في الواقع وبملاحظة المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، يظهر بشكل جلي الاختلال في التوازن التنموي؛ ما يعني أن السياسات التنموية ساهمت في تنمية المناطق الساحلية على حساب مناطق أخرى في تونس.

فرغم أن المدن في مناطق الساحل (سوسة، المنستير والمهدية) تضم أقل من 14.4 % من السكان سنة 2010، إلا أنها تتمتع ببنية تحتية كبيرة من مرافق اجتماعية، مصانع، فنادق وجامعات أكثر من ولايات الوسط الغربي والجنوب (سيدي بوزيد، القصرين، قفصة، توزر وتطاوين)[2].

كما بلغت نسبة الفقر في إقليم الوسط الغربي 19.7% سنة 1980 و12.8% سنة 2005، بالمقابل لم تتجاوز مستويات الفقر في إقليم تونس الكبرى والشمال الشرقي 4.2% و4.5% سنة 1990، و 1.4% و2.7% سنة 2005. أما من حيث مستوى الاستثمارات، ففي مخطط التنمية للفترة 2007-2011 تم تخصيص ميزانية تبلغ 2654.2 مليون دينار لإقليم الشمال الغربي، و6107.9 مليون دينار لإقليم الوسط الشرقي، ونحو 5674.4 مليون دينار للجنوب، وبالمقابل حظي إقليم الشمال الشرقي بقيمة 16583.7 مليون دينار[3].

وعليه يمكن القول أن سياسات النخبة الحاكمة التونسية جسدت مفارقة النمو دون تنمية؛ من خلال عجزها تجسيد التنمية المتكاملة، ما رفع شعور المواطن التونسي المقيم في الوسط الشرقي، الشمال الغربي، والجنوب بالحرمان والتهميش، عبر مقارنة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بأوضاع المواطن التونسي المقيم بمناطق الشمال الشرقي (الساحل).

---

[1] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص 35.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، " الثورة التونسية: ثورة الكرامة". في مؤلف: **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**. بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 52.

[3] عائشة التايب، **مرجع سابق**، ص ص 69، 70.

وولاية (سيدي بوزيد) التي اندلعت فيها شرارة الحراك الشعبي تمثل أنموذجاً للاختلال التنموي، رغم أنها تمثل مخزونا مائيا هائلاً لتونس، وتوفر 20% من الإنتاج الفلاحي، إلا أنها تتميز بضعف البنية التحتية [1].

إن هذا الاختلال التنموي يرجع إلى السياسات الاقتصادية منذ السبعينيات التي ساهمت في هشاشة البنية الاقتصادية؛ لأنها قامت على الأنشطة الريعية (الفوسفات) أو الأنشطة ذات القيمة المنخفضة كالسياحة وصناعة النسيج(90% من الصادرات) [2].

- عدم انتشار الحركات الاحتجاجية السابقة: تعد أحداث الحوض المنجمي حركة احتجاجية وقعت في منطقة الحوض المنجمي بقفصة بالجنوب الغربي لتونس (الرديف، أم العرائس، المظيلة والمتلوي) بتاريخ: 05 جانفي 2008، وتميزت بغياب القيادة السياسية المؤطرة لها باستثناء منطقة الرديف التي تم فيها التخطيط للاحتجاج من قبل بعض النقابيين. قامت هذه الحركة الاحتجاجية على مطالب التشغيل، محاربة الفساد، الحياة الكريمة، الحريات والتنمية المتوازنة بين كافة المناطق التونسية، نتيجة تعمق الفوارق الاجتماعية وانتشار الرشوة والمحسوبية داخل وخارج شركة الفوسفات بمنطقة (قفصة)، وكذا اتساع مظاهر الفقر والتهميش الأمر الذي دفع للتظاهر، الإضرابات وقطع الطرق مدة خمسة أشهر، وبالمقابل اعتمدت السلطة الحل الأمني لقمح الاحتجاجات كي لا ينتشر مداها في مناطق أخرى من تونس بتسليط أشد العقوبات على متزعمي الاحتجاجات[3].

لقد أكدت هذه الأحداث التناقض بين الخطاب الرسمي الذي كان يُشيد دوما بالإنجازات التنموية المحققة، وبين الواقع المتدهور في جميع المجالات في المناطق الداخلية من جهة، ووجود إرهاصات أولى للاحتجاج في تونس[*] بعد الاستقلال من جهة أخرى، وقد دفع تخوّف الشعب التونسي من عدم انتشار الحراك الشعبي – في كافة المناطق التونسية مثلما حدث في أحداث الحوض المنجمي – إلى عدم استسلامه أمام الممارسات القمعية للأجهزة الأمنية أواخر 2010 وبداية 2011.

---

[1] وليد حدوق ،"الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية– الاجتماعية". في مؤلف: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 97.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 99، 101.

[3] حفيظ طبابي، **انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة 2008**. تونس: الدار التونسية للكتاب، 2012، ص ص 8– 27.

[*] سبقت الحركة الاحتجاجية في منطقة الحوض المنجمي الإضراب العام الذي قاده الاتحاد العام التونسي للشغل سنة 1978، وأحداث الخبز سنة 1984. أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص ص 35، 36.

- الانتشار الواسع لظاهرة الفساد في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية خدمةً لعائلة الرئيس السابق (زين العابدين بن علي) وعائلة زوجته (ليلى الطرابلسي)؛ حيث جمعت العائلة المالكة أموالا كبيرة عن طريق الرشوة. كما قامت الأجهزة الأمنية بدعم الفساد عند تورط بعض الأطراف الموالين للرئيس السابق (بن علي) في تجارة المخدرات أو الأسلحة، وعدم إجراء تحقيق جدي في مثل هذه القضايا[1].

وقد وظّفت العائلة الحاكمة المصالح المالية للدولة لابتزاز رجال الأعمال، واستغلال مصالح الضرائب لترهيبهم، كما أقدمت على نهب المال العام مثل ما قامت به زوجة الرئيس قبل أيام من مغادرة عائلة الرئيس السابق (بن علي) تونس في 14 جانفي 2011 وبتواطؤ مع محافظ البنك المركزي من سرقة طن ونصف من الذهب من خزينة البنك المركزي وتهريبها نحو الخارج[2].

يبدو أن المستفيد الأكبر من ظاهرة الفساد في تونس لاسيما أثناء فترة حكم (بن علي) هو المحيط المقرب منه، تلك الظاهرة التي أثرّت سلباً على الاقتصاد التونسي، وعلى حق المواطن في المساواة والعدالة.

- خرق المدونون الحصار الإعلامي المفروض من السلطة: حيث يؤكد الباحث الأمريكي بمركز (بيركمان) (Berkman) للانترنت والمجتمع (إيتان زوكرامول) (Eitan Zukramoul) أنه رغم سيطرة السلطة على كافة وسائل الاتصالات ووسائل الإعلام، غير أن مواقع التواصل الاجتماعي استطاعت إقناع بقية التونسيين أنه حان الوقت للنزول للشارع، فمواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في نقل مجريات التظاهرات – وما تخللها من قمع الأجهزة الأمنية – حشد المتظاهرين والتنسيق بينهم بتحديد وقت ومكان التظاهرة، وفي توحيد المطالب المتمثل أهمها في: الحرية، الكرامة، التوزيع العادل للثروات والقضاء على الفساد[3].

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، " التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول/2010". **رسالة ماجستير**، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016)، ص 102. متحصل عليه من :
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Abdelrahman%20Salameh.pdf
بتاريخ: 2018/06/28.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، " الثورة التونسية في عامها الثالث". في مؤلف: **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014، ص 57.

[3] مصعب حسام الدين قتلوني، **ثورات الفايسبوك مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير**. بيروت: شركة المطبوعات الجامعية، 2014، ص ص 134- 137.

فمواقع التواصل الاجتماع أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في ظل عصر المعلومات، كونها استطاعت إيجاد فضاء للنقاشات السياسية بعيداً عن سيطرة النخبة الحاكمة من جهة، وفي قدرتها على حشد الجماهير بسرعة قياسية لممارسة ضغوطات على النخبة السياسية الحاكمة من جهة أخرى، وهو ما عجزت عن تحقيقه الأحزاب السياسية لعقود من الزمن.

هذا وتعتبر تونس من الدول العربية التي شهدت نمواً كبيرا في عدد مستعملي الفايسبوك في فترة قصيرة، ففي سنة 2009 بلغ عدد التونسيين الذين لهم حساب على الفايسبوك 860 ألف، ليرتفع عددهم في جانفي 2011 إلى 2.400.00[1]. وفي هذا الإطار يمكن توضيح أن انخفاض عدد مستخدمي الانترنت لسنة 2008 مقارنة بسنة 2011 من بين أسباب عدم انتشار أحداث الحوض في عدة مناطق من تونس سنة 2008.

ب- العوامل السياسية والقانونية: والتي تعود لطبيعة النظام السياسي التسلطي[*] الذي حكم بعد نيل تونس استقلالها، يتجلى أهمها في الآتي:

- عدم التداول على السلطة: منذ 1957 لم يتولَ الرئاسة في تونس سوى رئيسين، هما (الحبيب بورقيبة) 1957-1987، و(بن علي) 1987-2011، ورغم نص دستور 1959 على إمكانية تجديد ترشح رئيس الجمهورية، إلا أنه اقترح المؤتمر الثامن للحزب الاشتراكي الدستوري [**] إبقاء (بورقيبة) رئيساً لتونس مدى الحياة، وهو ما تمت دسترته بمقتضى القانون الدستوري رقم 75-13 المؤرخ في 19 مارس 1975 في (الفصل 39) من الدستور الذي تضمن إمكانية إسناد رئاسة الجمهورية مدى الحياة إلى الرئيس (بورقيبة) نظير الخدمات التي قدمها، وتجدر الإشارة أنه قبل دسترة الرئاسة مدى

---

[1] أحمد كركود، **مرجع سابق**، ص 34.

[*] تتمثل أهم سمات النظام السياسي التسلطي في: التعددية الحزبية المحدودة، التنافس المحدود على السلطة، محدودية المشاركة السياسية، شخصنة السلطة واحتكارها لصالح فرد أو أقلية. لطفي طرشونة، "منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011". في مؤلف: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 32.

[**] الحزب الذي كان يترأسه (بورقيبة)، وقد تم تغيير اسم الحزب سنة 1988 إلى التجمع الدستوري الديمقراطي، والذي يعتبر الحزب الحاكم أثناء فترة حكم (بن علي).

الحياة كانت نسبة فوزه في الانتخابات الرئاسية تزداد مع كل انتخاب ففي سنة 1959 بلغت 91.47% وفي 1974 ارتفعت إلى 99.85% [1].

فالاستقرار السياسي بعد الاستقلال لم يُبنَ على استمرارية الدولة أو دولة المؤسسات، بل بُنيَ على استمرارية رئيس الجمهورية في الحكم، ما أدى إلى اختزال السلطة السياسية في شخصية رئيس الجمهورية (شخصنة السلطة).

ولقد استمر احتكار السلطة من طرف (بورقيبة) إلى غاية قيام (بن علي) بالانقلاب عليه سنة 1987[*]، ليتم التراجع عن الرئاسة مدى الحياة في التعديل الدستوري سنة 1988، ويتم السماح بتجديد ترشح رئيس الجمهورية لمرتين متتاليتين بموجب (الفصل 39)، أما (الفصل 40) فقد حدد السن القصوى لإعادة الترشح على أقصى تقدير سبعون سنة [2]. لكن رغبة (بن علي) في البقاء في السلطة دفعته إلى تعديل الدستور لإضفاء الشرعية على بقائه في السلطة كرئيس للجمهورية التونسية.

ولتجاوز عقبة السن التي تمنعه من الترشح للانتخابات الرئاسية تم تعديل دستور 1959 سنة 2002، حيث احتوى (الفصل 40) من الدستور: "كما يجب أن يكون المترشح يوم تقديم ترشحه بالغاً من العمر أربعين سنة على الأقل وخمسة وسبعين سنة على الأكثر"[3]، ليترشح (بن علي) في الانتخابات سنة 2004، ويستمر تكريس غياب التداول على السلطة.

- سيطرة رئيس الجمهورية على عدة وظائف: بمقتضى دستور 1959 تم حصر العديد من الوظائف بيد رئيس الجمهورية، بالمقابل انعدام آليات مراقبته ومحاسبته، ومن بين هذه الاختصاصات على سبيل المثال لا الحصر: حق عرض المشاريع على مجلس النواب مع أولوية النظر في مشاريع

---

[1] أمينة هكو، "مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 432. فيفري 2015، ص 25

[*] استُند في عملية الانقلاب السلمي على (بورقيبة) على (الفصل 57) من الدستور الذي ينص على أن يتولى الوزير الأول رئاسة الجمهورية في حالة عجز أو وفاة رئيس الجمهورية، فاستند (بن علي) والذي كان يشغل منصب الوزير الأول عام 1987 على تقرير طبي يؤكد عجز الرئيس (بورقيبة) عن القيام بالمهام المنوطة بعهدته. عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 93.

[2] أمينة هكو، **مرجع سابق**، ص ص 25، 26.

[3] الجمهورية التونسية، **دستور 1959**. ص 23. متحصل عليه من:
www.legislation.tn/sites/default/files/constitutionarabe.pdf
بتاريخ: 2018/06/20.

رئيس الجمهورية (الفصل28)، القائد الأعلى للقوات المسلحة (الفصل 44)، الموجه للسياسة العامة للدولة والضابط لاختياراتها الأساسية ويُعلم بها مجلس النواب (الفصل 49)، تنفيذ القوانين وممارسة السلطة الترتيبية العامة[*] (الفصل 53)[1].

وفي هذا السياق يمكن توضيح أنه انطلاقا من (الفصول 50/49/48/45/44/35) من دستور 1959 التي حددت بعض وظائف رئيس الجمهورية ووظيفة الوزير الأول مع تقوية صلاحيات رئيس الجمهورية، واستناداً إلى (الفصول 63/62/61) من نفس الدستور التي نظمت العلاقة بين مجلس نواب الشعب والحكومة، وحددت الدور الرقابي لمجلس النواب على عمل الحكومة عبر الوسائل الرقابية كالأسئلة الكتابية أو الشفاهية أو لائحة لوم[2]، يتضح أن دستور تونس 1959 تبنى النظام السياسي شبه الرئاسي.

هذا الذي جعل من سيطرة رئيس الجمهورية التونسية على عدة وظائف تنفيذية وتشريعية –والتي لم يتم إرفاقها بمبدأ السلطة والمسؤولية – تدعم الحكم الفردي وتساهم في انتشار ظاهرة الفساد على مستوى مؤسسة الرئاسة.

- محدودية التعددية الحزبية: بالاستناد إلى (الفصل 8) من الدستور "لا يجوز لأي حزب أن يستند أساساً في مستوى مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه على دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة" [3]. فقد هدفت دسترة هذا الفصل إلى ضبط الإطار الأيديولوجي للأحزاب التي يُسمح لها بالانخراط في العملية السياسية، وإقصاء الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي.

كما لم يكن لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي دور الحزب المنافس، وإنما مثّل الحزب الحاكم والمهيمن على الحياة السياسية في ظل التضييق على المعارضة، وإن دخلت هذه الأخيرة البرلمان

---

[*] تعني السلطة الترتيبية العامة؛ حق رئيس الجمهورية في التشريع – بالموازاة مع دور البرلمان في التشريع– حيث تُمنح لرئيس الجمهورية باعتباره رئيساً للإدارة، فتُمكِّنه من إصدار أحكام قانونية مماثلة للنص التشريعي، ما يجعل من رئيس الجمهورية المتحكم الأساسي في الإدارة من ناحية تنظيمها، نشاطها وتعيين القائمين عليها. لطفي طرشونة، **مرجع سابق**، ص 44.

[1] الجمهورية التونسية، دستور 1959. **مرجع سابق**، ص ص 15–27.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص21– 31

[3] **المرجع نفسه**، ص 9.

أول مرة سنة 1994 ، لكن حضورها كان شكلياً بعيدا تماماً عن المعنى الحقيقي للتعددية السياسية، حيث أحرز فيها الحزب الحاكم على 97.73% من أصوات الناخبين [1].

لقد استخدم نظام (بن علي) الأحزاب السياسية الموالية له ليكون لها دوراً في الانتخابات الشكلية – التي كانت تُنظم دورياً وتُوزَّع فيها مقاعد البرلمان حسب درجة الولاء والقرابة من الحزب الحاكم– دون قيام هذه الأحزاب السياسية بمعارضة سياساته، ففتحُ المجال للمشاركة السياسية كان بهدف إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسي التونسي.

- الإصلاحات السياسية الشكلية: من بينها استحداث مجلس المستشارين كمجلس ثان للبرلمان بموجب التعديل الدستوري لسنة 2002 في (الفصل19)، يتكون هذا المجلس من أعضاء منتخبين من الجماعات المحلية، وثلث منتخب يُمثل مختلف القطاعات المهنية وثلث يعينه رئيس الجمهورية من الشخصيات الوطنية لاعتبار كفاءتهم [2]. فالهدف من تأسيس هذا المجلس في الخطاب الرسمي الانفتاح على كافة مكونات وشرائح المجتمع، إلا أن عضوية الأعضاء المعينين كانت بغرض رفض كل مشروع قانون لا يحظى بموافقة رئيس الجمهورية.
- قمع المعارضة السياسية ومنظمات المجتمع المدني: فالحكومة عملت على تقديم الدعم والمحافظة على القوى السياسية غير المتواجدة بالسلطة والموالية للحزب الحاكم، وبالمقابل استخدام أسلوب الاعتداء البدني والعراقيل البيروقراطية لقمع المعارضة [3] وإقصائها باستخدام الأجهزة الأمنية والقضائية.

ج– العوامل الأمنية: وتتلخص فيما يلي:

- تصاعد نفوذ أجهزة الأمن: فقد جعل الرئيس السابق (بن علي) تونس دولة بوليسية تقوم على جهاز أمني يشمل أكثر من 120 ألف فرد، بمعدل 1.3 من عناصر الأمن لكل مائة تونسي، إضافةً إلى الحرس الرئاسي والشرطة السرية المتخصصة في ملاحقة النشطاء السياسيين [4]، ورغم تقارير المنظمات الحقوقية داخل تونس وخارجها التي كانت تكشف الممارسات القمعية للأجهزة الأمنية، إلا

---

[1] رنا العاشوري سعدي، "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل و مسار متعثر". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 434. أفريل 2015، ص 163.

[2] الجمهورية التونسية، دستور 1959. **مرجع سابق**، ص ص 11، 12.

[3] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص ص 99، 100.

[4] تقرير إبراهيم اسعيدي، "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس". [د.م.ن]، مارس 2011، ص 5.

أن أجهزة الأمن – تحت أوامر وزارة الداخلية – استمرت في تخويف معارضي السلطة ومنتقدي سياساتها.

- حياد المؤسسة العسكرية: لقد لعبت المؤسسة العسكرية[*] دورا ايجابياً خلال أحداث الحراك الشعبي في تونس بعدم استخدامها القوة ضد المتظاهرين[**]، واقتصار دورها على حماية المرافق والمؤسسات العامة والمؤسسات الحيوية شركات المياه ومحطات توليد الكهرباء، وشركات الغاز، البنوك، السجون، الجامعات، الوزارات، المستشفيات، وحماية حقول القمح والتمور[1]، وهو الدور المنوط بها، ما يدفع لطرح التساؤل التالي:

  - ما هي طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في فترة حكم (بورقيبة) و (بن علي)؟

لمعرفة طبيعة العلاقات المدنية العسكرية قبل أحداث الحَراك الشعبي في تونس، سيتم عرض بعض سياسات كل من (بورقيبة) و(بن علي) تجاه المؤسسة العسكرية لإدراك أسباب الدور الإيجابي للجيش التونسي في أحداث الحَراك.

لقد تتابعت سياسة إبعاد الجيش عن السياسة خلال فترتي حكم (بورقيبة) و(بن على)؛ حيث سعى الأول إلى بناء جيش يماثل الأنموذج الفرنسي، وعززه ببرامج التعاون العسكري بين تونس وفرنسا، وما ميز تعامله مع الجيش هو الحيطة والحذر مع إبقاء هذه المؤسسة ضعيفة من ناحية الإمكانيات البشرية والمادية، بغية تحجيم طموحات العسكريين التدخل في الشؤون السياسية، غير أن التهديدات الإقليمية[***] في فترة حكمه جعلته يهتم ببناء نظام دفاعي في حدود الإمكانيات المادية[2]. في حين

---

[*] تعتبر القوات المسلحة التونسية الأصغر حجماً في الدول العربية، حيث يبلغ عددها 40.500 فرد من أصل عدد السكان الذي يبلغ 11 مليون نسمة. شاران غريوال، "ثورة هادئة: الجيش التونسي يبعد بن علي". ص 1. متحصل عليه من:

https://carnegieendowment.org/files/ACMR_Grewal_AR_Final_.pdf

بتاريخ: 2018/06/16.

[**] وضّح بيان (القصبة) الصادر في فيفري 2011 موقف الجيش من أحداث الحَراك الشعبي، فقد أعلن فيه رئيس أركان الجيش (رشيد عمار) أن "الجيش سيحمي الثورة".**المرجع نفسه**، ص4.

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص ص 113، 114.

[***] شكل وصول (معمر القذافي) للسلطة في ليبيا عاملا مهددا للاستقرار السياسي في تونس، للاختلافات الأيديولوجية والسياسية بين القادة السياسيين في البلدين، فقد كانت النخبة السياسية الحاكمة التونسية تعتبر أن (القذافي) له موقفا معاديا لها بدعمه المعارضة السياسية التونسية التي يقودها (صالح بن يوسف)، إضافةً إلى المشاكل الحدودية، بالمقابل دعم ليبيا الخفي للاتحاد العام للعمال التونسيين، وكذلك طرد العمال التونسيين من ليبيا. تقرير إبراهيم اسعيدي، **مرجع سابق**، ص 3.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 2، 3.

سعى (بن علي) إلى تهميش الجيش بفرضه التقاعد الإجباري للعديد من الضباط، وتم تخفيض ميزانية الدفاع، وتعطيل ترقيات الضباط، وإصدار أحكام بالإعدام على بعض الضباط وأحكام بالسجن المؤبد على ضباط آخرين بعدما افتعل محاولة الانقلاب عليه سنة 1991[1].

بالتالي جعلت هذه الظروف المؤسسة العسكرية لا تتدخل في الحياة السياسية إلا في إطار حدودها الوظيفية، ما جعلها تحظى بالقبول والرضا من الشعب التونسي، مع إدراك قيادة الجيش أن الرئيس (بن علي) أصبح يشكل عاملاً لعدم استقرار الدولة التونسية.

2- **العوامل الخارجية:** ويبرز أهمها في[2]:

أ- ضغوطات المؤسسات الاقتصادية الدولية: زادت حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مع الأزمة الاقتصادية العالمية 1986، ما جعل النخبة السياسية الحاكمة في تونس عاجزة على تلبية الحاجات الشعبية فلجأت إلى الاستدانة من المؤسسات النقدية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) اللذين فرضا سياسات الإصلاح السياسي القائمة على تبني الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان مقابل الحصول على المساعدات.

ب- ضغوطات منظمات المجتمع المدني العالمي الحقوقية: بإصدار هذه الأخيرة تقارير توضح ممارسات النظام التسلطية، ما شكَّل قوة ضغط كبيرة، لاسيما وأن معظم الدول الكبرى في العالم تستند لهذه التقارير.

ومن بين التقارير التي شكلت مصدر ضغط على النخبة السياسية الحاكمة، تقارير المنظمات الحقوقية أثناء الانتخابات الرئاسية لسنة 2009، منها تقرير منظمة مراسلون بلا حدود؛ التي اتهمت السلطات التونسية بمنع الصحفيين الأجانب من أداء عملهم خلال الانتخابات، وفي تقرير للشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان بعنوان: تضارب السياسات الأوروبية تجاه انتهاكات حقوق الإنسان

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص ص 111- 114.

[2] سوسن زغلول السيد علي مصطفى، "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016". متحصل عليه من: https://democraticac.de/?p=34699

بتاريخ:2018/06/14.

في تونس؛ أكدت من خلاله الشبكة أن السلطات التونسية تنتهك بصورة ممنهجة ومنظمة معظم الحقوق والحريات المتفق عليها ضمن اتفاقيات الشراكة بين تونس وبين الاتحاد الأوروبي [1].

فقد كانت تقارير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية تكشف للرأي العام الفرق بين التقارير الرسمية الصادرة عن السلطة التونسية، وتلك الصادرة عن المنظمات الدولية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العالمي التي كانت تكشف مختلف تجاوزات السلطة.

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول أن العوامل الخارجية ساعدت في تدعيم الفعل الاحتجاجي؛ فالمشروطية السياسية ساهمت في تردي الأوضاع في تونس، فمن الناحية السياسية دفعت النخبة السياسية الحاكمة لتبني الديمقراطية من الناحية الشكلية من خلال مجموعة الآليات القانونية والمؤسساتية. وفي المجال الاقتصادي لم يتم استثمار تلك الأموال الممنوحة في تمويل البرامج التنموية بشكل عادل في كافة المناطق التونسية.

وانطلاقا من عوامل الحراك الشعبي في تونس 2010 سالفة الذكر، يمكن استنتاج أهم سماته في النقاط التالية:

1- غياب قيادة للحراك الشعبي: لقد اندلعت أحداث الحراك الشعبي في تونس فجأة دون تنبؤ مسبق من السلطة أو حتى الشعب التونسي، ولم تكن مدروسة فتلقائيته في بداياتها هي التي عرقلت السلطة والمؤسسة الأمنية من السيطرة عليها مثلما حدث في الحركة الاحتجاجية في منطقة الحوض المنجمي، فهو حراك شعبي افتقر للأيدولوجيا في بداياته، قاده بالأساس الشباب العاطل عن العمل والفئات المهمشة.
2- اعتماد أسلوب اللاعنف: لأن استعمال العنف وانتشاره يعطي المبرر القانوني للسلطة لاستخدام العنف لمواجهة العنف الشعبي والحفاظ على النظام العام. إلا أنه رغم ذلك نتيجة التصدي لقمع الأجهزة الأمنية قُتل في الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 و 14 جانفي 2011 أكثر من 330 شخص وجرح 700 آخرين[2].

---

[1] ناجي عبد النور، "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 387. ماي 2011، ص ص 144، 145.

[2] عميرة عليّة الصغيّر، " الثورة التونسية: ثورة الكرامة". **مرجع سابق**، ص 63.

3- الموقف الحيادي للمؤسسة العسكرية: وذلك لاعتبارات عدة: كصغر عدد الجيش ووسائله، وعدم تسييسه، مما ساهم في اتساع الحراك الشعبي لمناطق عديدة في تونس.

لقد حاول (بن علي) تهدئة الشعب التونسي في ظهور له في التلفزة التونسية؛ ففي أول ظهور له بعد حادثة (البوعزيزي) يوم 28 ديسمبر 2010 انتقد بشدة هذه الاحتجاجات، وبعد ما وصلت إلى المدن الساحلية والعاصمة التونسية ظهر مرة أخرى يوم 10 جانفي 2010 محاولاً إظهار استعداده لتقديم تنازلات من خلال الإعلان عن خلق 300 ألف منصب عمل، أما في ثالث ظهور له يوم 13 جانفي 2011 فخاطب الشعب التونسي باللهجة التونسية بدلا من اللغة العربية الفصيحة وأشار بطريقة غير مباشرة عن عدم ترشحه للانتخابات الرئاسية سنة 2014 [1].

لكن محاولاته لم تنجح في تقديم تنازلات، وذلك لتعمق أزمة الثقة بين نظامه من جهة، وبين الشعب التونسي والنخب السياسية غير الحاكمة من جهة أخرى، نتيجة سياسات النخبة السياسية الحاكمة التي كَرِّست للاستبداد والتهميش.

إن عوامل الحَراك الشعبي سالفة الذكر، ساهمت في تنامي الغضب الشعبي وعدم التراجع عن المطالب الشعبية، ما دفع (بن علي) إلى مغادرة تونس نحو المملكة العربية السعودية يوم: 14 جانفي 2011، واستلام الوزير الأول (محمد الغنوشي) رئاسة الدولة بمقتضى (الفصل 56) من الدستور الذي يُخوِل للوزير الأول القيام بمهام منصب رئيس الجمهورية، لكن اعتقال بعض الوزراء وتردي الوضع الأمني في البلاد فرض نقل مهام رئيس الجمهورية إلى رئيس مجلس النواب بموجب (الفصل 57) من الدستور (فؤاد المبزع)، بعد ذلك تم تعيين (محمد الغنوشي) وزيرا أولا – وهو المنصب الذي كان يشغله في ظل فترة حكم (بن علي)–، ومن ثمة حل مجلس النواب ومجلس المستشارين وأُسندت صلاحية إصدار التشريعات إلى رئيس الدولة، وحل هياكل الحزب الحاكم، وتم إنشاء ثلاث هيئات لإدارة قضايا مهمة في المرحلة الانتقالية المتمثلة في: اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات التي شهدتها تونس أثناء التظاهرات والاحتجاجات، لجنة تقصي الحقائق حول الفساد، الهيئة العليا للإصلاح السياسي، وبعد اعتصام (القصبة2) استقالت حكومة (محمد الغنوشي) الثانية وكُلف (الباجي قايد السبسي) بتأليف حكومة جديدة يغيب فيها الوزراء الذين عملوا أثناء فترة حكم (بن علي)، ولقد عرضت هذه الحكومة إجراء

[1] Report Thomas Schiller, « Tunisia a Revolution and its Consequences ». [N.P], April 2011, p p 12,13.

انتخاب مجلس وطني تأسيسي بتاريخ: 23 أكتوبر 2011 لصياغة دستور جديد تحت إشراف هيئة عليا مستقلة للانتخابات، لأجل إحداث قطيعة مع النظام التسلطي السابق[1].

وفي هذه المرحلة بدأت تُطرح قضايا عديدة تعكس أهمية ودقة المرحلة المرحلة الانتقالية منها: طبيعة النظام السياسي، إصلاح البرلمان، القضاء، الجهاز الأمني والمؤسسة الإعلامية، العدالة الانتقالية، مكافحة الفساد والقضاء على اللاتوازن التنموي.

لقد حصلت في انتخابات المجلس التأسيسي أحزاب حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات على 63 % من المقاعد في المجلس التأسيسي[*]، مما مكّنها من الحصول على الأغلبية في المجلس وتشكيل حكومة ائتلافية تحت رئاسة الأمين العام لحركة النهضة (حمادي الجبالي)، وانتخب نواب المجلس (مصطفى بن جعفر) الأمين العام لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات رئيساً للمجلس، وتم اختيار (منصف المرزوقي) رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية رئيساً للجمهورية التونسية [**][2].

ليبدأ بذلك – في هذه المرحلة الانتقالية – التأسيس للتفاعل بين مكونات النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة عبر طرح كل القضايا موضع الخلاف ومناقشتها، في ظل حرية التعبير بعد عقود من الاستبداد السياسي في تونس.

---

[1] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص ص 42- 46.

[*] انظر الملحق رقم (01) المتعلق بنتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس سنة 2011، ص 201.

[**] أُطلق على هذا الائتلاف الحاكم مصطلح الترويكا (Troïka) في تونس.

[2] أحمد كرعود، **مرجع سابق**، ص 47.

ثانيا: مكونات النخب السياسية التونسية

قبل قياس تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في الفترة 2010–2018، يستلزم عرض خارطة النخب السياسية في تونس، التي أدت أدوارا في الحَراك الشعبي وبعده، بغرض التعرف على أهم مكوناتها لاستنتاج خصائصها ومحددات العلاقة فيما بينها.

1- **الأحزاب السياسية:** يمكن تصنيف الأحزاب السياسية الناشطة بعد الحَراك الشعبي إلى صنفين:

أ- الأحزاب السياسية التقليدية: وتتمثل في الأحزاب السياسية التي نشأت قبل الحراك الشعبي، بصفة قانونية أو غير قانونية، أي: الأحزاب السياسية المُرخص وغير المُرخص لها – من طرف وزارة الداخلية – بالنشاط، بالإضافة إلى أحزاب سياسية كانت متواجدة في مرحلة ما قبل الحَراك الشعبي لتظهر بعد هذه المرحلة في تنظيم جديد، وهي كالآتي:

- الأحزاب السياسية المُرخص لها وغير الممثلة في البرلمان قبل الحراك الشعبي: منها: الحزب الديمقراطي التقدمي الذي أُسس سنة 1983، ورُخص له سنة 1988، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات الذي أُسس سنة 1994، ورُخص له سنة 2002، ولقد تعرض كلا الحزبين لمضايقات كثيرة بسبب معارضة سلطة (بن علي) الاستبدادية ونضالهم من أجل الإصلاح السياسي وعدم تقييد الحريات [1].

فهذه الأحزاب السياسية تُمثل الاتجاه الإصلاحي، وقد حرصت النخبة السياسية الحاكمة سابقاً على إبقائها لإظهار صورة التعددية الحزبية في تونس.

- الأحزاب السياسية المقصاة قبل مرحلة الحراك الشعبي: وهي التي لم تعترف بها النخبة السياسية الحاكمة سابقاً، ومنعتها من النشاط، تتميز بتنوعها الأيديولوجي، فمنها ذات التوجه الإسلامي كحزب حركة النهضة، ومنها الليبرالي مثل حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية، ومنها ذات التوجه الماركسي كحزب العمال الشيوعي التونسي [2].

---

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 169– 171.

[2] صلاح الدين الجورشي، "المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة". في مؤلف: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 257.

وما يُميز هذه الأحزاب السياسية عدم تجانسها الأيديولوجي، ومعاناتها من عرقلة نشاطها القانوني بشتى الوسائل قبل مرحلة الحراك الشعبي.

- الأحزاب السياسية المُمَثِّلة لرموز النخبة السياسية الحاكمة سابقاً: كحزب حركة نداء تونس [*] الذي أعلن عن تأسيسه (الباجي قائد السبسي) سنة 2012، ومن بين المبادئ التي يقوم عليها هذا الحزب السياسي: الدولة التونسية فوق الأحزاب والفئات، التمسك بالفصل الأول من الدستور 1959، التمسك بالمكاسب المحققة طوال خمسون عام وفي مقدمتها مجلة الأحوال الشخصية، التوافق، العدالة الاجتماعية والتنمية حق من حقوق كل الجهات في تونس، رفض العنف وعدم الإقصاء[1]؛ بمعنى آخر القيام بإصلاحات مع عدم التخلي على المكاسب التي حققتها النخبة السياسية الحاكمة بعد الاستقلال.

ب-الأحزاب السياسية الجديدة: بعد الحراك الشعبي تلقت وزارة الداخلية قرابة ثمانين طلباً لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، ليتجاوز عدد الأحزاب السياسية التي تم الترخيص لها ستون حزباً[2]، وقد قامت هذه الأحزاب السياسية على المطالب الشعبية في الحَراك الذي شهدته تونس خاصة في المناطق المحرومة من فرص التنمية والتشغيل، وهو ما ظهر من خلال تسمية هذه الأحزاب السياسية مثل: حزب الكرامة والعمل، حزب العدالة والتنمية، حزب الحرية والتنمية والحركة الوطنية للعدالة والتنمية[3].

وهي نتيجة منطقية عكست الخروج من مرحلة التضييق على تأسيس الأحزاب السياسية، ومن جانب آخر تميُّز الأحزاب السياسية الجديدة بالنزعة المطلبية الاجتماعية (التشغيل، التنمية والعدالة) يعود لاعتبار أن أهم عوامل الحَراك الشعبي قامت على هذه المطالب.

---

[*] تضم حركة نداء تونس العديد من الدستوريين (الذين ينسبون أنفسهم لتراث بورقيبة) والتجمعيين (أعضاء من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم سابقاً). **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، نائب في مجلس نواب الشعب التونسي عن حزب حركة نداء تونس، مجلس نواب الشعب التونسي، تونس، 21 فيفري 2018، الساعة: 12:00 – 12:35.

[1] محمد المختار القلالي، الطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة في تونس الباجي قائد السبسي أنموذجا**. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012، ص ص 101- 104.

[2] صلاح الدين الجورشي، **مرجع سابق**، ص 258.

[3] علي الصالح مُولىَ، "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011 تأملات سياقية في الحرية والاستبداد". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 33. شتاء 2012، ص 160.

2- **المنظمات المهنية:** من أهمها يوجد:

أ- الاتحاد العام التونسي للشغل: يعتبر من أعرق المنظمات النقابية في الدول العربية وإفريقيا؛ حيث تأسس سنة 1946، يصل عدد المنتسبين إليه قرابة النصف مليون منخرط، يعملون في مختلف القطاعات الاقتصادية، القطاع العام والخاص، كما يشمل مختلف الشرائح الاجتماعية، وكذا المتقاعدين، أما هياكله فهي منتشرة في مختلف مدن تونس[1].

ولقد أدى منذ بداية تأسيسه دوراً مهما على المستوى الوطني والاجتماعي، عبر مساهمته في إقامة إضرابات لتهديد مصالح الاحتلال الفرنسي، كما شارك في مرحلة بناء الدولة الوطنية الحديثة؛ حيث شارك عشرون من أعضائه في انتخاب المجلس القومي التأسيسي[*]، ليستمر فيما بعد في نضاله بإعلانه الإضراب العام سنة 1978، ومشاركته في الأعمال الاحتجاجية في أحداث الخبز[2]. بذلك يمثل أهم نقابة عمالية في تونس لاحتوائه على أكبر عدد من الأعضاء، انتشاره وأدواره قبل الاستقلال وبعده، مما دفع (بورقيبة) و(بن علي) إلى تجنب الاصطدام معه.

إن تأثيره السياسي جعل (بن علي) يحاول احتواءه من خلال منح القيادات العمالية امتيازات ودخلاً إضافياً لدعمه ودعم سياساته[3]. لكن رغم ذلك شكّل الاتحاد مصدر تهديد له بسبب قدرته التنظيمية العالية وتنسيقه العمل مع المعارضة السياسية والمنظمات الحقوقية.

ب-الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية: تم إنشاؤه سنة 1947، وهو عبارة عن تنظيم يجمع بين مختلف القطاعات الاقتصادية باستثناء الزراعة، السياحة، والخدمات المصرفية، يضم قرابة 150 ألف شركة خاصة (صغيرة ومتوسطة)، وأكثر من 25 ألف نقابي، ويعتبر المتحدث الرسمي باسم الشركات الخاصة مع السلطة، يهدف هذا الاتحاد إلى تشجيع وتنشيط القطاع الخاص عبر تشجيع الاستثمار وخلق المَناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم للتنمية[4].

---

[1] عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية دورها في الثورة و مجراها". في مؤلف: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 212، 213.

[*] هو المجلس الذي تولى مهمة إعداد دستور 1959.

[2] عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص ص 182، 183

[3] عميرة عليّة الصغيّر، " الثورة التونسية: ثورة الكرامة". **مرجع سابق**، ص 71.

[4] L'Union Tunisienne de l'Industrie du Commerce et de l'Artisanat, « Notre Mission ». obtenu du: http://www.utica.org.tn/Fr/notre-mission_11_27
Le : 10/07/2018.

أما مصدر أهميته فيعود لامتلاكه القوة المالية، التي فرضته كفاعل أساسي ليس فقط على المستوى الاقتصادي، وإنما أيضا السياسي.

ج- الهيئة الوطنية للمحامين: تأسست منذ سنة 1958[*]، وقد تعرضت إلى عدة مضايقات أثناء فترة حكم (بورقيبة) كإحالة عميد الهيئة وبعض المحامين في المكتب المنتخب للهيئة إلى العدالة ومن ثم سجنهم، غير أنها كانت تتصدى لمختلف محاولات إخضاعها، وظلت تدافع عن الحقوق العامة للشعب التونسي لاسيما المعارضين السياسيين، أما في فترة حكم (بن علي) فقد حاول السيطرة عليها بشتى الوسائل من بينها: سجن المحامين وعرقلة أدائهم لمهنة المحاماة [1].

3- **المنظمات الحقوقية:** يتمثل أهمها في:

أ- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: تأسست سنة 1977، ولها فروع جهوية في كافة الولايات، من بين أهدافها: نشر ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الفردية والعامة، دعم العدالة الاجتماعية والاقتصادية، تعزيز حقوق المرأة والمساواة التامة بين الجنسين، وقد سعت للتصدي لكل مظاهر التعسف، العنف التعصب والتمييز، فكانت تعمل على التشهير بالقتل التعسفي للمتظاهرين والدفاع عن قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل في إضراباتهم، ونشر تقارير حول وضع الحريات في تونس، لكشف ممارسات السلطة المنافية لأبسط مقومات الحرية والكرامة أمام الرأي العام الوطني والدولي [2].

تعد الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أول منظمة حقوقية في إفريقيا والوطن العربي، تساهم في الدفاع عن حقوق الإنسان وترقيتها رغم مساعي السلطة في فترة حكم (بن علي) تقويض أدوارها في نشر ثقافة حقوق الإنسان وإبراز تسلطية النخبة السياسية الحاكمة.

ب-الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات: وهي تمثل جمعية نسوية تأسست سنة 1989، هدفها الرئيسي تحقيق المساواة التامة والفعلية بين الجنسين، واستقبال النساء ضحايا العنف ومرافقتهن، هذا وتضم

---

[*] تداول على عمادة الهيئة منذ تأسيسها 15 عميد، آخرهم (عامر المحرزي) منذ سنة 2016. الهيئة الوطنية للمحامين، "التعريف بالهيئة". متحصل عليه من:

https://goo.io/6Y1smS

بتاريخ: 2018/07/14

[1] عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية دورها في الثورة و مجراها". **مرجع سابق**، ص 214.

[2] أحمد القلعي،"المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وبعدها". في مؤلف: **تونس الانتقال الديمقراطي العسير**. تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص ص 168-170.

العديد من اللجان منها: لجنة مناهضة العنف المسلط على النساء، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة الحقوق الجنسية والإنجابية[1].

وينبغي الإشارة إلى أن النشاط الجمعوي الحقوقي للنساء التونسيات يعود أساسًا إلى السياسات والإجراءات المتخذة بعد الاستقلال مباشرة من طرف الرئيس (بورقيبة)؛ إذْ تم التركيز على عدم إهمال تعليم الإيناث، وإصدار مجلة الأحوال الشخصية التي كان من بين أهدافها إقامة المساواة بين الرجل والمرأة.

ج- منظمة الحرية والإنصاف: تأسست سنة 2007، وقد أدت أدواراً مهمة في الدفاع عن حقوق الإنسان لاسيما من خلال التقارير الشهرية الدقيقة والمفصلة التي تنشرها عن كل انتهاكات حقوق الإنسان في تونس[2].

انطلاقا من عرض بعض مكونات النخب السياسية التونسية الناشطة منذ حصول تونس على استقلالها، يمكن استنتاج أهم مميزاتها في الآتي:

1- عراقة المنظمات المهنية والمنظمات الحقوقية في تونس التي يعود تأسيسها إلى أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، فنضال بعض المنظمات يرجع إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي.

2- التطور الكمي لعدد الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني في تونس بعد الحراك الشعبي، فعلى سبيل المثال: سنة 1980 بلغ عدد الجمعيات 1969، ليرتفع عددها سنة 2012 إلى 14966 جمعية[3].

3- تشابه أسماء الأحزاب السياسية الجديدة؛ وهو ما يفقدها خصوصية التفرد بتوجه أو برنامج معين، ويجعل عدة أحزاب سياسية تتنافس على قضية واحدة كالتشغيل، ما يعتبر شتاتاً للجهود حول هذه القضية.

---

(1) الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، " الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات". متحصل عليه من: https://www.escr-net.org/ar/member/385101
بتاريخ: 2018/07/10

(2) عبد اللطيف الحناشي، "الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية دورها في الثورة و مجراها". **مرجع سابق**، ص ص 216، 217.

(3) أحمد القلعي، **مرجع سابق**، ص 165.

4- الثقافة السياسية المشاركة: وهذا يعود إلى مجموعة من المحددات من بينها:

أ- إصلاح المنظومة التعليمية: حيث تم سن قانون إصلاح التعليم سنة 1958 بمساعدة خبراء فرنسيين بهدف تأسيس جيل متعلم ليكون التعليم مدخلاً للرقي الاجتماعي، لذا تم إنفاق أموالا كبيرة على السياسة التعليمية وإنشاء مدارس عصرية مجانية في متناول كل التونسيين بمختلف فئاتهم الاجتماعية، وفي كل المناطق التونسية[1]. فعلى الرغم من استبداد (بورقيبة) في فترة حكمه، فقد ساهمت المدرسة في بناء أجيال متعلمة، وأدخلت قيم واتجاهات المشاركة بطريقة غير مباشرة.

وفي هذا الإطار على سبيل المثال لا الحصر يمكن الاستشهاد بالنائب البرلماني عن حركة نداء تونس (فاضل بن عمران) الذي قام بدراسات عليا في المالية العمومية، ومتحصل على شهادة الدكتوراه في القانون الجبائي، وشهادة الماجستير في التصرف[2]؛ فهو يجسد أنموذجاً عن النخبة السياسية المثقفة ذات المستوى الدراسي العالي.

ب-عراقة المشاركة ضمن المؤسسات السياسية: حيث تعتبر تونس أول دولة عربية وإسلامية أصدرت دستورا مكتوبا سنة 1861 في فترة حكم (محمد الصادق باي)، والذي وضع حداً لاحتكار الباي كل السلطات باستحداث المجلس الأكبر الذي يمثل السلطة التشريعية التي تَحُد من سلطة الباي وتراقب تصرفاته، ورغم عدم تمثيل المجلس لمختلف السكان وتعليق الباي العمل بهذا الدستور[3]، إلا أن هذا يدل على عراقة الحركة الإصلاحية في تونس التي بدأت في القرن 19، وأكسبها خصوصية في مجال حقوق الإنسان، فقد جسدت رغبة كبيرة في التحديث وبناء أسس الدولة المتقدمة.

ج- محدودية تأثير القبيلة في تونس: سعى (بورقيبة) منذ توليه الحكم إلى القضاء على الولاءات القبلية من خلال فك مظاهر التضامن القبلي، بإصداره لقانون تحويل أراضي العروش من أراضٍ جماعية إلى أراضٍ فردية سنة 1957[4]، الأمر الذي ساهم في تغييب النزعة القبَلية، وعزز دور المؤسسات السياسية غير الرسمية (منظمات المجتمع المدني) في القيام بوظائف المدخلات – حسب (ألموند) – كالتعبير عن المصالح، تجميع المصالح والاتصال السياسي...الخ.

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 84.

[2] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق**.

[3] مراد مهني ، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية 1861- 2011". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد 12. جانفي 2015، ص ص 153- 155.

[4] **المرجع نفسه**، ص 157.

5- معاناة النخب السياسية غير الحاكمة وغير الموالية للسلطة قبل الحراك الشعبي من استبداد النخبة السياسية الحاكمة، وذلك بملاحقة المناضلين أمنياً وقضائياً، ومنع أنشطتها وحرمانها من حقها في التمويل العمومي وغلق مقـرّاتها وكذا تنصيب حارس قضائي عليها مثلما حدث للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان[1] واعتقال بعض قادة الأحزاب السياسية؛ حيث تم اعتقال رئيس حركة النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقا) (راشد الغنوشي) مع مجموعة من قيادات الحركة سنة 1981، وتم توجيههم بتهمة الانتماء إلى جمعية غير شرعية وحُوكموا بالسجن عشر سنوات، وبعد تدخل رئيس الحكومة آنذاك (محمد مزالي) تم الإفراج عن المعتقلين بعد ثلاث سنوات[2]، في ظل تعدد الوسائل المستخدمة في نضال النخب السياسية غير الحاكمة للضغط على السلطة لاسيما الإضرابات [*]، الاعتصامات وإصدار التقارير.

لقد طغى على العلاقة بين النخب السياسية غير الحاكمة قبل الحراك الشعبي الخلافات السياسية، الأيديولوجية حول المشروع المجتمعي، لكن بدأت هذه النخب في توحيد جهودها انطلاقا من 18 أكتوبر 2005، ولقد تجسد ذلك في هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات التي بدأت في إيجاد أرضية سياسية مشتركة بدأت بالإضراب عن الطعام لناشطين سياسيين وحقوقيين ومحامين ومعارضين للسلطة[3]. ورغم محدودية دور هذه الهيئة، إلا أن وجودها كان مصدراً لاضطراب النخبة السياسية الحاكمة؛ لأن هذا الائتلاف السياسي جمع بين توجهات سياسية غير متجانسة أيديولوجيا بشكل كبير.

هذا وقد انضمت النخب السياسية غير الحاكمة للحراك الشعبي كقِوى منظمة له؛ من خلال مساندتها الشعب التونسي في احتجاجاته ومطالبه، حيث أبدت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل – بعد قتل

---

[1] أحمد القلعي، **مرجع سابق**، ص 167.

[2] محمود سليم هاشم شوبكي ، " سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015". **رسالة ماجستير**، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016)، ص 46. متحصل عليه من : https://goo.io/7jT4lw

بتاريخ: 2018/05/30.

[*] عدد العمال المشاركين في الإضرابات سنة 1998 بلغ 29 ألف، ليرتفع سنة 2006 إلى 98310. عدنان المنصر، "الاتحاد العام التونسي للشغل جدلية السياسي والاجتماعي". في مؤلف: **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 288.

[3] **مقابلة مع:** العجمي الوريمي، نائب في مجلس نواب الشعب التونسي عن حزب حركة النهضة، مجلس نواب الشعب التونسي، تونس، 21 فيفري 2018، الساعة: 10:20 – 11:28.

القناصة المتظاهرين في ولاية (القصرين) يوم 8 جانفي 2011 – معارضتها لاستخدام القوة ضد المتظاهرين، وقام النقابيون بتعبئة الشباب في المناطق الداخلية إلى أن جميعهم معنيون بالحراك الشعبي، كما مثَّل الاتحاد دور الوسيط الرئيسي بين الشعب والحكومة بعد مغادرة (بن علي) تونس. أما المحامون فحضورهم كان لردع الشرطة عن القيام بممارسات عنيفة ضد المتظاهرين، كما قاموا بفتح نحو 25 قضية ضد الرئيس السابق (بن علي) وشركائه بما فيهم وزراء ومسؤولين في الجهاز الأمني. هذا إضافةً إلى أدوار الأحزاب السياسية، مثل: الحزب الديمقراطي التقدمي وحزب العمال الشيوعي اللذين استنكرا أعمال القمع التي تعرض لها المتظاهرون، كما سعت هذه الأحزاب إلى التعاون مع منظمات المجتمع المدني[1]، من أجل التنسيق وتوحيد الجهود في المرحلة الانتقالية.

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن القول أن النخبة السياسية غير الحاكمة في تونس تتميز بقدرتها التكيفية (التكيف الزمني، الجيلي والوظيفي)، فهي تنظيمات عريقة، اكتسبت عراقتها من عراقة التجربة الإصلاحية، ومن الأزمات التي عرفتها تونس في مختلف المراحل منذ الاستقلال.

ورغم أن الحراك الشعبي في تونس كان دون قيادة واضحة، إلا أن هذا لا يعني عدم مساهمة النخبة السياسية غير الحاكمة فيه بشكل أو بآخر، والتي كان لها نضال متعدد وطويل دفع النخبة السياسية الحاكمة سابقاً إلى متابعتها قضائياً والتضييق على أنشطتها أمنياً.

[1] عميرة عليّة الصغيّر، " الثورة التونسية: ثورة الكرامة". **مرجع سابق**، ص ص 70– 74.

المبحث الثاني: قياس مؤشرات الاستقرار السياسي في تونس على ضوء مقترب النخبة

نظراً للأهمية التي تكتسيها المؤسسات السياسية كقنوات توفر للمواطنين إطاراً للمشاركة في العملية السياسية، وأداةً لتعزيز التنمية والاستقرار السياسي، سيُخصص هذا المبحث لقياس المشاركة السياسية، الاستقرار المؤسساتي والتنمية الاقتصادية في تونس بعد 2010، للوقوف على مدى شرعية النظام السياسي، ودرجة مأسسة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

أولا: المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية – إضافةً إلى كونها مؤشراً للاستقرار السياسي في الدولة– آلية هامة لإقامة نظام ديمقراطي، تفعيل عملية التنمية وإرساء الاستقرار السياسي الذي من شأنه التأثير بالشكل الإيجابي على أداء مؤسسات النظام السياسي في شتى المجالات، وعليه سيتم البحث في تأثير النخب السياسية على عملية المشاركة السياسية في تونس بعد الحَراك الشعبي، بهدف التعرُّف على مدى فعالية المشاركة السياسية في هذه المرحلة، ومنه انعكاسات ذلك على الاستقرار السياسي، فما هي آليات تأثير النخب السياسية على المشاركة السياسية في تونس بعد اندلاع أحداث الحَراك الشعبي؟ وما مدى فعاليتها في التأثير على صنع القرار وطنيا ومحليا؟

1– آليات تأثير النخب السياسية الحاكمة على المشاركة السياسية:

أ– الآليات القانونية: على اعتبار أن النخبة السياسية الحاكمة المسؤولة بصفة رسمية عن التشريع، فقد ساهمت من خلال دستور 2014 بنص مجموعة من الفصول لتأكيد الحق في المشاركة السياسية وتفعيلها، ومن بين الضمانات القانونية المقدمة لذلك يوجد:

- تضمين الدستور التأكيد على الحق في المشاركة السياسية: حيث خصص دستور تونس لسنة 2014 الباب الثاني للحقوق والحريات، فقد تضمنت (الفصول من 21 إلى 49) الاعتراف والالتزام بضمان الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية، هذه الأخيرة التي برزت في (الفصول 34/ 35/ 36) والتي أكدت على الحق في المشاركة السياسية من خلال الانتخاب، الترشح والاقتراع وضمان تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، وحرية التكوين والنشاط في الأحزاب السياسية، الجمعيات والنقابات مع الالتزام بأحكام الدستور ونبذ العنف، كما أكد المشرع التونسي على حماية

مكتسبات حقوق الإنسان من أي تعديل بموجب (الفصل 49)[1]. هذا ما ساهم في ارتفاع عدد الأحزاب السياسية التي وصل عددها سنة 2014 إلى 197 حزب، شارك منها 121 حزب سياسي في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 [2].

فالقيود القانونية المفروضة على تأسيس الأحزاب السياسية وفق دستور 1959 المتعلقة بعدم الاعتراف بالأحزاب السياسية التي تستند على أساس ديني أو لغوي تم إلغاؤها، ما يؤكد السعي لضمان التعددية السياسية بشكل فعلي والتداول على السلطة وحمايتهما من كل تعديل قد تبادر به الهيئة التشريعية أو التنفيذية.

- تأكيد دستور 2014 على اللامركزية الإدارية والديمقراطية المحلية والشفافية في إدارة شؤون البلدية: استناداً لمنطلق أهمية دور المواطن في إدارة شؤون بلديته، لم يعد المواطن مجرد فاعل يبرز في فترة الانتخابات فقط، بل سيصبح فاعلا بين الفترات الانتخابية؛ من خلال درايته بشؤون بلديته والمشاركة في قراراتها، فبمقتضى (الفصل 139): "تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المفتوحة لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون"[3].
- تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: لقد نصّ (الفصل 46) من الدستور على أنه: "تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات. وتسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين الرجل والمرأة في مختلف المجالس المنتخبة"[4].

يبدو أن المشرع التونسي تعمّد استخدام مصطلح التناصف بدل تعزيز حظوظ أو تمكين المرأة، ما يعكس إرادته في خلق ضمانات مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، لكن مبدأ التناصف كغاية تسعى السلطة إلى تحقيقه يفرض عليها انتهاج آليات لتحقيقه مستقبلاً.

---

[1] الجمهورية التونسية، **دستور 2014**. تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص،2017، ص ص 8– 11.

[2] عبد اللطيف الحناشي، **الانتخابات التشريعية التونسية قراءة في النتائج والدلالات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 2.

[3] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 41.

[4] **المرجع نفسه**، ص 11.

إن نص الفصل المذكور أعلاه، ساهم في فوز النساء في الانتخابات التشريعية لسنة 2014[*] بنسبة 31% مقارنة مع نسبة تمثيلهن في المجلس التأسيسي التي بلغت 27%[1]. لكن يمكن القول أن نسبة تمثيل النساء في مجلس نواب الشعب لا تعكس مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة الذي نص عليه الدستور – وإن عرفت نسبة تواجدها في الهيئة التشريعية سنة 2014 ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بنسبة تواجدها في المجلس التأسيسي سنة 2011– لذا يتوجب اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مبدأ التناصف الذي أقره الدستور.

هذا وتجدر الإشارة أنه في الانتخابات البلدية التي جرت في ماي 2018، عزز (الفصل 46) من الدستور حظوظ تواجد المرأة في رئاسة البلدية، حيث فازت (سعاد عبد الرحيم) المرشحة عن حزب حركة النهضة بمنصب رئيسة بلدية تونس العاصمة بـ 26 صوتاً مقابل 22 صوتاً لمنافسها الرئيسي (كمال إيدير) المرشح عن حزب حركة نداء تونس خلال الدور الثاني من عملية تنصيب المجلس البلدي، لتصبح بذلك أول تونسية تتحمل هذه المسؤولية منذ استحداث هذا المنصب سنة 1858 [2]، فقد استطاعت مرشحة حركة النهضة إلغاء احتكار الذكور لمنصب رئاسة البلدية، ومن جهة أخرى يعكس فوزها دعم تكافؤ فرص المرأة في الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار.

- تعزيز مشاركة الشباب في المجالس المحلية المنتخبة: انطلاقا من (الفصل 133) من الدستور التونسي لسنة 2014 الذي نصّ على: "يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية"[3]، سعى المشرع التونسي تشجيع المشاركة السياسية للشباب، إذْ تم ضمان تمثيل هذه الفئة في المجالس المنتخبة البلدية ضمن قانون الانتخابات من خلال[4]:
  - تحديد السن الأدنى للترشح في الانتخابات المحلية بـ 18 سنة.

---

[*] انظر الملحق رقم (02) المتعلق بعدد النساء المنتخبات في مجلس النواب التونسي سنة 2014 حسب المهنة. ص 202.

[1] تقرير رابطة الناخبات التونسيات، "المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس: ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014". تونس، أفريل 2015، ص 54.

[2] المنجي السعيداني، " امرأة تفوز برئاسة بلدية تونس للمرة الأولى ". متحصل عليه من:
https://goo.io/xRXFIL
بتاريخ: 2018/07/19.

[3] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 40.

[4] Report International Foundation for Electoral Systems, « Elections in Tunisia 2018 Municipal Elections ». Arlington, April 2018, p 8.

- تضمين قوائم الترشيحات للانتخابات المحلية على الأقل مرشحاً واحداً يتراوح عمره من 18 إلى 35 سنة من بين المرشحين الثلاثة الأوائل في القائمة.

إن أهمية تعزيز حظوظ الشباب في المجالس المنتخبة تكمن في إعطاء الفرصة لفئة الشباب حاملي الشهادات لتدبير شؤون بلدياتهم، ونظراً لاعتبار أن الحَراك الشعبي الذي اندلع في تونس مع نهاية 2010 بادر به الشباب، ما يعني أن وجود هذه الفئة في المجالس البلدية سيُقدم الإضافة كونها الأدرى بمتطلباتها وتطلعاتها.

- دعم استقلالية السلطة القضائية: فالسلطة القضائية في هذا الدستور لا تقتصر على القضاء العدلي مثلما كان عليه الحال في دستور 1959، بل تشمل أيضا حسب (الفصل115) القضاء الإداري والمالي، المحكمة الدستورية والنيابة العمومية، تتمثل مهمة هذه الهيئات في تحقيق العدل، سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات[1].

نظرا للدور الجوهري الذي يضطلع به القضاء المستقل – الذي يحول دون انتهاك الحقوق والحريات، بما فيها الحق في المشاركة السياسية، وكذلك دوره في تحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي– تمت دسترة ضمانات استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية لإرساء دولة القانون.

ومن الضمانات المقدمة للاستقلال الوظيفي للقضاء ما يلي[2]:

- ضمانات استقلال القاضي: فتعيينه أصبح يتم بأمر رئاسي مطابق لرأي المجلس الأعلى للقضاء وفق (الفصل 106)، كما لا ينقل القاضي إلا برضاه، ولا يمكن عزله أو معاقبته إلا في الحالات التي يحددها القانون وبعد قرار معلل من المجلس الأعلى للقضاء، مع حيازته لحصانة جزائية تُرفع عنه في حالة التلبس.
- ضمانات استقلال المجلس الأعلى للقضاء: يتكون المجلس الأعلى للقضاء من أربعة هياكل: مجلس القضاء العدلي، مجلس القضاء الإداري، مجلس القضاء المالي، والجلسة العامة للمجالس القضائية الثلاث، ومن بين المبادئ الداعمة لاستقلال هياكل المجلس؛ الانتخاب حيث يتم على مستوى كل هيكل من الهياكل القضائية، فكل هيكل ثلثا أعضائه قضاة أغلبهم منتخبون وبقيتهم معينون بالصفة، والثلث الباقي مستقلون من ذوي الاختصاص، على أن تكون

---

[1] ماهر عبد مولاه، "استقلال القضاء التونسي بعد الثورة ". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 470. أفريل 2018، ص74.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 76– 79.

أغلبية أعضاء هذه الهياكل منتخبون، ويباشر الأعضاء عهدتهم لمرة واحدة مدة ست سنوات، أما رئيس المجلس الأعلى للقضاء فيُنتخب من بين هؤلاء الأعضاء، من القضاة الأعلى مرتبة. في حين في دستور 1959 كان رئيس الجمهورية هو من يرأس رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ويعين أغلب أعضائه، ووزارة العدل المسؤولة عن إدارته.

- الاستقلال المالي والإداري: يَعُدُّ المجلس الأعلى للقضاء مشروع ميزانيته، ويُناقشه أمام اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب.

لقد تضمن دستور 2014 العديد من الضمانات الداعمة لاستقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية هيكلياً ووظيفياً، وهو ما يعكس سعي مجلس النواب إلى عدم خضوع القضاء لهيمنة السلطة التنفيذية مثلما كانت عليه المنظومة القانونية المتعلقة بالسلطة القضائية في دستور 1959.

- عدم الإقصاء السياسي: وهو ما تجسد من خلال إسقاط قانون العزل السياسي، ومن الأحزاب السياسية التي رفضت هذا القانون حزب حركة النهضة، الذي اعتبر أن كل فرد ملتزم بالدستور له الحق في المنافسة السياسية، وأن محاكم العدالة الانتقالية هي المخولة بمحاسبة الأفراد بشكل فردي، لتفادي الإقصاء وتوريث الأجيال القادمة أحقادا جديدة، وهو ما أتاح للعديد من أعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل فرصة الترشح في الانتخابات التشريعية 2014 [1].

فقد هدف إسقاط قانون العزل السياسي إلى تجنب الممارسات الاستبدادية التي قامت بها النخبة السياسية الحاكمة سابقاً من جهة، ولتعزيز الوحدة الوطنية من جهة أخرى، لكن هذا الإجراء ينبغي تدعيمه بمبدأ ربط السلطة بالمسؤولية، من خلال محاسبة المتورطين – من رموز النظام السياسي السابق– في الأعمال غير الشرعية التي قاموا بها، لكن بالاستناد على مبدأ العدل، لأنه من أسس البناء الديمقراطي العدالة.

يبدو أن المشرّع التونسي سعى لتقديم الضمانات الداعمة للتعددية السياسية، ومشاركة النساء والشباب في المجالس المنتخبة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، لكنها غير كافية، إذْ ينبغي تدعيمها بآليات مؤسساتية وأخرى إجرائية لتفعيل المشاركة السياسية التي أكد عليها الدستور في العديد من فصوله.

---

[1] محمود سليم هاشم شوبكي، **مرجع سابق**، ص ص 128، 129.

ب-الآليات المؤسساتية:

تم إنشاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي بتاريخ: 15 مارس 2011، وهي هيئة تضم في عضويتها ممثلين عن منظمات المجتمع المدني، وعن الأحزاب السياسية وممثلين عن مختلف المناطق في تونس، جسّدت هذه الهيئة تنظيم مشابه للبرلمان وتولت مهمة إصدار عدة قوانين لتنظيم عملية المشاركة السياسية كقانون الانتخابات وإنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وانتهت مهمتها بانتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011[1].

اكتست هذه الهيئة أهميتها من تركيبة أعضائها المتنوعة واختلاف موازين القوى فيها، وإصدارها عدة قوانين وبعض الهيئات، لإحداث القطيعة مع الممارسات الإقصائية السابقة، فقد بدأت تؤسس لمرحلة جديدة من المشاركة والتفاعلات السياسية بين النخب.

علاوة على ما سبق، تم إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات سنة 2011 التي تتمثل مهامها في: إعداد رزنامة الانتخابات، ضبط قوائم الناخبين، ضمان حق الاقتراع لكل المواطنين والمواطنات، مراقبة العملية الانتخابية يوم إجراء الانتخابات ومتابعة عملية الاقتراع والفرز، قبول الطعون والبت فيها، وضع برامج لتوعية وتثقيف الناخبين، اعتماد الملاحظين والمراقبين من داخل وخارج تونس في مكاتب الاقتراع، إعلان النتائج الأولية للانتخابات والتصريح بها ونشر النتائج النهائية [2]. فهذه الهيئة المستحدثة تهدف إلى ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، العدالة في التمثيل، التثقيف الانتخابي وحياد الإشراف على العملية الانتخابية، وما يدعم تحقيق أهدافها هو تمتعها باستقلالها المؤسسي[*].

لكن وُجِّهت لهذه الهيئة عدة انتقادات منها: عدم توفيرها التدريب الكافي للموظفين المتعاقدين معها خلال فترة تسجيل الناخبين، وعدم توفير عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرة في انتخابات المجلس التأسيسي لسنة 2011، إلا أنها سعت لبذل جهود مستمرة لتحسين إدارة العملية الانتخابية والأداء التقني

---

[1] **مقابلة مع:** بشير العبيدي، الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، مقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تونس، 22 فيفري 2018، الساعة: 10:40 – 11:45.

[2] الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، " الإحداث والمهام ". متحصل عليه من: http://www.isie.tn/isie/creation-et-mission/ بتاريخ: 2018/07/21.

[*] للمزيد من التفاصيل حول الاستقلالية الإدارية والمالية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، انظر: النظام الداخلي للهيئة. الجمهورية التونسية، " القرار رقم 14-05 المتضمن النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، **الرائد الرسمي**، العدد 39، المؤرخ في: 16/ 2014/05، ص ص 1276- 1280.

لموظفي الانتخابات، مع إجراء التدريب المنتظم لهؤلاء قبل كل انتخابات وإجراء مراجعة للعملية في نهاية كل مناسبة انتخابية[1].

إن هذه الانتقادات التي تعرضت لها الهيئة ترجع لحداثة تأسيسها، مما جعلها تواجه تحديات من ناحية العناصر البشرية التي تشرف على العملية الانتخابية، وهذا لا ينقص من دورها الفعال في تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي، الانتخابات التشريعية، الرئاسية والبلدية، وحيازة ثقة النخب السياسية وكذا الجماهير التي انعكست ثقتها على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.

فالعدد الإجمالي للناخبين الذين قاموا بالتصويت في الانتخابات التشريعية لسنة 2014 بلغ 3.579.257 (67.27%)، والذي أفرز فوز حزب حركة نداء تونس بـ 86 مقعداً، يليه حزب حركة النهضة الذي فاز بـ 69 مقعداً[*]، أما في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 [**] فقُدر عدد المشاركين 3.339.666 (63.18%)، في حين بلغ عددهم في انتخابات الدور الثاني 3.189.382 (60.11%)، ليفوز بهذه الأخيرة (الباجي قايد السبسي) بنسبة 55.68% على منافسه (محمد منصف المرزوقي) بنسبة (44.32%) [2].

انطلاقا من المعطيات الكمية السابقة، يتضح أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية ارتفعت قليلا، بالمقارنة مع نسبة المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي التي قُدرت بـ 52%[3]؛ وهذا راجع أساساً إلى الضمانات القانونية المقدمة في دستور 2014، وضرورة المشاركة في اختيار النخبة السياسية الحاكمة لتحقيق المطالب الشعبية، التي كانت سبباً في الحَراك الشعبي، كخلق مناصب الشغل، القضاء على اللاتوازن التنموي، تحقيق الكرامة، العدالة، تحسين المستوى المعيشي، وأيضا للتخوف من تردي الأوضاع الأمنية في تونس. أما عن أسباب تراجع حزب حركة النهضة وتقدُّم حزب نداء تونس فهو قلة خبرة حركة النهضة في الحكم في فترة انتقالية حرجة، ففي إدارتها للمرحلة الانتقالية كان يُنتظر منها إيجاد حلولاً سريعة من طرف المواطنين والمعارضة، وكذلك لتباين الخلفيات السياسية لأعضاء حزب نداء

---

[1] تقرير مركز كارتر، " الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس". أطلنطا، ديسمبر 2014، ص 31.

[*] انظر الملحق رقم (03) المتعلق بنتائج الانتخابات التشريعية في تونس سنة 2014، ص 203.

[**] انظر الملحق رقم (04) المتعلق بنتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2014، ص 204.

[2] تقرير مركز كارتر، **مرجع سابق**، ص ص 200– 204.

[3] عبد اللطيف الحناشي، **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي الإطار، المسار والنتائج**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 19.

تونس حيث؛ لم يحتوِ أعضاءً سابقين في حزب التجمع الدستوري المنحل فقط، بل كذلك نقابيين ومستقلين.

أما عن نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية فقُدرت بـ 33.7%، حيث فازت القوائم المستقلة بنسبة 32.27%، بينما احتلت قوائم حزب حركة النهضة المرتبة الثانية بنسبة 28.46%، في حين احتلت قوائم حزب حركة نداء تونس نسبة 20.85% [1].

مثّلت نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية النسبة الأضعف بين نسب المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية التي شهدتها تونس بعد الحَراك الشعبي، ويمكن إرجاع هذا العزوف إلى:

- ضعف ثقة المواطن في قدرة المجالس البلدية المنتخبة على تحقيق متطلباته.
- عدم رضا المواطنين عن حصيلة الأحزاب السياسية الحاكمة التي فازت في الاستحقاقات الانتخابية السابقة، في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس.

وبالنسبة لإحراز حزب حركة النهضة المرتبة الأولى – بين قوائم الأحزاب السياسية– فيعود لإشراك هذه الأخيرة المستقلين في قوائمها (350 قائمة)، حيث تضمنت كل قائمة تقريبا نصف المترشحين من المنخرطين في الحزب والنصف الآخر مترشحين مستقلين، وهذا بغية إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية[2].

ج– الآليات الإجرائية: من أهمها إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية عن طريق:

- الإعلام: بنشر الجماعات المحلية المعلومات المتعلقة بإدارة الشؤون المحلية، ومثال ذلك: تنصيب شاشة العرض ببلدية (منزل بورقيبة والقيروان) تقدم آخر أخبار البلدية، إعلانات للشركات الناشطة بالبلدية، وإعلانات اجتماعات النقابات، المجلس البلدي والمناقصات. كما تم إنجاز مواقع الكترونية للبيانات المفتوحة، وفي هذا الصدد تعتبر بلدية (صيادة) أول بلدية قامت بإنجاز موقع للبيانات

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الانتخابات البلدية في تونس النتائج والتداعيات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2018، ص ص 1، 2.

[2] **مقابلة مع**: العجمي الوريمي، **مرجع سابق**.

المفتوحة، حيث تقوم من خلاله بعرض ميزانية البلدية مع تبريرها وإجراء استطلاعات للرأي حول بعض المشاريع في البلدية[1].

فالإعلام عنصر هام لتعزيز الشفافية وإضفاء الحركية على العملية الاتصالية بين النخبة السياسية والمواطنين، ومعرفة متطلبات المواطنين للاستجابة لها.

- الاستشارة والتشاور: بعد إعلام الجماعات المحلية المواطنين بخصوص مواضيع محددة، تطلب منهم آراءهم حولها، بعد ذلك تقترح الجماعات المحلية الحوار مع المواطنين، ومن ثم تتاح لهؤلاء الفرصة لتقديم مقترحاتهم مع ضرورة أخذ الجماعات المحلية لآراء المواطنين بعين الاعتبار. ولتجسيد ما سبق ذكره، تم استحداث مكتب الشكاوى بمدينة (سوسة) في أكتوبر 2013 من طرف رئيس البلدية من أجل معالجة مطالب المواطنين وشكاويهم، إما عن طريق البريد الالكتروني أو عن طريق الهاتف أو مباشرة لدى مكاتب الشكاوى مع إرسال وصلا بالاستلام للمواطن، وبعد التعامل مع الشكوى يتم الرد على المواطن، وتجدر الإشارة إلى أنه بين شهري نوفمبر وديسمبر 2013 تم استقبال 85 شكوى. إضافةً إلى ما سبق، أطلقت بلدية (منزل بورقيبة) بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون (GIZ) [*] استبياناً للوقوف على مدى رضا المواطنين، وتم تكليف شركة خاصة بهذا الاستبيان، لتقييم أربعة مجالات في البلدية: الخدمات، الاتصال البلدي، موظفو البلدية، ومشاركة المواطنين[2]، مما يساهم في الاستفادة من مقترحات المواطنين واعتمادها في البرامج التنموية وأيضا في دعم الممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي.
- اتخاذ القرار المشترك: حيث تتخذ الجماعات المحلية مع المواطنين القرارات المشتركة المتعلقة بإدارة الشؤون والسياسات المحلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم استحداث مجلس المواطنين الذي يجمع المجلس البلدي مع المواطنين في بلدية (عقارب)، فبعد الارتفاع الكبير للأسعار في البلدية، قامت هذه الأخيرة بالاجتماع مع المواطنين لإيجاد الحلول الممكنة لهذه المشكلة، وتم

---

[1] المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، برنامج التعاون للمدن والبلديات بالمغرب العربي، مركز التكوين ودعم اللامركزية، **الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس**. بون إشبورن: المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، 2014، ص ص 24، 34.

[*] منظمة حكومية ألمانية تقدم خدمات في مجال التعاون الإنمائي الدولي لتعزيز الديمقراطية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 24- 59.

الاتفاق على استحداث لجنة خاصة لمراقبة الأسعار تتكون من: أعضاء البلدية، النقابات والمواطنين تجتمع بانتظام لمعالجة المشاكل وإيجاد الحلول لها[1] .

إذا ما تم تعميم آلية إشراك المواطنين في معظم بلديات تونس، سيساهم ذلك في تقريب المواطن أكثر من الهيئات المحلية المسيّرة لشؤون البلدية، وإقامة حوار بنّاء معهم، والتعاون المشترك خدمةً للتنمية المحلية، ليكون ذلك سبيلا للقضاء على الفوارق التنموية في تونس.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره في الإجراءات الداعمة للمشاركة السياسية، وتعزيزاً للتعاون الدولي في مجال تنظيم الانتخابات، نظَّمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 09-10 أوت 2014 بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA) بالإضافة إلى ممثلين عن وزارتي الداخلية والدفاع ورشة عمل حول المخاطر التي تعترض رسم الخرائط الانتخابية في تونس، كان الهدف منها التعرُّف على المخاطر التي قد تحدق بالعملية الانتخابية، طرق التخفيف منها وتعزيز التعاون بين الفاعلين في مجال الانتخابات[2].

بناءً على ما تقدم، يتضح أن النخبة السياسية اتخذت عدة آليات سواءٌ على الصعيد القانوني، المؤسساتي، أو الإجرائي، وعلى المستوى الوطني والمحلي لتفعيل عملية المشاركة السياسية لمختلف الشرائح الاجتماعية، تعزيزاً لحق أساسي من حقوق المواطنة (الحق في المشاركة السياسية)، ولدعم شرعية النخبة السياسية الحاكمة، عن طريق ضمان التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 24، 69.

[2] International Institute For Democracy And Electoral Assistance, «Mapping Electoral Risk in Tunisia » . Obtained from: https://www.idea.int/news-media/news/mapping-electoral-risk-tunisia
On : 03/06/2018.

2- آليات تأثير النخب السياسية غير الحاكمة على المشاركة السياسية:

أ- الآليات الرقابية:

ساهم المجتمع المدني[*] والأحزاب السياسية في مراقبة انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والانتخابات التشريعية والرئاسية لضمان شفافيتها، من بين هذه المنظمات توجد: شبكة مراقبون، عتيد، مرصِد، شاهِد، شبكة القطب المدني للتنمية وحقوق الإنسان، رابطة الناخبات التونسيات، شباب بلا حدود، أنا يقظ، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وقد بلغ عدد الملاحظين المسجلين في الانتخابات التشريعية نحو 14 ألف مراقب، ليرتفع في الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية إلى قرابة 27 ألف مراقب، وأكثر من 29 ألف مراقب في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية[1].

وهذا راجع لتنامي النشاط في منظمات المجتمع المدني – بشكل مكثف – بعد الحَراك الشعبي؛ لأن المرحلة التي تمر بها تونس المتمثلة في عملية البناء الديمقراطي تستلزم المشاركة المكثفة، ومن أجل تعزيز شرعية النظام السياسي- عبر ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية- قامت بعض تنظيمات المجتمع المدني بأنشطة رقابية موازية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

ومثال ذلك، اعتماد شبكة مراقبون الجدولة الموازية للأصوات؛ بإرسال أكثر من أربعة آلاف ملاحظ لمراقبة عينة من مكاتب الاقتراع في كافة المناطق التونسية، لتقدم الشبكة نتائج الانتخابات بعد ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع بدرجة عالية من الدقة، وهو ما تم تأكيده من خلال النتائج الرسمية فيما بعد، الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقة الأحزاب السياسية والرأي العام في إدارة العملية الانتخابية

---

[*] تعتمد بعض تنظيمات المجتمع المدني في تونس على التمويل الأجنبي لممارسة أنشطتها، حيث حصلت 85 جمعية تونسية على 8614 مليون دينار تونسي سنة 2017، فعلى سبيل المثال، حصلت جمعية أنا يقظ على 1155 مليون دينار سنة 2014، وخصصت شبكة المعاهد الثقافية الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمجلس الثقافي البريطاني دعم قيمته 5.8 مليون دينار لتمويل مشاريع ثقافية للجمعيات التونسية ما بين فيفري 2017 وماي 2019. وقد شرعت الجمعيات في إشهار تمويلاتها بعد بلاغ رئاسة الحكومة الذي دعت فيه كافة الجمعيات إلى إعلام الكتابة العامة للحكومة بتفاصيل جميع التمويلات الأجنبية التي تحصلت عليها بإحدى وسائل الإعلام المكتوبة، وعدم الالتزام بما ورد في البلاغ سيجعلها محل المتابعات القانونية، وفقا لأحكام الفصل 41 من المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات. لطفي الحيدوري، "التمويل الأجنبي للجمعيات، أي نصيب للأحزاب؟". متحصل عليه من:
http://www.csds-center.com/old/archives/10889
بتاريخ: 2018/07/25.

[1] تقرير مركز كارتر، **مرجع سابق**، ص 53.

ونتائجها[1]، وجعل النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال الانتخابات لسنتي 2011 و 2014 التي يمكن وصفها بأنها شفافة ونزيهة لاسيما وأنها جرت تحت مراقبة الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات[2] ومنظمات المجتمع المدني، نظراً لأهمية هذه الانتخابات في إرساء مؤسسات سياسية تتولى مهمة القيام بوظائف المخرجات لضمان تكيُّف النخب السياسية مع التحديات التي تواجهها تونس لتحقيق استقرارها السياسي.

ب-الآليات الحوارية:

بعد ظهور أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة وتفاقم الاحتجاجات المطالبة بإسقاط حكومة الترويكا، انطلق الحوار الوطني في أكتوبر 2013، بمبادرة من الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، الهيئة الوطنية للمحامين، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية[*] بهدف التوفيق بين الشرعية المكتسبة عن طريق الانتخابات ومبدأ التوافق، وعن أسباب هذه المبادرة فترجع إلى: التأخير في إصدار دستور توافقي، الأداء الحكومي غير المرضي اقتصادياً، وتردي الأوضاع الأمنية، وبعد قرابة ثلاثة أشهر من الحوار الوطني تم التوصل إلى الإسراع بالمصادقة على الدستور، تكوين حكومة كفاءات تحت رئاسة (المهدي جمعة)، واستكمال انتخاب الهيئة العليا للإشراف على الانتخابات[3].

ساهمت تجربة هذا الرباعي في مبادرته للحوار الوطني[**] في إيجاد أنموذجاً توافقياً للسعي نحو تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال تنشيط العملية الاتصالية بين النخب السياسية لمناقشة القضايا التي

---

[1] **نفس المرجع والصفحة.**

[2] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق.**

[*] رغم وجود صراع بين الاتحاد العام التونسي للشغل والقطاع الخاص الذي يمثله اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حول رفع الأجور، تحسين ظروف العمل والإنتاج، غير أن هذا لم يمنع مبادرتهما في إقامة الحوار الوطني. صلاح الدين الجورشي، "تونس بعد نوبل: مسؤوليات المجتمع المدني والنخبة لإنقاذ التجربة". متحصل عليه من:
https://arabaffairsonline.org/admin/uploads/14ghorshi.pdf
بتاريخ:2018/08/27.

[3] حمادي الرديسي، " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة". **مجلة سياسات عربية**. العدد 18. جانفي 2016، ص 8

[**] تحصل الرباعي الراعي للحوار الوطني على جائزة نوبل للسلام سنة 2015 ، نظير جهده في تجاوز الأزمة السياسية في تونس.

تُثير الخلافات، وهو ما شكَّل المبادرة غير الرسمية الأولى من نوعها على مستوى الدول العربية من حيث تبني بعض تنظيمات المجتمع المدني لمبادرة الحوار الوطني التي تجمع بين النخبة السياسية الحاكمة والمعارضة السياسية.

كذلك يعود الفضل في نجاح الحوار الوطني آنذاك لحركة النهضة التي قدمت تنازلات للمصلحة العامة، في هذا الإطار يؤكد النائب عن حزب النهضة (العجمي الوريمي): "لقد ساهمنا في حماية الوحدة الوطنية وتحصين المجتمع التونسي، من خلال الخطوات التي قطعناها في الحوار الوطني والتنازلات التي قدمناها، فقد غادرنا الحكومة طواعيةً مع أننا كنا طرفاً فائزاً في الانتخابات، كان بإمكاننا البقاء في السلطة، لكن ضحينا بها لأجل البلاد"[1].

وحتى حزب حركة نداء تونس باعتباره كان حزباً معارضاً في تلك الفترة (2013) كان له دور إيجابي كذلك في مساعي التوافق الوطني، من خلال عدم رفضه لآلية الحوار سعياً للوصول إلى تسوية سياسية بين السلطة والمعارضة، فيقول النائب البرلماني عن هذا الحزب السياسي (بن عمران):

> " لقد وُفقنا في وضع لبنة ثقافة الوفاق التي تنبذ ثقافة التصادم ونفي الآخر، فنجلس على نفس طاولة الحوار مع المنافس السياسي ...ونتحاور معه رغم اختلافاتنا الأيديولوجية والعقائدية...وهي قوة وإيجابية الأنموذج التونسي، فرغم كل شيء فهم مواطنون مثلنا، لهم غيرة على الوطن وإحساس بالمسؤولية ووطنية، وهي قواسم مشتركة بيننا، بالتالي فإذا كان هناك خلاف في الرؤية دورنا المركزي هو إيجاد أرضية دنيا مشتركة لبناء المستقبل"[2].

بالتالي مثَّلت جلسات الحوار الوطني نقطة تحول جنَّبت تونس الدخول في حرب أهلية بتعزيزها للوحدة الوطنية، المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في تونس؛ لأنها قامت على عدم إقصاء الآخر المختلف وتقديم تنازلات.

ج- الآليات الاستشارية:

شاركت قرابة ثلاثمائة من منظمات المجتمع المدني في مشروع الدستور، لاسيما فيما يتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، بالإضافة إلى مشاركتها في إعداد مشاريع القوانين كمشروع القانون

---

[1] **مقابلة مع:** العجمي الوريمي، **مرجع سابق.**

[2] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق.**

المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، مشروع تسجيل الناخبين، مشروع قانون الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب ومشروع قانون العدالة الانتقالية[1]؛ حيث شاركت في طرح البدائل وتنشيط النقاش حول القضايا الخلافية في مشروع الدستور، على مستوى وسائل الإعلام والندوات، من أجل الوصول إلى دستور توافقي الذي يعتبر من عوامل تحقيق الاستقرار السياسي.

د- الآليات التوعوية:

عقدت بعض منظمات المجتمع المدني – التي تولت مهمة مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية – مؤتمراً صحافيا مشتركاً قبل أيام من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لتقديم توصيات إلى المشرفين على الإدارة الانتخابية، المرشحين، الناخبين ووسائل الإعلام لتجنب العنف الانتخابي[2].

كما نظمت حملات تحسيسية حول تسجيل الناخبين لدفع المواطنين نحو المشاركة في الانتخابات، من بين هذه المنظمات: منظمة صوتي، منظمة أنا يقظ، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والكشافة التونسية، ما دفع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى تقديم شكرها لـ 130 منظمة من منظمات المجتمع المدني وأكثر من 1600 متطوعا لجهودهم الفعالة في هذا الصدد[3].

فالآليات التوعوية لم تستهدف المواطنين فقط، بل شملت أيضا المشرفين على العملية الانتخابية، بغرض الرفع من مستويات المشاركة السياسية، وضمان نزاهة، شفافية وسلامة الانتخابات.

بالتالي يمكن استنتاج أن التكيف الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني في تونس، في ظل التنسيق فيما بينها وبين النخبة السياسية الحاكمة والمواطنين، يساهم في الرفع من درجة مأسستها.

وهو ما يجعل مظاهر المشاركة السياسية في تونس تبرز على التوالي في الآتي: المشاركة عن طريق التصويت، النشاط على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، النشاط على المستوى الحزبي، الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين، ومناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية[4].

---

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص ص 123، 124.

[2] تقرير مركز كارتر، **مرجع سابق**، ص 53

[3] **المرجع نفسه**، ص 95.

[4] **مقابلة مع:** العجمي الوريمي، **مرجع سابق**.

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أنه رغم الحركية (الكمية والوظيفية) التي عرفتها منظمات المجتمع المدني في تونس– خصوصاً منذ 14 جانفي 2011– ظلَّ انخراط الشباب في تنظيمات المجتمع المدني ضعيفاً، فحسب الدراسة الوطنية حول تطلعات الشباب تجاه الانتقال الديمقراطي في تونس صرَّح 6% من المستجوبين الشباب بأنهم أعضاءً أو مسؤولين في الجمعيات، وعبّر 5.5% بأنهم مناضلين أو قياديين في حزب سياسي [1].

فعزوف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال النشاط على المستوى الحزبي أو على مستوى تنظيمات المجتمع المدني، يُضعف من مشاركته في التنمية المحلية، ويُشكل تحدٍ أمام تفعيل عملية المشاركة السياسية، وفي تواصل النخب السياسية الحاكمة مع هذه الفئة الهامة في المجتمع، هذا ما يدفع إلى ضرورة البحث في الأسباب المباشرة وغير المباشرة لهذا السلوك، وهو ما سيتم البحث فيه في الأجزاء اللاحقة من الدراسة.

ثانيا: الاستقرار المؤسساتي

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى قياس مدى استقرار المؤسسة البرلمانية والحكومة، ومدى فعالية هذه الأخيرة، باعتبارهما تمثلان النخبة السياسية الحاكمة التي تحوز السلطة التي تؤهلها لاتخاذ الميكانيزمات القانونية، المؤسساتية والإجرائية التي تدعم الممارسة الديمقراطية، تُفعل عملية التنمية، وتُحقق الاستقرار السياسي.

1– الاستقرار البرلماني:

بالنسبة للهيئة التشريعية، ففي الفترة الممتدة من 2011 إلى 2018، يمكن القول أنها عرفت استقراراً حيث تولى السلطة مجلسان على التوالي؛ المجلس الوطني التأسيسي 2011 إلى غاية 2014، وأول عهدة برلمانية بعد دستور 2014 وهي العهدة الجارية من 2014 إلى 2019 [*]، فعدم حل المجلس الوطني

---

[1] تقرير المرصد الوطني للشباب، "دراسة حول الشباب والاستحقاقات الانتخابية في تونس حي التضامن مثالاً". تونس، 2015، ص 9.

[*] تم إلغاء مجلس المستشارين (الغرفة العليا) الذي كان موجوداً بالإضافة إلى مجلس نواب الشعب مثلما كان ساريا في دستور 1959، وأصبحت الهيئة التشريعية بموجب دستور 2014 ممثلة في مجلس واحد (مجلس نواب الشعب)، فقد نص (الفصل 50) من دستور 2014 " يمارس الشعب السلطة التشريعية عبر ممثليه بمجلس نواب الشعب أو عن طريق الاستفتاء". الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 21.

التأسيسي قبل انقضاء عهدته وكذا مجلس نواب الشعب إلى غاية الآن (ديسمبر 2018) يدل على وجود استقرار برلماني بعد الحَراك الشعبي في تونس.

إلا أن المجلس الوطني التأسيسي تجاوز المدة الزمنية للمرحلة التأسيسية، فقد كان يُفترض أن ينهي المجلس التأسيسي صياغة الدستور خلال عام من تاريخ انتخاب أعضائه في 23 أكتوبر 2011، وهو ما تم الاتفاق عليه من خلال توقيع 11 حزبا سياسياً وثيقة إعلان المسار الانتقالي بتاريخ 15 ديسمبر 2011، لكن تمديد هذه الفترة أثار استياء العديد من النخب السياسية غير الحاكمة كحزب نداء تونس، حزب العمال والحزب الجمهوري؛ لأن شرعية الانتخابات انتهت مع 23 أكتوبر 2012، فطالبوا بحل المجلس التأسيسي، وتشكيل حكومة كفاءات[1]، وهذا راجع لتخوف النخب السياسية الحاكمة من استفراد الترويكا على الحكم وتقويض مبدأ التداول على السلطة.

[1] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 191.

2- الاستقرار الحكومي:

أما عن مدى وجود الاستقرار الحكومي، فسيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الحكومات التونسية المتعاقبة منذ 2011

الحكومة	رئيس الحكومة	فترة عهدة الحكومة	الانتماء السياسي لأعضاء الحكومة
الأولى	محمد الغنوشي	من 17 جانفي إلى 27 فيفري 2011	حزب التجمع الدستوري، الحزب الديمقراطي التقدمي، حزب التجديد، حزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ومستقلين
الثانية	الباجي قائد السبسي	من 07 مارس إلى 13 ديسمبر 2011	مستقلين
الثالثة	حمادي الجبالي	من 24 ديسمبر 2011 إلى 13 مارس 2013	حزب حركة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (حكومة الترويكا الأولى) ومستقلين
الرابعة	علي العريض	من 13 مارس 2013 إلى 09 جانفي 2014	حزب حركة النهضة، المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (حكومة الترويكا الثانية) ومستقلين
الخامسة	مهدي جمعة	من 28 جانفي 2014 إلى 26 جانفي 2015	مستقلين (حكومة تكنوقراط)
السادسة	الحبيب الصيد	من 06 فيفري 2015 إلى 30 جويلية 2016	حزب حركة نداء تونس، حركة النهضة، الاتحاد الوطني الحر وآفاق تونس
السابعة	يوسف الشاهد	من أوت 2016 إلى غاية الآن (سبتمبر 2018)	حزب نداء تونس، حركة النهضة، شخصيات من المعارضة ونقابيين سابقين (حكومة الوحدة الوطنية)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: نائلة الحامي، "تونس بعد الثورة 7 رؤساء حكومات واستحقاقات متشابهة". متحصل عليه من:

https://goo.io/6sS2xG

بتاريخ:2018/09/03

يتبين من خلال الجدول أن الحكومات المتعاقبة منذ 2011 لم تستمر طويلا في السلطة، بعضها بقي قرابة الشهر والبعض الآخر بقي عشرة أشهر، وأخرى دامت حوالي سنة، لتقوم بعدها بتقديم استقالتها أو يتم سحب الثقة منها من طرف مجلس نواب الشعب، ويمكن تقسيم أسباب ذلك إلى:

أ- الأسباب المباشرة:

- هشاشة الاقتصاد التونسي: الذي أثرت عليه السياسات التنموية غير السليمة في فترة حكم (بن علي)، وكذا أعمال العنف السياسي بعد الحَراك الشعبي من اعتصامات وإضرابات، فقد توقفت شركة الفوسفات في (قفصة) لمدة شهور، التي بدورها كانت تُوفر سيولة مالية مهمة لخزينة الدولة، في ظل استمرار البطالة التي رغم انخفاض نسبتها من 17.2 % سنة 2013 إلى 15.2 % مع نهاية سنة 2014، غير أن معدلها لدى خرجي الجامعات بقي مرتفعاً ويُقدر بـ 31.4%. أما عن المديونية فبلغت سنة 2015 نسبة 52.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 51.6% سنة 2014 [1]. ورغم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية؛ حيث قدَّم صندوق النقد الدولي في جوان 2013 قرضاً بـ 1.7 مليار دولار لدعم اقتصاد تونس، الرفع من معدل النمو، ومعالجة ضعف القطاع المصرفي وتحسين بنية الأعمال[2]، لكن مع ذلك تفاقمت أوضاع الطبقة الوسطى حيث اتسعت دائرة الفقر لتشمل 24.7 % من مجموع السكان، ولم يتجاوز عدد المشاريع التنموية المنجزة في المناطق الداخلية سنة 2013 نسبة 11 %، مما زاد من الأعمال الاحتجاجية للضغط على الحكومة[3]؛ لأن مستوى تطلعات الشعب التونسي ارتفع بإسقاط نظام (بن علي)، والمؤشرات الاقتصادية توحي بأن الوضع الاقتصادي يزداد تأزماً؛ فقد ساهمت في تأزمه السياسات الاقتصادية للنخبة السياسية الحاكمة قبل 2011، وأثرت عليه النخبة السياسية الحاكمة خاصة التي تولت السلطة بعد 2011 بعدم تحديدها الدقيق لأوليات مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها تونس، في ظل أعمال العنف السياسي التي ساهمت في تعطيل عملية الإنتاج.

---

[1] أنور الجمعاوي، **الحكومة الإئتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015، ص ص 16، 17.

[2] صندوق النقد الدولي، " برنامج تونس الاقتصادي ". متحصل عليه من:
www.imf.org/~/media/Websites/IMF/.../car061713aapdf.ashx
بتاريخ: 2018/08/01.

[3] أنور الجمعاوي، **المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014، ص15.

على إثر ذلك تميَّز الاقتصاد التونسي بانخفاض نموه بعد 2011، فعلى سبيل المثال؛ بلغت نسبة النمو سنة 2015 بـ1.1% وفي 2016 بـ 1.0%[1]، وهو ما يؤثر على الثقة السياسية في أداء الحكومة نتيجة أدائها الاقتصادي المنخفض.

- تهديدات العمليات الإرهابية: إن فشل الترويكا في منع هذه العمليات، جعل عددا كبيرا من المواطنين يعتقد أن النخبة السياسية الحاكمة غير قادرة على تحقيق استقرار تونس أمنياً[2]، خصوصاً بعد حادثة ذبح الجنود التونسيين بجبل (الشعانبي) سنة 2013، التي رفعت من مستوى عدم الرضا الشعبي عن الأداء الاقتصادي إلى المجال الأمني للحكومة، في ظل تنامي خطر التهديدات الإرهابية ونقص خبرة الترويكا عموماً وحزب حركة النهضة[*] خصوصاً في ممارسة السلطة.

إضافةً إلى ما سبق، شكل تنظيم الدولة الإسلامية تهديداً للنخبة السياسية الحاكمة والأجهزة الأمنية، فقد تبنى العديد من الهجومات الإرهابية منها: هجوم مدينة (سوسة)، الذي وقع بتاريخ: 26 جوان 2015؛ حيث استهدف هذا التنظيم من خلال هجومه المسلح فندق (ريو إمبريال مرحبا) بمدينة (سوسة) ما أدى إلى قتل 38 سائحاً وجرح 39 آخرين. هذه العملية التي حملت معها رسائل عدة إلى النخبة الحاكمة؛ من خلال توقيتها الذي تزامن مع الانطلاق الفعلي للموسم السياحي في تونس، وكذلك نقل المعركة من الجبال إلى المدن، والانتقال من مواجهة المؤسسات العسكرية والأمنية إلى إنهاك الاقتصاد وعرقلة المسار الديمقراطي، وأيضاً إبراز قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على اختراق تونس أمنياً لإظهار عجز النخبة الحاكمة في التصدي لهجمات التنظيم[3].

فبعدما خطت خطوات مهمة نحو التأسيس الديمقراطي – مقارنة بغيرها من الدول العربية التي شهدت حَراكاً شعبياً – من خلال صياغتها دستورا توافقيا وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جعل من الجماعات الإرهابية تقوم بعمليات مسلحة لاستهدافها سياسياً واقتصادياً لترهيب المواطنين، السياح والمستثمرين.

---

[1] المعهد الوطني للإحصاء، " النمو الإقتصادي للثلاثي الرابع من سنة 2016 ". ص 2. متحصل عليه من: http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/PIB_2016_T4_0.pdf
بتاريخ: 2018/08/05.

[2] عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سابق**، ص 191.

[*] منذ نشأة حزب حركة النهضة (حركة الاتجاه الإسلامي سابقا) سنة 1972 وهي تتموقع في المعارضة إلى غاية فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011.

[3] أنور الجمعاوي، **هجوم سوسة قراءة في الخلفيات والتداعيات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015، ص ص 1– 4.

في هذا الصدد، يُشير معهد الاقتصاد والسلام (IEP)[*] من خلال مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) الذي يُصنِّف تأثير الإرهاب من 10 (تأثير مرتفع للإرهاب) إلى 1 (لا يوجد تأثير)، أن تونس احتلت المرتبة 47 عالمياً فيما يخص مؤشر تأثير الإرهاب؛ إذْ حصلت على 3.697 نقطة سنة 2015 [1].

رغم أن تأثير الإرهاب على تونس يبدو فوق المتوسط، غير أن انتشاره في العديد من المناطق التونسية (المناطق الحدودية، الساحلية، الداخلية، العاصمة) كان له تداعيات لم تقتصر على المجال الأمني والاقتصادي فقط، بل حتى السياسي عبر تأثيره السلبي على علاقة النخبة السياسية الحاكمة بالنخب السياسية غير الحاكمة، وعلاقة النخبة السياسية الحاكمة باللانخبة.

فبعد هجوم (سوسة) الإرهابي، اتخذت حكومة (الصيد) عدة إجراءات أمنية وقائية من بينها: دعوة جيش الاحتياط لتعزيز التواجد العسكري في المناطق التي تعرف انتشار الجماعات الإرهابية، وأيضاً تكثيف نشر وحدات أمنية في المناطق الساحلية، وإقرار مكافآت مالية لمن يُدلي بمعلومات عن العناصر الإرهابية مع إعلان رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ثلاثين يوما قابلة للتمديد بدايةً من 4 جويلية 2015، وإغلاق ثمانين مسجدا خارجاً عن سيطرة وزارة الشؤون الدينية[2]، ومن هنا بدأت تظهر الخلافات السياسية بشكل أكبر مما كانت عليه بسبب التضييق على الحقوق والحريات.

و رغم أن التهديدات الإرهابية في تونس عموماً، وفي(سوسة) خصوصاً وحَّدت بين النخب السياسية وساهمت في تجاوز تبايناتهم الأيديولوجية وخلافاتهم الحزبية بشكل مؤقت (حزب نداء تونس،النهضة، الاتحاد الوطني الحر، وآفاق تونس)، معتبرين أن غاية هذه الجماعات لا تكمن فقط في الإطاحة بالحكومة الائتلافية (حكومة الصيد) بل تكمن أيضاً في ضرب الاقتصاد وتقويض السلم الاجتماعي في تونس، غير أن ذلك رافقه اختلاف المواقف فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لمواجهة التهديدات الإرهابية؛ حيث اعتبرت منظمات حقوقية وأحزاب سياسية (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، التحالف الديمقراطي والبناء الديمقراطي) أن إجراءات حالة الطوارئ تؤثر على المسار الديمقراطي في تونس، وتساهم في عودة الدولة البوليسية والتضييق على الحريات خاصةً بعد

---

[*] مركز أبحاث دولي، مقره في (سيدني)، وله فروع (نيويورك)، (ميكسيكو) و(لاهاي)، متخصص في دراسة قضايا السلم والعنف، من خلال تحليل مخاطر العنف، حساب التكلفة الاقتصادية له، وكذلك عوامل تحقيق السلم.

[1] Report the Institute for Economics and Peace, «The Global Terrorism Index ». New York, 2015, p 11.

[2] أنور الجمعاوي، هجوم سوسة قراءة في الخلفيات والتداعيات. **مرجع سابق**، ص ص7– 9.

المصادقة على قانون مكافحة الإرهاب في 25 أوت 2015[1]، وهو ما شكل ضغطاً وتحديا على حكومة (الصيد) لتحقيق التوازن بين إجراءات مكافحة الإرهاب والحفاظ على مكاسب حقوق الإنسان المحققة بعد 2010، لاسيما وأنها تمثل أول حكومة بعد الانتخابات التشريعية 2014.

إضافةً إلى الضغوطات الداخلية[*] للحكومة، برزت ضغوطات خارجية كشفتها تقارير بعض المنظمات الدولية غير الحكومية؛ وهو ما يخلق تحديا آخر للسياسة الأمنية للحكومة، فحسب ما أشارت إليه منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر سنة 2017 تحت عنوان: انتهاكات حقوق الإنسان في سياق حالة الطوارئ في تونس، أن السلطات التونسية قامت بآلاف المداهمات مستخدمة القوة المفرطة وغير الضرورية في أغلب الحالات، وكذا تفتيش المنازل دون إذن قضائي، كما أصدرت السلطة أحكاماً قاسية ضد المتهمين بخرق حضر التجوال، وتم القبض على آلاف الأفراد المتهمين بخرق حظر التجوال، منهم 19 فرداً تم القبض عليهم دون إذن قضائي[2].

- تنامي أعمال العنف السياسي والحركات الاحتجاجية: ففي فترة حكم الترويكا تم اغتيال المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في أكتوبر 2012، واستخدام قوات الأمن (الرش) لصد المحتجين على السلطة في ولاية (سليانة) في نوفمبر 2012، والاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 4 ديسمبر 2012 [**]، كما زادت درجة الاحتقان بين السلطة والمعارضة بعد اغتيال المعارض (شكري بلعيد) زعيم تيار الوطنيين في 6 فيفري 2013، واغتيال (محمد براهمي) في 25 جويلية 2013 أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي على يد إرهابيين منسوبين إلى التيار السلفي الجهادي[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 8-10.

[*] كما تقوم المنظمات الحقوقية الوطنية في تونس بدور بارز في مجال كشف التجاوزات التي رافقت عمليات مكافحة الإرهاب، مثل الدور الذي تقوم به الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في هذا الإطار، من خلال زيارة السجون ومقابلة المساجين، وفي حال وجود تجاوزات توثقها وتقوم بإبلاغ السلطة عنها. **مقابلة مع:** بشير العبيدي، **مرجع سابق**.

[2] تقرير منظمة العفو الدولية، " انتهاكات حقوق الإنسان في سياق حالة الطوارئ في تونس". لندن، فيفري 2017، ص 6.

[**] قام بالاعتداء على مقر الاتحاد العام التونسي للشغل والاعتداء على النقابيين روابط حماية الثورة. هذه الروابط تكونت بشكل عفوي مع بداية الحَراك الشعبي لحماية المواطنين والممتلكات العامة والخاصة، بعد ذلك حصلت على ترخيص قانوني، وانتشرت فروعها في كافة أنحاء تونس، هدفت إلى مواجهة رموز النظام السابق وتحقيق أهداف الحراك الشعبي، وقد أثارت هذه الروابط جدلا بين السلطة والمعارضة، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أن حماية المكاسب المحققة في تونس تبقى مسؤولية المؤسسات الأمنية والقضائية، وفي المقابل تمسك الترويكا وأنصارها برفض حل هذه الروابط.

Hatem M'rad, « La Violence Politique dans la Transition Démocratique ». IN: **La Violence Politique en Tunisie.** [N.P]: L'association Tunisienne D'études Politiques , 2013. pp 44-51.

[3] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق. **مرجع سابق**، ص 16.

إن تصاعد وتيرة أعمال العنف السياسي، في ظل تنامي المظاهرات الرافضة للحكومة، بالإضافة إلى الفشل في تكوين حكومة تكنوقراط دفعت (الجبالي) إلى تقديم استقالته [*] لبروز أزمة سياسية بين السلطة والمعارضة، من بين أسبابها ضعف الترويكا في مواجهة التهديدات الإرهابية.

كما عرفت تونس حركات احتجاجية واسعة تمثلت في إضرابات عمالية في القطاع العام والخاص، وتظاهرات احتجاجية فئوية مثل: إضراب المدرسين، وعن أسبابها المطالبة بـــ: رفع الأجور، تحسين ظروف العمل، عدالة المنظومة التشريعية المنظمة للعلاقة بين أرباب العمل والعمال. واحتجاجات أخرى شعبية كالاحتجاجات المطالِبة بضرورة المحاسبة قبل المصالحة احتجاجاً على قانون المصالحة الاقتصادية والمالية [**][1] .

فقد شهدت تونس بعد 2010 احتجاجات شعبية (عامة) وأخرى فئوية، إما للاحتجاج على بعض القوانين والقرارات المتخذة، أو للمطالبة بالتنمية، التشغيل، رفع الأجور...الخ، كما شهدت أيضاً العديد من الاحتجاجات الفردية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما عرضه تقرير المرصد الاجتماعي التونسي والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية سنة 2015 حول الحركة الاحتجاجية في تونس.

---

[*] حسب (الفصل 98) من دستور 2014 تعد استقالة رئيس الحكومة استقالة لأعضاء الحكومة ككل. الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 28.

[**] قانون قدمه الرئيس (السبسي) في جويلية 2015، يقوم على وقف المحاكمات، وإسقاط العقوبات عن رجال أعمال وسياسيين وموظفين عموميين، تورطوا في قضايا جرائم الفساد في حال قيامهم بإرجاع الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير شرعية. علي الدين هلال، **حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 132.

[1] **المرجع نفسه**، ص 142.

الجدول رقم (03): الحركات الاحتجاجية في تونس سنة 2015

الشهر	المجموع العام	احتجاجات فردية	النسبة المئوية للاحتجاجات الفردية%	احتجاجات جماعية	النسبة المئوية للاحتجاجات الجماعية%
جانفي	632	31	5.3	601	13.7
فيفري	192	41	6.9	151	3.5
مارس	247	78	13.2	169	3.9
أفريل	475	50	8.5	425	9.7
ماي	335	52	8.8	283	6.5
جوان	288	42	7.1	246	5.6
جويلية	269	50	8.5	219	5
أوت	278	23	3.9	255	5.8
سبتمبر	393	75	12.7	318	7.3
أكتوبر	935	50	8.5	885	20.2
نوفمبر	387	41	6.9	346	7.9
ديسمبر	534	57	9.7	477	10.9
المجموع	**4965**	**590**	**100**	**4375**	**100**

المصدر: تقرير عبد الستار السحباني، "الاحتجاجات الاجتماعية في تونس سنة 2015". [د.م.ن]، 2015، ص 60.

يبدو أن الاحتجاجات الاجتماعية ارتفعت أكثر في شهر جانفي باعتباره بداية لسنة جديدة؛ إذْ مَثّل معلم زمني لتقييم النخب السياسية الحاكمة بعد 2010، وكذلك في شهر أكتوبر؛ لأنه يمثل بداية الدخول الاجتماعي، أما عن الاحتجاجات الفردية (الانتحار أو محاولات الانتحار) وإن برزت بشكل مميز خلال شهري مارس وسبتمبر، فقد عرفت ظهوراً لها طوال السنة، وهو ما يعكس الحرمان الذي يدفع الفرد أو الجماعة للاحتجاج، وذلك راجع للتضارب بين ما ينبغي أن يكون عليه الحال وما هو موجود بعد 2010، الأمر الذي شكل ولا يزال تحدٍ للحكومات المتعاقبة في تونس، في ظل تنامي المطالب والضغوطات الشعبية والفردية لإيجاد حلول مستعجلة.

يُضاف لما سبق، عرفت تونس في جانفي 2016 أعنف وأوسع موجة من الاحتجاجات منذ ديسمبر 2010، بدأت في ولاية (القصرين) ثم انتشرت في المدن الأكثر فقراً وتهميشاً لتصل إلى تونس العاصمة، وإن بدأت سلمية، لكنها تحولت إلى أعمال عنيفة؛ حيث اتسع نطاق الانفلات الأمني، وتم اقتحام عدد من المقرات الحكومية والأمنية، وسلب الممتلكات والمرافق العامة والخاصة. وعن أسباب هذه الاحتجاجات فكانت للمطالبة بتوفير فرص العمل، القضاء على حالة التهميش الاقتصادي والاجتماعي في ظل تفاقم مشاكل البطالة، الفقر، التضخم، الفساد وعجز الحكومة عن معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية. وخوفاً من تدهور الأوضاع الأمنية أكثر بادرت السلطات في 22 جانفي 2016 بإعلان حظر التجوال الليلي في جميع مناطق تونس، لاسيما في ظل التأكيدات الرسمية بوجود عناصر إرهابية وإجرامية ومهربين منظمين لصفوف المحتجين، لتوجيه الاحتجاجات نحو أخذ مسار العنف، أما عن تعامل الحكومة مع هذه الاحتجاجات فتمثل في الاستجابة لبعض المطالب في القطاع العام، وتأليف لجان مع ممثلي الجهات لحل مشكل الإضرابات [1].

وعليه فالمطالب الشعبية السوسيواقتصادية التي رُفعت مع أواخر 2010 وبداية 2011 هي نفسها التي رفعها الشعب التونسي بعد تولي نخبة سياسية جديدة السلطة.

وحتى مع بداية سنة 2018 تم على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي إطلاق حملة واسعة بعنوان: ما الذي ننتظره؟، للاحتجاج على سياسة الحكومة، ومن المطالب التي تضمنتها هذه الحملة، تخفيض أسعار السلع الأساسية، وضع حد لخصخصة المؤسسات الرسمية، تشجيع مجانية التعليم، تقديم الرعاية الصحية والاجتماعية للعاطلين عن العمل، وتأمين مسكن للأسر ذات الدخل المنخفض، في ظل دخول قانون المالية 2018 حيز التنفيذ الذي رافقه ارتفاع أسعار السلع الأساسية، تقليص التوظيف، وزيادة الضريبة على القيمة المضافة[*] ، هذا ما حشد أعداداً كبيرة في

---

[1] علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص ص 143، 144.

[*] إن الامتثال الكلي للحكومة لشروط صندوق النقد الدولي، جعلها تنفِّذ إجراءات التقشف الصارم للحصول على القسط الثاني من قرض صندوق النقد الدولي بقيمة 2.9 مليار دولار .إيناس محمود، " التونسيون يعترضون على قرارات صندوق النقد الدولي ". متحصل عليه من:

https://goo.io/XJqK4K

بتاريخ: 2018/08/22.

جميع أنحاء تونس، وعمت المظاهرات التي تم على إثرها اعتقال 800 متظاهر وناشط، ومقتل متظاهر واحد[1].

وبالتالي عرفت مرحلة 2011-2018 عنفا سياسياً رسمياً وغير رسمي؛ هذا الأخير الذي تجلى أكثر من الأول، وذلك راجع لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، التطرف الديني، وعدم التوافق بين النخب السياسية حول بعض القضايا مثل: السياسة الأمنية والعدالة الانتقالية.

- الخلافات بين النخب السياسية: برزت العديد من الخلافات بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة حول إدارة مرحلة ما بعد الحَراك الشعبي، التي عرفت ذروتها في 25 فيفري 2012 عند تنظيم الاتحاد العام التونسي للشغل لمسيرة ضخمة ضمت عشرات الآلاف من المتظاهرين للمطالبة بسقوط حكومة الترويكا وللتنديد بالهجمات التي استهدفت مقرات الاتحاد[2].

وللتخفيف من حدة هذه الخلافات – التي عرفتها تونس بعد الحَراك الشعبي بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة ودعم الوحدة الوطنية – تم السعي لإيجاد صيغة توافقية تجسدت في وثيقة قرطاج؛ حيث جمع الرئيس (السبسي) في قصر قرطاج بتاريخ: 13 جويلية 2016 تسعة أحزاب سياسية بالإضافة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية للحوار، بغية إشراك العديد من القوى السياسية في تحمل مسؤولية إدارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ووضع تصور حول أولويات حكومة الوحدة الوطنية[*]، وجاء هذا على خلفية رفض رئيس الحكومة في تلك الفترة (الصيد) الاستقالة بعد ضغط القوى السياسية ووسائل الإعلام رغم ما حققه على الصعيد الأمني عموماً وفي مكافحة الإرهاب خصوصاً، لكن مجلس نواب الشعب سحب الثقة من رئيس الحكومة (الصيد)، وأسباب ذلك تعود إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها تونس والتي تفرض إيجاد

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص 232.

[*] تتمثل هذه الأولويات على التوالي في: مكافحة الإرهاب، تسريع النمو والتشغيل، مقاومة الفساد وإرساء الحكم الراشد، التحكم في التوازنات المالية وتنفيذ سياسة اجتماعية ناجعة، إرساء سياسة خاصة بالمدن والجماعات المحلية، ودعم نجاعة العمل الحكومي واستكمال تركيز المؤسسات. رئاسة الجمهورية التونسية، "اتفاق قرطاج أولويات حكومة الوحدة الوطنية".ص 3. متحصل عليه من:

https://goo.io/ld3vzR

بتاريخ: 2018/08/02.

حكومة الوحدة الوطنية بإشراك العديد من القوى السياسية وحتى منظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤولية إدارة الأزمة[1].

يمكن اعتبار أن وثيقة قرطاج مبادرة إيجابية لتعزيز الاستقرار الحكومي والوحدة الوطنية لأنها:

- قامت بتحديد أولويات العمل الحكومي في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس، فالتحديد الدقيق للمشاكل التي تعاني منها تونس يساهم في إيجاد الحلول الناجعة لها.
- تم من خلالها إشراك العديد من الفواعل في صياغتها، مما يدعم التوافق وتحمل المسؤولية المشتركة بين النخب السياسية.

ب-الأسباب غير المباشرة:

- ضغط وسائل الإعلام: فقد مارست وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها ضغوطات شديدة على الحكومات المتعاقبة؛ منها الإضرابان اللذان دعت إليها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في 17 أكتوبر 2012 بسبب تهديد حرية الإعلام، والثاني في 17 ديسمبر 2013 للاحتجاج على محاكمة الصحفي (زياد الهاني)، وكذا تنديد نقابة القطاع من خلال بيانها التدخل الحكومي في الشأن الإعلامي بعد إصدار بطاقة إيداع بالسجن لمدير شركة (ككاكتوس)(Cactus) [*] (سامي الفهري)، وأحيانا أخرى قيامها بتهويل الأوضاع الاجتماعية المتردية [2]، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تخصيصها حيزا كبيراً في عرض أخبار المظاهرات، ومختلف أنواع العنف السياسي أكثر من عرض إنجازات النخب السياسية الحاكمة، فقد ابتعدت أحيانا عن النقد البناء في خطابها الإعلامي.

تأكيداً على ما سبق ذكره، وفق تقرير للمجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعيتين تونسيتين (المجلس الوطني للحريات وشبكة تحالف من أجل نساء تونس) أصبح لوسائل الإعلام التونسية دورا في التحريض وتنمية مشاعر الكراهية بين مختلف أطياف الشعب، فالصحف الناطقة باللغة العربية نشرت 90 % من خطابات الكراهية واشتمل 13 % من هذه الخطابات- ضمنياً أو بشكل مباشر- الدعوة للعنف، وأكثر من 58 % من المادة الإعلامية تضمنت خطابات الكراهية المرتبطة

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تداعيات إقالة حكومة الصيد وفرص نجاح خليفتها**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أوت 2016، ص ص 2-4.

[*] شركة إنتاج تلفزيوني.

[2] الطاهر بن يوسف، **حركة النهضة من الحكم إلى الحكم**. تونس: مطبعة فن الطباعة،[د.ت.ن]، ص ص 101، 102.

بموضوعي الأحزاب السياسية والدين[1]، الأمر الذي يساهم في التحريض للعنف السياسي، ولا يخدم الوحدة الوطنية في تونس، فالنخبة السياسية الحاكمة بحاجة لمعرفة انشغالات المواطن التونسي، توجهات الرأي العام، مدى رضا المواطنين عن أدائها عبر وسائل الإعلام المختلفة، لا أن تكون كوسيلة داعمة للعنف ومعرقلة لتنفيذ السياسات التنموية.

- الانعكاسات السلبية للتباين الأيديولوجي: فقد واجه رئيس الحكومة (الصيد) تحديا سياسيا تمثل في المحافظة على الهوية الوفاقية للوزراء في ظل التباين الأيديولوجي بين الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة، ما أثَّر على بعض القضايا والتشريعات على الصعيد الداخلي والخارجي، في هذا الصدد قام (الطيب البكوش) الأمين العام لحركة نداء تونس – والذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة (الصيد) – بالتصريح بأنه سيبقى على الدوام معارضاً لحركة النهضة، رغم تواجد تمثيل هذه الأخيرة معه في نفس الحكومة، وكذا تصريح لوزير الصحة(سعيد العابدي) الذي ينتمي لحزب حركة نداء تونس بعدم استعداده العمل مع كاتب دولة من حركة النهضة، وهو ما يؤثر على ترسيخ ثقافة التواصل والتعاون بين الوزراء[2].

إن هذا السلوك يؤثر سلباً على أداء الحكومة عموماً، وعلى التنسيق والتعاون المشترك بين الوزارات خصوصاً، فعملية إعادة بناء تونس على جميع الأصعدة تستدعي توحيد الجهود وإبعاد الاختلافات الفكرية والأيديولوجية، المصالح الضيقة وتغليب المصلحة العامة.

- صراع رأسي السلطة التنفيذية حول صلاحيات كل منهما: فالدستور أكد على مجموعة الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية التي تضمنتها (الفصول 82/81/80/78/77) كضبط السياسات العامة في المجال الأمني والعلاقات الخارجة، القيادة العليا للقوات المسلحة، التعيينات والإعفاءات في الوظائف العسكرية والدبلوماسية بعد استشارة رئيس الحكومة، وكذا العفو الخاص، وعرض مشروع قانون للاستفتاء. بالمقابل عزز الدستور من استقلالية الحكومة عن رئيس الجمهورية من حيث التكوين والصلاحيات؛ حيث يُكلف رئيس الجمهورية مرشح الحزب أو الائتلاف الحاصل على أكبر عدد من المقاعد بمجلس نواب الشعب بتشكيل الحكومة، ومن ناحية استقلالية هذه الأخيرة من حيث صلاحياتها؛ حيث أصبح رئيس الحكومة يتمتع بعدة صلاحيات مهمة، فبموجب (الفصل 91) رئيس الحكومة هو المسؤول على ضبط السياسة العامة للدولة والسهر على تنفيذها مع مراعاة (الفصل

---

[1] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق. **مرجع سابق**، ص 15.

[2] أنور الجمعاوي، الحكومة الإئتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات. **مرجع سابق**، ص 14.

77) الذي خصّ ضبط رئيس الجمهورية السياسة العامة المتعلقة بمجالات الدفاع، الخارجية والأمن القومي، إضافةً إلى صلاحيات أخرى يمارسها رئيس الحكومة دون شرط موافقة رئيس الجمهورية، والاكتفاء بإعلامه فقط، فبمقتضى (الفصل 92) يختص رئيس الحكومة في إحداث تعديل وحذف الوزارات وضبط اختصاصاتها بعد مداولة مجلس الوزراء، وكذا إقالة الوزراء وإجراء التعيينات مع ضرورة التشاور مع رئيس الجمهورية إذا تعلق الأمر بوزيري الخارجية والدفاع، وكذا الإعفاءات في الوظائف المدنية، بالإضافة إلى ممارسة السلطة الترتيبية العامة بموجب (الفصل 94)[1]، وهو ما كان حكراً على رئيس الجمهورية في دستور 1959. وأمام تقوية مكانة رئيس الحكومة عبر منحه صلاحيات تنفيذية واسعة، يجعل من الحكومة مسؤولة سياسياً أمام مجلس نواب الشعب وفق (الفصل95) [2] لا أمام رئيس الجمهورية ومجلس نواب الشعب مثلما كان معمولا به.

ومن ناحية العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فهي تتجسد في توجيه مجلس نواب الشعب الأسئلة الكتابية والشفاهية للحكومة (الفصل 96)، التصويت على لائحة لوم ضدهم وسحب الثقة منهم (الفصل 97)، بالإضافة إلى إمكانية قيام أغلبية مجلس نواب الشعب بالمبادرة بلائحة معللة لإعفاء رئيس الجمهورية من منصبه في حال قيامه بخرق جسيم للدستور بمقتضى (الفصل 88). وبالمقابل فيما يخص علاقة الحكومة بمجلس النواب يمكن توضيح أهمها في: عرض الحكومة برنامج عملها على مجلس نواب الشعب لنيل ثقته بالأغلبية المطلقة لأعضائه (الفصل89). وبالنسبة لعلاقة رئيس الجمهورية بمجلس النواب، فيبرز أهمها في: حق رئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب عند تجاوز الآجال المحددة دون تكوين الحكومة (الفصل 99)، ورد مشروع قانون المالية إلى مجلس النواب لقراءة ثانية (الفصل 66) [3].

وعليه انطلاقاً من الصلاحيات التنفيذية الموكلة لرئيس الجمهورية – التي لم تكن صلاحيات واسعة مثلما كانت عليه في دستور 1959 – من جهة، وانبثاق الحكومة من أغلبية مجلس النواب وتحملها المسؤولية السياسية أمام مجلس النواب، وكذا تنظيم العلاقة بين الحكومة والبرلمان (الرقابة والتعاون) من جهة أخرى، يتبين أن دستور 2014 أبقى على النظام شبه الرئاسي – مع إجراء تعديلات على صلاحيات كل من الهيئة التنفيذية والتشريعية – الذي جمع بين خصائص

---

[1] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص ص 20– 27.

[2] **المرجع نفسه**، ص 28.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 16– 29.

النظام السياسي الرئاسي والنظام البرلماني، لضمان التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية للحيلولة دون هيمنة سلطة على أخرى [*].

الأمر الذي نتج عنه خلافات بين مؤسسة الرئاسة ورئيس الحكومة خاصة (الصيد) و(الشاهد)، منها على سبيل المثال لا الحصر، الخلاف حول التعديل الحكومي الذي جرى في نوفمبر 2018؛ حيث أكَّد (الشاهد) أن التعديل الحكومي يتوافق وأحكام الدستور الذي ضبط صلاحيات رئيس الحكومة، بالمقابل صرّحت الناطقة باسم رئيس الجمهورية بأن الشاهد لم يلتزم بالتشاور مع رئيس الجمهورية قبل التوجه للبرلمان لنيل الثقة، مشيرةً إلى خرقه صلاحياته الدستورية[1].

بينما في الواقع نصَّ الدستور على أن تعديل وزيريْ الخارجية والدفاع فقط يفرض تشاور رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية حول التعديل الحكومي، وهو ما يكشف عن وجود صراع حول الصلاحيات ولم يعد مجرد اختلاف في الآراء.

- الانشقاقات الحزبية: بعد أن عرفت تونس ارتفاعاً في تأسيس الأحزاب السياسية، تميزت هذه الأخيرة بالانشقاقات؛ من أبرزها: حزب حركة نداء تونس الذي انشق عنه ثلاثة أحزاب سياسية، حزب مشروع تونس (محسن مرزوق)، حزب حركة مستقبل تونس(الطاهر بن حسين)، وحزب مجموعة الهيئة التأسيسية الذي أسسه (رضا بلحاج)، كما عرفت حركة النهضة أيضا انشقاقات حزبية منها: حزب البناء الوطني (رياض الشعيبي)، وكذلك حزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي انشق منه (محمد عبو) ليؤسس حزب التيار الديمقراطي، و(عبد الرؤوف العيادي) الذي أنشأ حزب حركة وفاء[2].

فمثلاً حزب حركة نداء تونس كما سبق وتمت الإشارة إليه، أنه يضم تيارات عديدة لا يجمعها توجه أيديولوجي موحد، جمعهم (السبسي) حول فكرة الدولة المدنية الحديثة، ورغم خبرة وكاريزمة مؤسس الحزب (السبسي) في احتواء الخلافات الداخلية للحزب، إلا أنه بفوزه بالرئاسة أصبح الحزب دون قيادة فاعلة ومؤثرة، مع غياب الالتزام بالديمقراطية الداخلية التي تمحورت حولها الانقسامات،

---

[*] للمزيد من التفاصيل حول طبيعة النظام السياسي التونسي في دستور 2014، انظر: سالم كرير المرزوقي، **التنظيم السياسي والإداري في الجمهورية الثانية**. تونس: مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، 2017.

[1] المركز العربي للأبحاث، "تونس: التعديل الحكومي لا يحسم الصراع بين الرئاستين ". متحصل عليه من:
https://goo.io/sLGgQq
بتاريخ: 2018/11/18.

[2] أحمد جدوع، " لهذه الأسباب الأحزاب التونسية تتفكك ". متحصل عليه من:
https://goo.io/IGq3G7
بتاريخ: 2018/08/10.

حيث ظهر داخل الحزب جناحان رئيسيان: جناح (حافظ قائد السبسي) نجل الرئيس الذي يشغل نائب رئيس الحزب، وجناح (مرزوق) أمين عام الحزب، هذا الأخير الذي اتهم الجناح الآخر بتوريث قيادة الحزب (للسبسي) الإبن، ورغم محاولات الرئيس (السبسي) احتواء هذه الخلافات، إلا أنها لم تحل أزمة حزب نداء تونس الذي توالت الانشقاقات منه ومن كتلته البرلمانية؛ فقد قام 22 منها بتأسيس كتلة برلمانية جديدة (الكتلة الحرة) وبذلك يصبح حزب حركة النهضة الكتلة الأولى في مجلس نواب الشعب بـ 69 نائبا مقابل 64 نائباً عن حزب حركة نداء تونس، وهو ما يؤثر على هشاشة البنية التنظيمية لحزب نداء تونس، وكذا العجز في تطوير برنامج سياسي يوحد بين مختلف التيارات المشكلة له نتيجة تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة[1].

هذا الذي يُعمق من اللاثقة السياسية في النخبة السياسية الحاكمة، ويعرقل أداء الحكومة التزاماتها تجاه اللانخبة، فكيف لهذه الأحزاب السياسية تحقيق المصلحة العامة لتونس في ظل سعيها تحقيق مصالحها الضيقة وعجزها عن حل الخلافات الداخلية ؟

هذه بعض الأسباب التي جعلت المواطن التونسي ليس مقتنعاً بأداء الحكومات منذ 2011، فالنتائج لا تزال أقل من المأمول، لكن في كل الحالات توجد قناعة لدى الجميع بعدم العودة لمرحلة ما قبل 2011، فما تعيشه تونس اليوم إرث لتلك الأوضاع والعودة تعني العودة للاستبداد[2]. وبخصوص الإنجازات المحققة على مستوى المشاركة السياسية (المجال السياسي) فهي ليست كافية لتحقيق الاستقرار السياسي في تونس ما لم تترافق مع تحقيق التنمية الاقتصادية وتعميمها.

أما عن أراء النخبة السياسية الحاكمة فيما يخص الأداء الحكومي؛ فيوجد هناك من يعتبر الأداء الحكومي ضعيفا جداً؛ فحسب النائب عن حزب نداء تونس (بن عمران) يرجع هذا لإساءة اختيار رئيس الحكومة الحالي (الشاهد) [3]. وبالنسبة للكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (بشير العبيدي) –التي تُعتبر مكوناً رئيسياً عن النخبة السياسية غير الحاكمة– فهو راجع لعدم امتلاك الحكومات

---

[1] علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص ص 131، 132.

[2] **مقابلة مع**: العجمي الوريمي، **مرجع سابق**.

[3] **مقابلة مع**: فاضل بن عمران، **مرجع سابق**.

التي تشكلت منذ 2011 لبرنامج ينقذ الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس بإيجاد حلول للبطالة والجهات المهمشة[1].

بالتالي يغلب الاتفاق على محدودية قدرة الحكومات المتعاقبة الاستجابة للمشاكل المختلفة، من حيث الجودة والزمن؛ وعوامل ذلك تتمثل على التوالي في: العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الأمنية، فهذه العوامل ساهمت في تقديم حكومات استقالتها وسحب الثقة من أخرى لعدم قدرتها الاستجابة لمتطلبات الشعب التونسي، وعدم قدرتها على التكيف وظيفياً وتجسيد التماسك من أجل التعاون المشترك، الأمر الذي رفع مستوى عدم الثقة السياسية فيها.

ثالثا: التنمية الاقتصادية

تعتبر العوامل الاقتصادية من المحددات الرئيسية المؤثرة في الاستقرار السياسي، فبعدما برز أثر العوامل الاقتصادية في إسقاط نظام (بن علي) الذي فشل في تحقيق المتطلبات الشعبية على الصعيد الاقتصادي، تكمن أهمية دراسة العوامل الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي لتونس في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 في التعرف على التحديات التي تواجه تونس، والتي بدورها تؤثر على تعزيز الممارسة الديمقراطية والاستقرار السياسي، من هذا المنطلق سيتم قياس أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في تونس في مرحلة ما بعد 2010، بهدف تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على الاستقرار السياسي في تونس بعد الحَراك الشعبي، بناءً على هذا سيُطرح التساؤل التالي:

- ما مدى قدرة النخب السياسية التونسية في مرحلة ما بعد 2010 السعي نحو تحقيق تنمية اقتصادية في ظل مؤهلاتها الاقتصادية ؟

1- مقومات الاقتصاد التونسي:

يتمتع الاقتصاد التونسي بمقومات مهمة أبرزها: الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين إفريقيا وأوروبا، المناخ المعتدل، والثروات الزراعية المهمة، إذْ تنافس بعض الدول الكبرى اقتصادياً في تصدير زيت الزيتون والحمضيات، فنصف مساحتها قابلة للاستغلال الزراعي، الصناعي والعمراني، أما عن

[1] **مقابلة مع:** بشير العبيدي، **مرجع سابق.**

سواحلها فتمتد عبر 1148 كلم – منها 575 كلم من الشواطئ الرملية – [1] مما يجعل هذه المقومات تؤهل اقتصاد تونس كي يكون متنوعاً.

إن القطاع الصناعي من أهم مقومات الاقتصاد التونسي من ناحية الإنتاج الصناعي، الاستثمارات، القدرة التشغيلية والتصدير، فهو يساهم بـ 17% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن القطاع الفلاحي يساهم بـ 8%، والقطاع السياحي يساهم بـ7%[2]، لكن هذه المساهمة تعد ضئيلة بالنظر إلى ما تزخر به تونس من مؤهلات زراعية وسياحية.

فبالنسبة للقطاع الزراعي، تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في تونس حوالي عشرة ملايين هكتار، مزروع منها 1.7 مليون هكتار للحبوب، و2.2 مليون هكتار للأشجار، حيث تغطي زراعة أشجار الزيتون 1.7 مليون هكتار و400 ألف هكتار لأشجار اللوز، و290 ألف هكتار لزراعة الأعلاف، و 32 ألف هكتار مخصصة لزراعة العنب والتمور، وبالنسبة لزراعة أشجار الزيتون فهي تغطي قرابة ثلث إجمالي المساحة الصالحة للزراعة (1.6 مليون هكتار سنة 2005)؛ إذْ تعد رابع أكبر منتج لزيت الزيتون بعد إسبانيا، إيطاليا واليونان[3]، لذا يُمثل القطاع الفلاحي قطاعاً استراتيجياً وحيوياً، باعتباره النشاط الرئيسي في العديد من المناطق من تونس.

أما عن القطاع السياحي، تعتبر تونس وجهة مهمة في مجال السياحة الترفيهية، لما تتميز به من مناخ معتدل وجمال المناظر الطبيعية، كما أنها تعد من بين الوجهات المفضلة في مجال السياحة العلاجية لنشاطها في مجالات طبية عديدة، مثل: زرع الأعضاء، الكلى، القلب، التجميل، زراعة القرنية وغيرها، وهو ما يساهم في التعريف أكثر بتونس، ويجعل منها وجهة للعلاج والسياحة للكفاءة الطبية العالية، وظروف النقاهة والترفيه المتوفرة للمرضى ومرافقيهم[4]. إضافةً إلى ما تزخر به تونس من مقومات

---

[1] تقرير علي الشابي، "تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011–2017 ". [د.م.ن]، 15 ماي 2017، ص 2.

[2] سناء الخمير، " مكانة القطاع الصناعي التونسي في التنمية الاقتصادية ". **مجلة بريد الصناعة**. العدد 11. جانفي 2016، ص 8.

[3] Mission économique à Tunis, Ministère Française de l'agriculture et de la péche, « Les Politiques Agricoltes à Travers le Monde Quelque Exemple ». p2. obtenu du:
https://www.agropolis.fr/formation/pdf/2009-politique-agricole-monde-tunisie.pdf
Le : 19/05/2018.

[4] كهينة رشام، آسيا قاسيمي، " التجربة التونسية في مجال السياحة واقع أبعاد ورهانات" ورقة بحث مقدمة في **الملتقى الوطني** "السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق" البويرة، [د.ت.ن]، ص ص 5، 11.

تاريخية، إذْ تضم العديد من الآثار التاريخية (الرومانية، البزنطية والإسلامية) المدرجة ضمن التراث العالمي الإنساني، ما يجعل من تونس كذلك قطباً مميزاً للسياحة الثقافية.

2- مرتكزات السياسات الاقتصادية المتخذة بعد 2010:

لم تكن السياسات الاقتصادية المعتمدة عام 2011 واضحة المعالم، كما أنها أرهقت ميزانية الدولة أكثر من تأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي ولا تزال انعكاساتها مستمرة، منها: برنامج أمل الذي يمنح راتباً شهرياً للعاطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا، وكذا الحفاظ على نظام دعم المحروقات والنقل العمومي والمواد الأساسية، إلى أن ارتفعت نسبة الدعم من 2.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 4.5 % سنة 2011 [1]، وبلغت نسبة 5% سنة 2014، وقد تطورت كتلة الأجور بأكثر من 55% خلال الفترة 2010-2014، ما أثَّر بدوره على عجز ميزانية الدولة التي بلغت مستويات قياسية فاقت 6.5% من الناتج سنة 2013 [2].

ومنه يتضح أن النخبة السياسية انتهجت بعد الحَراك الشعبي سياسة الدعم لإرساء الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، وهي حلول مؤقتة، أثّرت سلباً على خزينة الدولة، وساهمت في عجز الميزانية، لذلك ينبغي مراجعة منظومة الدعم، لترشيدها وتوجيه الدعم نحو مستحقيه، وتوفير جزءًا من هذه الميزانية لتنفيذ البرامج التنموية.

كما سعت السلطة إلى جبر الأضرار الناجمة عن الإضرابات والحركات الاحتجاجية في الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011، بمقتضى المرسوم رقم 40 المؤرخ في 19 ماي 2011 وتعويض الأشخاص الذين تضرروا نتيجة الإصابات التي لحقتهم أو التعويض عن الوفاة، أو الأضرار المادية المباشرة التي لحقت الممتلكات الاقتصادية نتيجة أعمال حرق أو إتلاف أو نهب[3].

---

[1] تقرير علي الشابي، **مرجع سابق**، ص 5.

[2] الجمهورية التونسية، " مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020".ص ص 17، 18. متحصل عليه من: https://goo.io/RYNa9S

بتاريخ: 2018/06/14.

[3] أحمد السوسي، " المالية العمومية الانتقالية". في مؤلف: **في الثورة والانتقال والتأسيس**. تونس: منشورات الأطرش للكتاب المختص، 2013، ص 110.

في هذا السياق، احتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة مميزة ضمن السياسة الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره من دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعاملاً من عوامل عدالة التوزيع، وأحد العناصر الرئيسية الداعمة للسلم الاجتماعي؛ من خلال تكريس قيم التضامن بين مختلف الأجيال والفئات، لذلك ركزت السياسة الاجتماعية على توسيع التغطية الاجتماعية.

ولتجسيد ما سبق ذكره، بلغت نسبة التغطية الاجتماعية 83% من السكان المشتغلين سنة 2013، مقابل 72% سنة 2007[1]، وارتفع عدد المنتفعين من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 516.986 منتفع سنة 2010 إلى 653.070 منتفع سنة 2015[2].

أما عن السياسات النقدية، فقد كانت سياسة توسعية[*]، إذْ تم تخفيض سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها 3.5 % مع خفض نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 2 % بعد أن كان أكثر من 12 % ، ما جعلها لا تساهم في دفع الاقتصاد، حيث أن نسبة النمو أصبحت سلبية 1.9 – % سنة 2011، كما أنها لم تساهم في تقوية هيكلة البنوك الخارجية، ونسبة سندات الديون المتعثرة قد ارتفعت من 13% إلى 16 %[3]. ما يدل على أن السياسة النقدية التوسعية لم تؤثر إيجاباً على التوازن الاقتصادي، نظرا للصعوبات المالية التي يواجهها اقتصاد تونس، فكل ركائزه مرتبطة فيما بينها، وتتأثر ببعضها.

استكمالا لما سبق، لم يكن للملف الاقتصادي أولوية كبيرة بالنسبة لحكومة التكنوقراط رغم أن معيار تكوينها هو الكفاءة، والاستقرار النسبي الذي شهدته الساحة السياسية سنة 2014 ودعم المعارضة وأغلب منظمات المجتمع المدني والإعلام لهذه الحكومة، إلا أن أهدافها لم تكن محددة بدقة و واضحة المعالم مثلما كان عليه الحال سنة 2012 و2013. وقد حقق الاقتصاد عام 2014 نسبة نمو قُدرت بـ2.3%

---

(1) الجمهورية التونسية، " مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016–2020". **مرجع سابق**، ص 15.

(2) الاتحاد العام التونسي للشغل، **واقع الحماية الاجتماعية في تونس وآفاقها**. تونس: الشركة التونسية للنشر و تغطية فنون الرسم، 2017، ص 17.

(*) تعني السياسة النقدية التوسعية: السياسة التي يتم اتباعها من قبل البنك المركزي في حالة الإنكماش أو الركود الاقتصادي؛ بخفض أسعار الفائدة من أجل زيادة الاقتراض بهدف التشجيع على الاستثمار، لما له من دور في رفع النمو الاقتصادي .

(3) تقرير علي الشابي، **مرجع سابق**، ص5.

مع تقلص نسبي للعجز العمومي[*] إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا وعرفت فترة حكومة التكنوقراط (جانفي 2014- جانفي2015) ارتفاع نسبة الدين العمومي ليتجاوز 55% من الناتج المحلي الإجمالي، مما جعلها محل انتقادات واسعة نتيجة خروجها للأسواق المالية العالمية لاقتراض مليار أورو بنسبة سعر الفائدة قُدرت بـ 6% [1].

لقد انتهجت تونس سياسة التداين الخارجي لتجاوز الصعوبات المالية بسبب ارتفاع نفقاتها لتمويل الدعم، الأمر الذي سيدفع النخبة السياسية عوضاً من توجيه القروض لتنفيذ البرامج التنموية، خلق فرص العمل وتشجيع الاستثمار إلى المزيد من التداين لتسديد القروض، في ظل ارتفاع نسبة الفائدة على القروض وعدم خلق مصادر إنتاج للثروة.

وفيما يخص الاستثمار[**]؛ وُجدت بعض منظمات المجتمع المدني التي تقوم بخلق مناصب شغل وتمويل بعض المشاريع، بمنح قروض مصغرة تحت رقابة السلطة، كما كان لها دور في التعريف بالمنظومة القانونية للاستثمار[2]، مثل: منظمة تيسير التي تأسست في مارس 2014 وقدمت حوالي خمسة آلاف قرض، ومنظمة (أدفانس) (Advans Tunisie) التي تأسست في جانفي 2015 وقدمت قرابة 1800 قرضا، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمات لها فروع منتشرة على امتداد تونس، وتنشط ضمن الإطار القانوني المتمثل في المرسوم رقم 117 المؤرخ في 05 نوفمبر 2011 المتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير[3].

---

[*] يوجد فرق بين عجز الميزانية والعجز العمومي، فهذا الأخير أعم وأشمل من الأول؛ لأنه يشمل بالإضافة إلى عجز الميزانية، عجز ميزانية البلديات، العجز في الضمان الاجتماعي.

[1] **المرجع نفسه**، ص 22.

[**] حظيت المناطق الداخلية في الفترة 2011-2013 بعدة تصاريح في مجال الاستثمار من طرف رجال الأعمال لتنمية هذه المناطق، فك العزلة عنها وتقليص الفوارق بينها وبين المناطق الساحلية، ومن بين هذه المشاريع المُصرح بها: مشروع وحدة لتعبئة المياه المعدنية في(القيروان) بقيمة 100 مليون دينار، ومشروع وحدة صناعة السيارات بسيدي بوزيد بقيمة 150 مليون دينار، لكن هذه المشاريع لم تُجسد على أرض الواقع. سناء الخمير، **مرجع سابق**، ص 10.

[2] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق**.

[3] تيسير بن ناصر، " مكافحة الفقر مخاطر القروض الصغيرة". متحصل عليه من:
https://goo.io/HhgwcD
بتاريخ: 2018/08/17.

تعتبر هذه الآلية التمويلية مهمة لمكافحة البطالة والفقر، لكن لابد من تشديد الرقابة عليها؛ بإنشاء قاعدة بيانات للمستفدين من القروض، لضمان عدم حصولهم على قروض من عدة مؤسسات مختلفة، كي لا تكون سبباً في تفاقم مديونية الأسر التونسية المتضررة أصلا من التراجع في القدرة الشرائية، وبالقيام بالرقابة الدورية على هذه المشاريع للوقوف على مدى تجسيد أهدافها.

هذا ويعتبر اعتماد قانون المالية لسنة 2017 ضريبة استثنائية على الأرباح ورأس المال تُقدر بـ 7.5 % تحت عنوان: تعاون الجميع لفائدة تونس عائقاً لمبادرات الاستثمار رغم توفيرها موارد ضريبية إضافية لخزينة الدولة، الأمر الذي أثار جدلا كبيرا بين رجال الأعمال، النقابيين والسياسيين [1].

ففي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تونس وحاجتها للاستثمارات، يتضح أن التعامل مع الاستثمار يتسم بالتناقض؛ حيث يبرز تشجيع الاستثمارات من خلال السياسة النقدية التوسعية، وبالمقابل تظهر عرقلة الاستثمار بفرض المزيد من الضرائب على رجال الأعمال.

وعن سياسة التشغيل فإن أغلب الوظائف المستحدثة لا تساهم في تنشيط الاقتصاد[*]، ولا في تحقيق التغيير الهيكلي اللازم، علاوة على ذلك عدم بلوغ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل من 2013 إلى 2017 أهدافها، لغياب التنسيق مع الفاعلين فيها، كما كان من المفروض استفادة المؤسسات الصغرى من مساعدات، وأن يتم تحسين التكوين المهني لإزالة الهوة بين العمال، وأن يتم مع حلول 2017 إنشاء برنامج جديد للتشغيل لتمكين المؤسسات من مواكبة النمو من خلال تشغيل موظفين مؤهلين، لكن هذه الأهداف لم تحقق ولو بصفة جزئية[2].

أما بالنسبة للقطاع الفلاحي، ومدى استغلاله في ظل المؤهلات الزراعية لتونس من جهة، والعجز العمومي الذي تعرفه من جهة أخرى، فيمكن توضيح ذلك من خلال أهم صادراته وارداته من المنتوجات الفلاحية الغذائية في الجدول التالي:

---

[1] تقرير علي الشابي، **مرجع سابق**، ص 25.

[*] انظر الملحق رقم (05) المتعلق بتطور عدد مطالب الشغل والتوظيف المحقق في تونس 2011-2015، ص 205.

[2] هانس هاينرييش، روبرت كابل، كارل هلموث، " مقاربات تتعلق باستراتيجية وطنية للتشغيل بتونس". ص ص 7-10. متحصل عليه من: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13338.pdf
بتاريخ: 2018/06/02.

الجدول رقم (04):تطور صادرات وواردات أهم المنتجات الفلاحية والغذائية في تونس 2013- 2017
الوحدة: ألف طن

	المواد الفلاحية الغذائية	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	زيت الزيتون	160.1	151.5	84.8	302.4	112.7
	الأسماك، القشريات والرخويات	17	14.8	15.4	15.6	16.1
	التمور	101.1	105.8	87.1	103.1	113.8
	الحمضيات	18.5	21.4	22.9	24.4	20.6
الواردات	القمح الصلب	326.2	347.6	435.5	685.2	541.5
	القمح اللين	432.4	550.6	505.6	500.7	473.2
	الشعير	181.7	378.3	195.5	230.3	235.3
	القطاني	394.1	381.2	395.5	409.7	427
	البطاطا	33.5	39	31.3	32.9	39.3
	القهوة	99.8	90.5	86.2	105.3	98.2
	الشاي	24.3	20.4	19.7	17	15.9
	اللحوم	49.4	52.2	43.4	32.5	8.6
	الحليب ومشتقاته	82	79.4	80.9	51.5	52.1
	الزيوت النباتية	567.8	459.5	389.2	383.9	397.8
	السكر	368.6	303	322.6	350.5	378.5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: تقرير المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية السنوية الإحصائية لتونس 2012-2016". تونس، 2017، ص ص 230، 231.

يحتل منتوج التمور يليه زيت الزيتون المراتب الأولى من المنتوجات المصدرة، لكن بالنظر إلى المؤهلات الزراعية التي تتمتع بها تونس، فقطاع الفلاحة يحتاج دعماً لحسن الاستغلال وسد حاجات الاستهلاك الداخلي، خاصةً فيما يتعلق بإنتاج الحبوب لضمان الأمن الغذائي من جهة، وضمان مصادر أخرى لتمويل الخزينة العمومية وخلق مناصب الشغل من جهة أخرى، وهو ما يمكن تحقيقه بتحديث طرق الإنتاج، وتحسين وسائل الري، وتشجيع الاستثمار الفلاحي في المناطق الداخلية.

واجه الاقتصاد التونسي في الفترة الممتدة من2011 إلى 2018 عدة تحديات، أثرت بدورها على السياسات الاقتصادية، من أبرزها:

أ- الحركات الاحتجاجية: فقد تأثر إنتاج الفوسفات ومشتقاته كثيرا، حيث شهد تراجعاً خلال الفترة 2011- 2014 نتيجة الاحتجاجات الاجتماعية في منطقة الحوض المنجمي، ليتراجع الإنتاج إلى قرابة النصف، ففي سنة 2010 بلغ الإنتاج 8.13 مليون طن، لينخفض سنة 2014 إلى 3.8 مليون طن [1]، ما ساهم في تضرر أهم قطاع اقتصادي في تونس (القطاع الصناعي) الذي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من غيره من القطاعات الأخرى.

ب- تأثير الفساد على اقتصاد تونس: ففي تقرير لمنظمة النزاهة المالية العالمية[*] ورد أن التدفقات المالية غير الشرعية الخارجة من تونس، وصلت إلى ملياري دولار سنة 2013 [2].

ج- الأعمال الإرهابية التي حدثت لاسيما في (سوسة) والعاصمة التونسية عام 2015، حيث تطورت مداخيل السياحة بنسبة 1.3 % - حسب وزارة السياحة- في ظل حكومة الترويكا، وبعد أن بلغت 200.6 مليون دينار سنة 2014، عرفت تراجعاً خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2015 بنسبة 30.2 - % [3].

بالتالي يمكن القول أن الوضعية الاقتصادية التي وصلت إليها تونس لم تساهم فيها فقط النخبة السياسية الحاكمة، بل كذلك النخبة السياسية غير الحاكمة واللانخبة، وهو ما يدفع نحو تضافر جهود العديد من الفواعل لإيجاد حلول ناجعة لخلق مصادر متنوعة للثروة، في ظل المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها تونس.

---

[1] سناء الخمير، **مرجع سابق**، ص 10.

[*] النزاهة المالية العالمية (GFI) : هي منظمة غير حكومية مقرها واشنطن، تهدف من خلال أنشطتها التي تقوم أساساً على التعاون بين الدول في قضايا مكافحة الفساد، نشر التقارير وتقديم التوصيات للحد من حركة الأموال غير الشرعية الناجمة عن الفساد، التهريب، الجريمة المنظمة والتهرب الضريبي.

[2] Sami Dabbegh , «Illicit Financial Flows, Corruption, and Sustainable Economic Development in Tunisia». Obtained from:
https://goo.io/gP782f
on: 04/06/2018.

[3] سناء الخمير، **مرجع سابق**، ص 10.

3- إنعكاسات الأداء الاقتصادي للنخب السياسية على الاقتصاد والمجتمع التونسي:

تعتبر السنة الأولى من المرحلة الانتقالية سنة مهمة؛ فهي السنة التي يتم فيها صياغة ووضع الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المحددة لمدى كفاءة النخب السياسية. لقد كانت سنة 2011 من أكثر السنوات تراجعاً في النمو، وارتفاعاً في نسبة البطالة التي قُدرت بـ 19.8 %، ونسبة التضخم التي بلغت 5.8 % في بداية 2012، مع ارتفاع نسبة الدين في ظل انخفاض قيمة الدينار[1]، ويمكن توضيح أكثر هذا الوضع الاقتصادي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور بعض مؤشرات الموازنات المالية العامة في تونس2010 – 2017

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	قانون المالية 2017
العجز العام %	- 10	- 3.3	- 5.5	- 6.9	- 5.0	- 4.8	- 6.0	- 5.4
الضغوط الضريبية%	20.0	21.1	21.0	21.7	23.1	21.8	20.7	22.0
الدين العام%	40.7	44.6	44.7	46.6	50.8	55.4	61.9	63.7

المصدر: المرجع نفسه، ص 22.

يُلاحظ الارتفاع في نسب العجز والدين العام، وكذا الارتفاع الطفيف في الضغوط الضريبية، وهذا راجع بشكل كبير لسياسات الدعم، وكذا تعطل الإنتاج الناجم عن الحركات الاحتجاجية، كما أنه يعكس عدم السعي لإيجاد مصادر لتزويد الخزينة العمومية بالسيولة المالية.

إن السياسات الاقتصادية المشار إليها سابقاً ساهمت في ارتفاع حالة الحرمان؛ حيث تراجعت الطبقة الوسطى والإحساس بالرضا، فقد أشارت دراسة أجرتها جامعة تونس إلى تراجع الطبقة الوسطى ضمن تركيبة المجتمع التونسي من 80 % إلى 67 % منذ 2012، أي: أن 17 % من الطبقة الوسطى في تونس انحدروا إلى فئة الفقراء[2] .

---

[1] تقرير علي الشابي، **مرجع سابق**، ص4.

[2] رانيا علاء الدين السباعي، " معظلة الحرمان في المنطقة العربية ". **مجلة الديمقراطية**. العدد 67. جويلية 2017، ص ص 140، 141

إن هذا الانخفاض في نسبة الطبقة الوسطى – التي تعد ركيزة في بناء المجتمعات بسبب دورها الاقتصادي فهي التي تقوم بالاستهلاك والادخار، الشراء والبيع– يعود لتدني القدرة الشرائية، نتيجة ارتفاع نسبة التضخم، مما يساهم في خلق الشعور بعدم الرضا – لدى الفئة التي تراجعت من الطبقة الوسطى وحتى من الطبقة الوسطى– عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتبرز بذلك مظاهر الاحتجاج للتعبير عن الحرمان وعدم الرضا عن أداء النخب السياسية.

يضاف إلى ما سبق ذكره، لم تعرف نسبة البطالة بين المناطق الساحلية والداخلية وحتى على المستوى الوطني تغييراً واضحاً، ففي سنة 2012 بلغت نسبة البطالة 26.1 % في الجنوب الشرقي، و 25.3 % في الجنوب الغربي، و 12.4 % في الوسط الشرقي، و 12.6% في الشمال الشرقي[1]، أما نسبتها في الثلاثي الثاني من سنة 2017 فقد بلغت 15.3 %، وفي الثلاثي الثاني من سنة 2018 بلغت 15.4%. في ظل استمرار ارتفاع نسبة التضخم حيث قُدرت في شهر جويلية 2018 نسبة 7.5% بعدما كانت في شهر جانفي 2016 تُقدر بـ 4.2% [2].

بناءً على هذه المعطيات الكمية سواء الرسمية وغير الرسمية يتبين أن المطالب الشعبية المتعلقة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي – التي قام من أجلها الشعب التونسي عموماً والشباب خصوصاً بالحراك الشعبي والمتمثلة أساساً في الشغل، إلغاء التفاوت الجهوي، محاربة الفقر– لم تستطع النخبة السياسية التي تولت السلطة منذ 2011 تجسيدها، فمحاولاتها كانت مجرد حلول مؤقتة زادت من تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

لذلك ترجع أسباب الهجرة غير الشرعية للشباب بالأساس إلى الأسباب السوسيواقتصادية بحثاً عن تحسين المستوى المعيشي والشغل[3]. فحسب استبيان (البارومتر العربي) (Arab Barometer) [*] لسنة2016، يوجد شخص من خمسة أشخاص يريد الهجرة، أي: ما يعادل نسبة 22% من المواطنين،

---

[1] تقرير بثينة قريبع، جورجيا ديباولي، " واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014 ". تونس، جويلية 2014، ص 37.

[2] المعهد الوطني للإحصاء، "أهم المؤشرات". متحصل عليه من: http://www.ins.tn/ar/front

بتاريخ: 2018/08/18

[3] **مقابلة مع**: فاضل بن عمران، **مرجع سابق**.

[*] البارومتر العربي هو: منظمة غير حكومية مختصة في إجراء البحوث الكمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من طرف باحثين من عدة دول عربية ومن الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر رغبة في الهجرة، كما أن نصف التونسيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18-24 سنة أي: نسبة 55% من هذه الفئة ترغب في الهجرة[1].

وضمن هذا السياق، أشارت وزارة الداخلية الإيطالية في تقريرها سنة 2017، إلى أن التونسيين البالغة أعمارهم بين 20 و 30 سنة يمثلون أعلى نسبة من المهاجرين (67%)، تليهم الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة (17%)، ثم الفئة العمرية من 15 إلى 20 سنة (13%)، وما يُقدر بـ 7988 مهاجر تونسي غير شرعي وصلوا السواحل الإيطالية منذ بداية 2017 إلى غاية 30 نوفمبر من نفس السنة، هذا إضافةً إلى ما أكدته وزارة الداخلية التونسية أنه تم إحباط 307 عملية هجرة غير شرعية سنة 2017 [2]. وهو ما يدل على أن فئة الشباب هي الأكثر إقبالا على الهجرة غير الشرعية رغبةً منها في العمل وتحسين ظروف المعيشة رغم المخاطر الناجمة عنها، مع اعتقادهم بأن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا هي السبيل نحو تحقيق تطلعاتهم وحياةٍ أفضل.

وعليه يتضح أن فشل النخب السياسية في مواجهة أزمة البطالة وتحسين المستوى المعيشي بعد 2010 لفئة الشباب– والشعب التونسي عموماً– وعدم قدرتها على إيجاد حلول جذرية ودائمة لذلك من أهم الأسباب التي دفعت الشباب التونسي إلى العزوف عن ممارسة أهم حقوق وواجبات المواطنة المتمثل في المشاركة السياسية، كما أنها تُمثل أهم الأسباب التي تدفع الشباب نحو الهجرة غير الشرعية، لغياب الثقة السياسية في الأداء الاقتصادي للنخب السياسية.

---

[1] Report Michael Robbins, «Tunisia Five Years After the Revolution Findings From the Arab Barometer».[N.P], May 2016, p 7. Obtained from:
https://goo.io/OoSN1f
on: 16/08/2018.

[2] أنور بن سعيد، "عدد المهاجرين التونسيين غير الشرعيين إلى أوروبا". متحصل عليه من:
https://goo.io/x5nuft
بتاريخ: 2018/08/29

خلاصة الفصل الثاني:

أثرت العوامل السوسيواقتصادية خصوصاً البطالة، الفقر واللاتوازن التنموي أكثر من العوامل الأخرى في الدفع نحو الحَراك الشعبي في تونس، نتيجة سياسات النخبة السياسية الحاكمة التي أفضت إلى الحرمان والتهميش، ومن جانب آخر يعتبر تأثير العوامل الداخلية انعكاسا لتأثير المشروطية السياسية وضغط منظمات المجتمع المدني العالمي.

إن تونس تتميز باعتبارها من الدول العربية التي عرفت نشوء تنظيمات المجتمع المدني في وقت مبكر، والتي شهدت تضييقا كبيرا على مجال نشاطها، ورغم اعتراف النخبة السياسية الحاكمة – قبل الحراك الشعبي– بها إلا أنها عملت على إضعافها من خلال الأجهزة القضائية والأمنية، الأمر الذي دفع جل تنظيمات المجتمع المدني الانضمام إلى جانب الشعب التونسي في الحَراك كقوى منظمة له.

لقد انعكست آليات تأثير النخبة السياسية الحاكمة الرامية لتفعيل المشاركة السياسية على تفاعلاتها بشكل إيجابي مع النخب السياسية غير الحاكمة، هذه الأخيرة التي تنامى دورها في دعم الاستقرار السياسي، تعزيز المواطنة وشرعية النظام السياسي في تونس، من خلال أدوارها الرقابية، الحوارية، الاستشارية والتوعوية.

أما من ناحية الاستقرار المؤسساتي بعد الحَراك الشعبي؛ فقد عرفته تونس على مستوى الهيئة التشريعية، لكن لم يتجسد على مستوى الحكومات المتعاقبة منذ 2011؛ حيث أثرت على استقرارها وفعاليتها بشكل أساسي: البطالة، الفقر، اللاتوازن التنموي، الإرهاب، العنف السياسي والتباين الأيديولوجي للنخب السياسية، هذا الأخير الذي كان له انعكاس سلبي على درجة التماسك والتنسيق الحكومي.

ولقد كان لمبادرة الحوار الوطني، إسقاط قانون العزل السياسي، وحكومة الوحدة الوطنية دور في تعزيز الوحدة الوطنية على المستوى الأفقي (النخب السياسية) بصفة مؤقتة، أما على المستوى العمودي (النخب السياسية واللانخبة) فقد تأثر ذلك بالأداء الاقتصادي غير الفعال للنخب السياسية، التي لم تجسد سياسات اقتصادية تحقق التطلعات الشعبية في الشغل، تحسِّن المستوى المعيشي وتقضي على اللاتوازن التنموي، الأمر الذي يزيد من الرغبة في الهجرة للأسباب السوسيواقتصادية لاسيما لدى فئة الشباب.

الفصل الثالث:

آفاق الاستقرار السياسي في تونس

يتناول هذا الفصل دراسة التحديات المختلفة على المستوى الداخلي وحتى الخارجي التي تعترض النخب السياسية التونسية في إطار مساعيها الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السياسي، وهو ما سيعمل على إيضاح مكامن الخلل فيما تم اتخاذه من قوانين، سياسات وإجراءات. وبناءً على هذه التحديات يهدف الفصل إلى طرح آليات على مستوى عدة مجالات للاستجابة للمتطلبات الشعبية التي أثَّرت على استقرار تونس بعد الحراك الشعبي وكانت بدورها عوامل دافعة له. وعليه تم تقسيم الفصل الثالث إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحديات الاستقرار السياسي

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الاستقرار السياسي

المبحث الأول: تحديات الاستقرار السياسي

بعدما حققت تونس نجاحاً في إعداد دستور توافقي، وأرست التداول السلمي على السلطة من خلال انتخابات شفافة ونزيهة باعتراف الداخل والخارج، لا تزال مُحاطة بالعديد من التحديات التي قد تؤدي إلى تعثر هذه التجربة، والهدف من هذا المبحث رصد هذه التحديات التي تواجهها للتعرُّف على مهددات الاستقرار السياسي في تونس.

أولا: التحديات الاقتصادية

يبرز التحدي الاقتصادي في صدارة التحديات التي يتوجب على النخب السياسية التونسية إيجاد حلولا سريعة ودائمة لها، لكونه السبب الرئيسي في الحراك الشعبي من جهة، واللااستقرار الحكومي وأيضا الحركات الاحتجاجية من جهة أخرى.

1- التحديات الاقتصادية للحكومة:

تواجه الحكومة تحديا رئيسيا؛ يتمثل في ضمان موارد عاجلة للميزانية، بالإضافة إلى التقليص من عجز الميزان التجاري واستحداث مناصب شغل لاستيعاب آلاف العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا، وكذا الحد من التضخم المالي، استقطاب المستثمرين من الداخل والخارج، تخفيف الضغوطات على ميزانية الدولة بسبب تنامي النفقات، وتعدد الشراكات وتوسيع مجالاتها والانخراط بالاقتصاد الشبكي والاقتصاد الخدماتي المعولم[1].

ويبقى تحدي توسيع الطبقة الوسطى من أهم التحديات التي تواجه الحكومة التونسية، في ظل ارتفاع سقف المطالب وبالمقابل محدودية الإمكانيات، كما أن المؤشرات الاقتصادية التي سبق عرضها توحي بصعوبة توفير أقساط الديون، إلا عن طريق لجوء الحكومة إلى إعادة جدولة ديونها من المؤسسات المالية والهيئات المانحة، أو الاقتراض لتسديد القروض القديمة، هذه الأخيرة التي لم يتم استغلالها في خلق الثروة وفي إنجاز البرامج التنموية على النحو الذي يقضي على اللاتوازن التنموي في تونس.

[1] أنور الجمعاوي، الحكومة الإئتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات. **مرجع سابق**، ص 18.

فالتحديات الاقتصادية تعود لآثار السياسة الاقتصادية التي ترسخت معالمها ما يُقارب قرن من الزمن؛ حيث أن تدفق الهجرة الداخلية إلى تونس العاصمة والمدن الساحلية ساهم في انخفاض مواردها البشرية وفي عرقلة الاستثمار الفلاحي فيها، بالإضافة إلى ما أكدته التقارير الرسمية كتقرير لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة وتقرير البنك الدولي المعنون بـ: الثورة غير المكتملة عام 2014، أن الجهاز البنكي العمومي تأثر كثيراً نتيجة الفساد المالي في الفترة الممتدة من 1987 إلى 2010، ما جعله هشًا ومحدود القدرات، الأمر الذي جعل نسبة الديون العالقة بهذه البنوك تصل إلى 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2013 أي: ما يعادل 1954 مليون دينار وهي أقل بقليل من نسبة ميزانية التنمية[1]، مما يعني أن المنظومة الاقتصادية مازالت تعاني من تأثيرات الفساد المالي الذي ساد أثناء فترة حكم النخبة السياسية الحاكمة لمرحلة ما قبل 2011.

ورغم أن النخبة السياسية الحاكمة استحدثت عدة آليات مؤسساتية لمكافحة الفساد، غير أنه لا يزال عقبة أمام التنمية الاقتصادية بصفة خاصة والتنمية بصفة عامة، ومن بين هذه الآليات توجد: اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد التي تلقت عشرة آلاف شكوى قامت بدراسة خمسة آلاف منها، في حين أحالت ثلاثمائة ملف إلى القضاء، علاوة على لجنة المصادرة، ولجنة استرجاع الأموال المهربة إلى الخارج، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المستحدثة في 14 نوفمبر 2011 بموجب المرسوم رقم 120 الصادر سنة 2011، هذه الهيئة التي تتولى بصفة رئيسية الكشف عن قضايا الفساد في القطاعين العام والخاص وتلقي الشكاوى حول قضايا الفساد، التحقيق فيها وإحالتها إلى الجهات المعنية بما في ذلك القضاء، وكذلك اقتراح سياسات مكافحة الفساد[2]. فالنخبة السياسية الحاكمة أدركت أهمية مكافحة الفساد لحماية المصلحة العامة، التوازن الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وهي متطلبات ضرورية لإرساء الاستقرار السياسي.

نتيجة لهذه المساعي، تقدمت تونس قليلا في مجال مكافحة الفساد؛ حيث احتلت حسب منظمة الشفافية الدولية المرتبة 74 عالمياً من بين 180 دولة وإقليم سنة 2017 فيما يخص مؤشر مدركات

---

[1] تقرير علي الشابي، **مرجع سابق**، ص ص 6، 13.

[2] أحمد الورفلي، " مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده " ورقة بحث مقدمة في **ندوة** "المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطويرها في العالم العربي" ، فاس، 19-21 ديسمبر 2011، ص ص15- 18.

الفساد، من خلال حصولها على 42 نقطة مقارنة بسنة 2015 التي تحصلت فيها على 38 نقطة [*][1].

غير أن الفساد طال حتى النخبة السياسية الحاكمة، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة (الشاهد) إلى إقالة وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة (خالد قدور) وثلاث إطارات يوم 31 أوت 2018 بسبب تورطهم في ملف فساد بعد تلقي أحد المسؤولين بالوزارة لرشوة من مستثمر عربي للاستثمار في مجال الطاقة، ومخالفة الإجراءات القانونية المتعلقة بالطاقة؛ عبر السماح لمستثمر باستغلال حقل النفط دون رخصة [2].

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الهيئات المكلفة بمكافحة الفساد تعاني من قلة الموارد المادية والبشرية، مثل: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي حققت في تسعمائة قضية من أصل تسعة آلاف قضية مدرجة في جدول أعمال لأسباب مادية، هذا ما دفع رئيسها سنة 2016 إلى طلب مساعدة قدرها 2.6 مليون دولار لافتتاح أربعة مكاتب أخرى، وأمّن مساعدة دولية سنة 2017 من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) ، مجلس أوروبا، بريطانيا وكوريا الجنوبية[3].

بالتالي فمحدودية الإمكانيات المادية من أهم معوقات مكافحة الفساد، هذا الأخير سيبقى عقبة أمام تعزيز أسس النظام الديمقراطي بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص ما لم يتم تكثيف الجهود الرامية نحو مكافحته، وإشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة وتنفيذ آليات مكافحة الفساد.

بالموازاة مع ذلك، أدّى انفلات الوضع الأمني في ليبيا إلى تزايد شبكات التهريب التي أثّرت سلباً على الاقتصاد التونسي، وانعكست على غلاء المعيشة، نتيجة تهريب المواد الغذائية الأساسية إلى ليبيا، ورغم محاولات الجيش التونسي إحباط عمليات التهريب، غير أنها تبقى غير كافية أمام تنامي هذه الظاهرة التي توسعت إلى تهريب المواشي، الأدوية، المجوهرات والعملة الصعبة، الأمر الذي أدى إلى

---

[*] تُمثل النقطة 0 الدول الأكثر فساداً أما النقطة 100 فهي تمثل الدول الأكثر نزاهة.

[1] Transparency international, « corruption perceptions index 2017 ». Obtained from: https://goo.io/LK9IVK on: 11/09/2018.

[2] إيمان الحامدي، " شبهات فساد وراء إقالة وزير الطاقة التونسي ومسؤولين". متحصل عليه من: https://goo.io/VfeQDK بتاريخ: 2018/09/11.

[3] سارة يركيس، "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر". متحصل عليه من: https://carnegie-mec.org/2017/11/10/ar-pub-74696 بتاريخ: 2018/09/17.

احتكار المواد الغذائية والأدوية في تونس، ما تسبب في أزمة على مستوى السوق الداخلية التونسية بنقص السلع وارتفاع الأسعار، واختلال العرض والطلب، ما دفع بعض الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لوصف شبكات التهريب بالثورة المضادة [1].

وعليه فالعوامل الخارجية ذات البعد الاقتصادي تُشكل أيضا تحديات هامة للحكومة، لِما تسببه من فقدان الحزينة العمومية من إيرادات جمركية مفروضة على تصدير واستيراد السلع، وهذا ما يؤثر سلبًاً على عملية تمويل المشاريع التنموية.

2- التحديات الاقتصادية للقطاع الخاص:

من بين التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة مدة القرض الوجيزة التي تُقدر بين سنتين وسبع سنوات مع فائدة تبلغ بـ 5%، فهي نسبة مرتفعة لا تراعي أوضاع أصحاب هذه المؤسسات حديثة النشأة وتُؤثر سلباً على الإنعاش الاقتصادي للمؤسسة، كما أنها لا تعكس المساندة والمرافقة[2].

فأصحاب هذه المشاريع ملزمون بدفع أجور العمال، أقساط الكراء، مصاريف الصيانة.. مع تزامن ذلك الالتزام بدفع أقساط قروض مشاريعهم التي قد لا تحقق أرباحاً تُمكِّن المؤسسات من تسديد هذه المصاريف، مما يجعل العديد من المؤسسات معرضة لخطر الإفلاس.

3- التحديات الاقتصادية للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني:

إن الأحزاب السياسية – سواء منها ذات القاعدة الشعبية الكبيرة أو الصغيرة – بحاجة إلى تمويل عمومي لتسهيل عملها لسداد مصاريف أنشطتها وبرامج التكوين التي ليست دائما في متناولها، ولكي تمنع التمويل المشبوه الذي يهدف لتغيير مواقفها أو تغيير خطابها السياسي، تم تبني مشروع قانون ستعرضه الحكومة على البرلمان يخص التمويل العمومي للأحزاب السياسية[3]، للتصدي للتمويل الأجنبي الذي تتضاعف أرقامه خصوصاً أثناء المناسبات الانتخابية، فمثلا: تشير تقارير المالية لجمعية مركز الإسلام والديمقراطية إلى أنها تحصلت على 892 ألف دينار سنة 2014 مقابل 304 ألف دينار سنة 2015،

---

[1] محمود سليم هاشم شوبكي، **مرجع سابق**، ص ص 166، 167.

[2] سعد الحفظاوي، **الإشكاليات التنموية للمؤسسات الصغرى في تونس**. تونس: منشورات الأطرش للكتاب المختص، 2015، ص 78.

[3] **مقابلة مع**: العجمي الوريمي، **مرجع سابق**.

كما شهد الحساب الشخصي لأحد مترشحي الانتخابات الرئاسية تحويلات أجنبية بلغت خلال الفترة الانتخابية 4.6 مليون دينار، مما دفع ذلك لإحالة الملف إلى القضاء[1].

ونظرا لكون المُمَول يفرض شروطه وأهدافه غير المعلنة التي يسعى إلى تحقيقها من جهة، وأهم معيار لفعالية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ الاستقلالية المالية عن كل أشكال السلطة السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية من جهة أخرى، لا بد من تعزيز استقلالية هذه التنظيمات لقيامها بالأدوار المناطة بها بفاعلية، ولإبعاد الشكوك حول أهدافها كي تحوز ثقة اللانخبة والنخب السياسية الحاكمة.

ورغم تعدد النصوص القانونية المتعلقة بتمويل الجمعيات، مثل: المرسوم رقم 88 المنظم للجمعيات المؤرخ في 24 سبتمبر 2011، ثم المتعلق بنشاط مؤسسات التمويل الصغير، والأمر المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، تبقى فعالية إدارة الشفافية المالية للجمعيات محدودة. وقد برَّرت وحدة متابعة شؤون الجمعيات برئاسة الحكومة أنه يصعب مراقبة حصول الجمعيات على تمويلات أجنبية مشبوهة؛ لأنها تُمنح نقدا، لذلك يصعب على البنك المركزي متابعتها، وأن المرسوم رقم 88 لم ينص على الصلاحيات اللازمة للرقابة على التمويلات الأجنبية المشبوهة في ظل اقتصار المرسوم على إلزام الجمعيات بمجرد الإفصاح عن التمويلات الأجنبية، فرغم وجود آلاف الجمعيات في تونس، إلا أن حوالي خمسين جمعية فقط صرحت بتمويلها[2]. مما يستدعي مراجعة تنظيم عملية التمويل لمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وخلق آليات فعالة لذلك، في ظل السعي نحو إيجاد حلول بديلة للتمويل الذاتي لهذه المنظمات.

---

[1] لطفي الحيدوري، **مرجع سابق**.

[2] تامر عبد الحميد محمد مرتضى، "آثار التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس". متحصل عليه من: http://www.csds-center.com/old/archives/10889

بتاريخ: 2018/09/11.

ثانيا: التحديات السياسية

لا شك أن تونس اليوم حققت عدة مكاسب سياسية وحقوقية بعد2010، لكن ترسيخها وتوسيعها يتطلب من النخب السياسية مواجهة التحديات السياسية بهدف تعزيز الممارسة الديمقراطية، وأهم هذه التحديات يتجلى في:

1- تعزيز التوافق بين النخب السياسية:

لقد اتضح من خلال الفصل السابق أنه كان من الصعب تحقيق الاستقرار السياسي النسبي في تونس دون التوجه إلى التوافق، فتجربة الحوار الوطني أنتجت سلوكاً سياسياً تفاعلياً إيجابياً – في ظل تباين الخلفيات الأيديولوجية للنخب السياسية– وأظهرت ضرورة الحفاظ وتوسيع دائرة التوافق، وهو ما يؤكده النائب (بن عمران) بقوله: "تحدي النخب السياسية التونسية يكمن في الحفاظ وتجذر التوافق وقبول الآخر" [(1)].

وإن برزت المساهمة الإيجابية للنخب السياسية في التوافق بعد 2010، لكنها عرفت نقائص تجلَّت في أن التوافق اتسم بعدم الاستمرارية؛ فباستثناء الحوار الوطني، يسهل استنتاج أن القاسم المشترك لمحطات التوافق أُختزلت في موقف سياسي ظرفي محدود الزمان والمكان، فمثلا: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة لم تنجح في حسم الخلاف حول القضايا الجوهرية، رغم نجاحها في صياغة خريطة طريق سياسية وتجميع نخب سياسية متباينة فكريا وأيديولوجيا، وكذلك بعد التوقيع على وثيقة قرطاج برزت الخلافات بين حكومة الوحدة الوطنية والأطراف الأخرى التي وقعت على الوثيقة، بالتزامن مع عرض مشروع قانون الميزانية 2017؛ حيث هدد الاتحاد العام التونسي للشغل بالإضراب العام وأسقطت بعض الأحزاب الداعمة لها بعض الفصول من المشروع بذلك أصبحت قوى الموالاة تقوم بدور المعارضة[(2)]، ليقوم رئيس الجمهورية بتعليق العمل بوثيقة قرطاج في ماي 2018، وهو ما يؤثر على الاستقرار الحكومي في تونس الذي أصبح ضرورة ملحة لمواجهة مختلف التحديات. لذا ينبغي التأسيس لتوافق لا ينتهي بعملية التوقيع على الوثائق، بل يرافقه بما تم الاتفاق عليه، ليُؤسس لتوافقات طويلة المدى بين العديد من الفواعل لدعم الوحدة الوطنية.

[(1)] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق.**

[(2)] هيثم سليماني، **التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2017، ص ص 8- 10.

2- التأثير المتزايد للنقابات على صنع القرارات السياسية:

حيث أصبحت بعض النخب الحزبية ترى تأثير النقابات على صنع القرار السياسي عقبة أمام استقرار تونس، في هذا الإطار يعتبر النائب عن حركة نداء تونس (بن عمران) أن الاتحاد العام التونسي للشغل تجاوز دوره النقابي إلى التأثير على القرار السياسي؛ من خلال تدخل الاتحاد في تغيير وزراء، ولاة، واقتراح لأسماء وزراء، ولاة ومسؤولين[1].

فدور النقابات يتجلى من خلال سعيها حل القضايا المهنية المتعلقة بالعمال من أجور، ساعات العمل، التقاعد، التأمين...الخ، هذا الدور الذي تم تجاوزه؛ لكون النخبة السياسية الحاكمة كانت بحاجة لوسيط يُمكِّنها من إيجاد أرضية مشتركة وقنوات تواصل مع المحتجين في ظل تنامي المطالب الشعبية، فبعد قيام الاتحاد بهذا الدور جعله يتعدى دوره النقابي إلى السياسي.

3- التعاون مع الحكومة:

ففي آخر تعديل حكومي (نوفمبر 2018) والذي جاء لهدف مواجهة الأوضاع الصعبة التي تعيشها تونس، وطال عدة وزارات منها: وزارة الصحة، الشباب والرياضة، التكوين المهني والتشغيل، السياحة والصناعات التقليدية، النقل، وكاتباً للدولة لدى وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكلفاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكاتباً للدولة لدى وزير التجارة مكلفاً بالتجارة الداخلية[2]، ثار خلاف كبير حوله؛ فالنسبة لحزب نداء تونس؛ فقد قاطع جلسة التصويت على التعديل الوزاري، أما الأحزاب السياسية المعارضة كالجبهة الشعبية[*]، بالإضافة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل فرفضته مجددةً مطلبها بتغيير كلي لأعضاء الحكومة (رئيسًا ووزراء) [3].

إن هذه الخلافات بين النخب السياسية ستؤثر حتمًا بشكل سلبي على الأداء الحكومي والوحدة الوطنية في تونس؛ لأنها ستعمل على عرقلة التواصل والتنسيق بين النخب السياسية لتنفيذ السياسات التنموية ومواجهة التحديات الاقتصادية – والتي تعود إلى تراكم سنوات – ، فتونس يفصلها عن

---

[1] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق.**

[2] بوابة الحكومة التونسية، "أعضاء الحكومة". متحصل عليه من:

https://goo.io/rBrD3F

بتاريخ: 2018/11/19.

[*] ائتلاف سياسي يساري يضم 11 حزبا سياسياً وبعض المستقلين، أُسس سنة 2012، ويعتبر الناطق باسمه الأمين العام لحزب العمال (حمة الهمامي).

[3] المركز العربي للأبحاث، **مرجع سابق.**

الانتخابات التشريعية والرئاسية حوالي سنة (2019) – ليتم على إثرها تشكيل حكومة جديدة –، لذا الأنسب إعطاء الفرصة لهذه الحكومة لإتمام تنفيذ برنامجها في هذه الفترة – المتبقية– والتي تم فيها تعديل وزراء يشغلون قطاعات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأزمات التي تعرفها تونس من البطالة، التفاوت التنموي بين المناطق وتدني المستوى المعيشي، وبعد ذلك بالإمكان تقييمها تقييماً شاملاً وموضوعياً لمدى كفاءة أدائها.

4- تعزيز التماسك داخل الأحزاب السياسية:

إن الأحزاب السياسية سواء منها ذات القاعدة الشعبية الكبيرة أو الصغيرة تواجه تحدي الانشقاقات الحزبية التي تؤثر على فعاليتها، إما بسبب الخلافات حول توجهات الحزب أو حول قيادته.

فقادة حركة النهضة بعدما تعرضوا له – طوال عقود زمنية – من اعتقالات، نفي وإقصاء، برز داخل الحركة تياران أولهما: الذي عاش في المنفى وتميز بكونه براغماتيًا بسبب انفتاحه على تيارات سياسية علمانية ليبرالية، وثانيهما: التيار الذي قضى سنوات في الاعتقال، وعانى من استبداد (بورقيبة) و(بن علي)، وبذلك يوجد داخل حركة النهضة صراع بين تيار دعوي ديني وآخر سياسي برغماتي، ما دفع استبعاد قادة الحركة لـ: (الصادق شورو) و(الحبيب اللوز) من قوائمها الانتخابية التشريعية سنة 2014 لكونهما يمثلان التيار المتشدد[1]، وهو مؤشر على اعتدال توجه حركة النهضة[*]، هذا العامل الذي يمكن القول عنه أنه ساهم في نجاح الحوار الوطني بشكل خاص، وفي إدارة التفاعلات السياسية مع النخب السياسية بشكل عام.

علاوة على ذلك، في ظل توتر العلاقة بين (الشاهد) وأكبر تنظيم نقابي في تونس، تتواصل الخلافات داخل حزب حركة نداء تونس، والتي دفعت الهيئة التأسيسية للحزب لتجميد عضوية (الشاهد) من الحزب في بيانها الصادر بتاريخ 14 سبتمبر 2018، مؤكدةً تضامنها الكلي مع الاتحاد العام التونسي

---

[1] محمود سليم هاشم شوبكي، **مرجع سابق**، ص 144.

[*] لقد دعت حركة النهضة إلى تحييد المساجد وأقرت في مؤتمرها العاشر بتاريخ: 20–22 ماي 2016 بالتخلي على العمل الدعوي والتفرغ للعمل السياسي، وهو ما يتجلى بقول (الغنوشي): "نحن بصدد التحول إلى حزب سياسي، يتفرغ للعمل السياسي، ويتخصص في الإصلاح". أنور الجمعاوي، " الإسلام السياسي في تونس بعد الربيع العربي: قراءة في تجربة حركة النهضة ". متحصل عليه من: https://goo.io/gqc7XT
بتاريخ: 2018/11/17.

للشغل في مواجهة حملة التشويه والتشكيك في دوره الوطني التاريخي، ومُحذّرةً من خطورة تحول العملية السياسية من التنافس حول البرامج إلى هيمنة المصلحة الفردية [1].

أما عن الأسباب غير المباشرة لتجميد العضوية؛ فتبرز في الخلافات داخل الحزب نتيجة توتر العلاقة بين المدير التنفيذي لحزب حركة نداء تونس (حافظ السبسي) ورئيس الحكومة، وكذلك رغبة الاتحاد العام التونسي للشغل – الذي يعد من بين الأطراف الموقعة على وثيقة قرطاج– في عدم مواصلة رئيس الحكومة في هذا المنصب نتيجة الأداء غير الناجح لحكومته على المستوى الاقتصادي، وبالمقابل فإن هذا الأخير يحظى بدعم حزب النهضة التي تعتبر أكبر كتلة في مجلس نواب الشعب بعد الانشقاقات التي شهدها حزب حركة نداء تونس، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الاستقرار والأداء الحكومي، وكذلك في ظهور المزيد من الانشقاقات داخل حزب نداء تونس خصوصاً من التيار الموالي لرئيس الحكومة.

5- تقبُّل النخب السياسية السابقة في العمل السياسي:

هناك من يرجع تحدي السياسات التنموية إلى عودة رموز النخبة السابقة للسلطة، فمثلا: وزير التربية الحالي 2018(حاتم بن سالم) شَغل نفس المنصب في عهد الرئيس السابق (بن علي)، كما وُجدت هذه الرموز حتى في رؤوس قوائم الانتخابات البلدية لحزبي حركة نداء تونس والنهضة[2]، وإن تم إسقاط قانون العزل السياسي من الناحية القانونية، غير أنه في الواقع لا يزال إشكال تقبُّل رموز النظام السياسي السابق في تقلد المناصب السياسية قائماً، والذي حتما ستكون له تداعيات على عرقلة نجاح السياسات والوحدة الوطنية.

6- محدودية المشاركة السياسية للشباب:

بعد قيادة الشباب للحراك الشعبي في تونس، بدأ في الانسحاب من واجهة الأحداث السياسية، حيث أن نسبة الامتناع عن التصويت في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 كانت مرتفعة عند الشباب؛ حيث قُدرت بنسبة 25% في الفئة العمرية بين 18 و 34 سنة، مقابل 14% لدى الفئة العمرية بين 55 و 65 سنة، لينخرط الشباب في الحملات النقدية على مواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن احتجاجهم، وهذا راجع للإحباط الذي تشعر به هذه الشريحة نتيجة انعدام الثقة في النخب السياسية،

---

[1] الهيئة التأسيسية لحركة نداء تونس، " بيان حركة نداء تونس". متحصل عليه من:
https://goo.io/CCF3mp
بتاريخ: 2018/09/17.

[2] **مقابلة مع:** بشير العبيدي، **مرجع سابق.**

وعدم الرضا عن سياسات النخب السياسية ما بعد 2010، ما يخلق لدى هؤلاء إحساساً بأن الانتخابات ليست وسيلة فعالة للتغيير السياسي [1].

بالتالي فإن تحدي إقناع الشباب ليشارك في الشأن العام- من خلال النشاط في التصويت والنشاط على المستوى الحزبي أو في تنظيمات المجتمع المدني – جد ضروري في هذه المرحلة، فهذه الفئة مُطالبَة بالمشاركة بإبداعها الفكري لبناء مستقبلها ومستقبل تونس.

7- كسب ثقة الشعب التونسي:

في ظل الحركات الاحتجاجية غير الراضية عن أداء النخب السياسية الحاكمة تواجه هذه الأخيرة تحدي كسب التأييد الشعبي لها في الاستحقاقات الانتخابية القادمة (التشريعية والرئاسية) لسنة 2019.

خصوصاً وأن شعبية الأحزاب السياسية في تراجع، إذْ يشير تقرير (البارومتر السياسي) إلى أن 19.4 % فقط من التونسيين يثقون بالأحزاب السياسية ويعتقدون أنها قادرة على تقديم الإضافة لتونس[2]. ومن عوامل ذلك – إضافةً إلى الأسباب الاقتصادية التي سبق وتم التفصيل فيها – عدم تواصل النخب السياسية مع اللانخبة؛ حيث يقول النائب عن حركة نداء تونس (بن عمران) في هذا الإطار: "تكمن أزمة تونس في نخبها السياسية، بمعنى أن العديد من النخب السياسية بقيت في قصر عاجي، ليست مرتبطة بقدر كافٍ بمشاغل المواطنين على الميدان يعني في نقاش أنتلجنسيا، لا يهم الفقير، البطال ومن يبحث عن رزقه خاصة في ظل غلاء المعيشة" [3].

8- تحديات مرتبطة بوسائل الإعلام:

رغم أن تونس حققت عدة مكاسب في مجال حرية الصحافة – حيث صنَّفت منظمة مراسلون بلا حدود في تقريرها السنوي لسنة 2016 تونس في المرتبة 96، لتحتل بذلك المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في مجال حرية الصحافة – غير أن هذه الأخيرة تواجهها العديد من التحديات، وضّحتها النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في تقريرها السنوي عن واقع الحريات الصحفية في تونس لسنة 2016 من خلال: الاعتداءات المادية واللفظية على الصحفيين مثلما تعرض له الفريق الصحفي لموقع (النواة) الالكتروني يوم 30 سبتمبر 2015 من اعتداء بدني ولفظي من قبل أعوان أمن بمنطقة (باب

---

[1] تقرير المرصد الوطني للشباب، **مرجع سابق**، ص ص 9، 10.

[2] هيثم سليماني، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق**.

سعدون) أثناء تغطيتهم لمظاهرة الطلبة ضد مشروع قانون المصالحة، رغم استظهارهم لبطاقاتهم المهنية. وكذلك تصاعد اعتداءات المواطنين على الصحفيين أثناء تغطيتهم لشتى أشكال الاحتجاجات، ومثال ذلك ما تعرض له صحفيون من قناة (نسمة) في جزيرة (قرنقة) يوم: 12 أفريل 2016 من اعتداء عنيف وتكسير للمعدات ومنعهم من التغطية الإعلامية من قبل بعض المشاركين في الإضراب. إضافةً إلى المنع التعسفي من سفر إعلاميين قبل الاستماع إليهم وحرمانهم من حقهم في التنقل وممارسة عملهم بكل حرية رغم أن هذا الإجراء يُمارَس إذا تعلق الأمر بجرائم خطيرة، وأيضا الطرد التعسفي للصحفيين، وترهيبهم وإحالتهم إلى فريق مكافحة الإجرام ومكافحة الإرهاب [1] . ولا شك أن هذه المعوقات تؤثر على حرية التعبير والإعلام، والتي أكد عليها دستور تونس 2014 خصوصاً في (الفصل 31) بأن: "حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة"[2].

وبالمقابل صرح رئيس الحكومة السابق (الصيد) أن:" الإعلام العمومي لا يضطلع بدوره في هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها تونس، وفي إبراز ما تحقق من خلالها من إنجازات...أنا أشعر أن الصحفيين التونسيين يعيشون في كوكب آخر"[3]. وهذا دلالة على عدم الرضا عن الأداء الإعلامي؛ عبر ما يقوم به بعض الإعلاميين من نقد غير موضوعي.

فالنخبة السياسية الحاكمة بحاجة إلى أن تتولى وسائل الإعلام دور الوسيط بينها وبين اللانخبة؛ من خلال نقل انشغالات المواطنين للنخب السياسية، وبالمقابل توضيح سياسات النخب السياسية للرأي العام، ليتم فيما بعد تثمين الإيجابي منها وتوضيح مكمن الخلل فيها، وبالتالي في هذه المرحلة تونس تحتاج إلى التعاون بين مختلف الفاعلين السياسيين وغير السياسيين واللانخبة لتحقيق التنمية، تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي.

---

[1] تقرير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، "واقع الحريات الصحفية في تونس". تونس، 03 ماي 2016، ص ص 5-12.

[2] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 09.

[3] تقرير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، **مرجع سابق**، ص 7.

ثالثا: التحديات السوسيوثقافية

ترتبط التحديات السوسيوثقافية بعلاقة النخب السياسية فيما بينها وبالمجتمع، هذه التحديات وإن بدت أنها حُسمت وتم إيجاد حلول لها، إلا أنها ظهرت مرة أخرى، مما يجعل الوحدة الوطنية وتقدُم تونس مهدد لأسباب ثقافية واجتماعية، وأهم هذه التحديات يتمثل في:

1- الصراع الهوياتي:

لقد بدأ مع سنة 2011 ظهور صراع النخب السياسية والثقافية حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة تخلله تبادل للاتهامات بين الإسلاميين والعلمانيين، باعتبارها فرصة للعلمانيين للدفع نحو ما لم يجرؤ عليه (بورقيبة) بالنص على علمانية الدولة، بينما اعتقد أغلبية الإسلاميين أنها فرصة تصحيح سياساته بتحقيق المصالحة بين الدولة والدين بإعلان إسلامية الدولة التونسية، ممَّا انعكس على توتر العلاقة بين دعاة الدولة المدنية والمدافعين عن المرجعية الإسلامية، لكن رغم ذلك استطاعت تونس التأسيس لوثيقة توافقية في هذا الشأن بعد جدل كبير، وفاق، وتنازلات متبادلة بين الشرائح الأوسع تمثيلا للمواطنين، وهذا لاعتبار أن الهوية حسب ما أشار إليها (أنتوني غِدنز) (Anthoni Giddens):" منظومة من التفاهمات بين مجموعة من البشر في شأن ماهيتهم والمعاني الكبرى ذات الدلالة بالنسبة إليهم" [1] .

فقضية الهوية ترتبط بمراحل الانتقال الديمقراطي لتعزيز قيم المواطنة والوحدة الوطنية، لذا يعتبر طرح النخب السياسية في مرحلة ما بعد 2010 لسؤال: من نحن؟ أمرًا مهمًّا، والأهم التوصُّل لتوافق بخصوص هذه القضية.

على هذا الأساس حدَّد (الفصلان الأول والثاني) من دستور 2014 هوية الدولة التونسية باعتبار الإسلام دينها، والعربية لغتها بمقتضى (الفصل الأول)، وفي المقابل أكد في (الفصل الثاني) أن: "تونس دولة مدنية، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وعلوية القانون"[2]، أي: أن الدستور نصَّ على أن تونس دولة مدنية تضمن الديمقراطية دينها الإسلام، ولم ينص على أن الدين الإسلامي يُمثل مصدر التشريع في تونس.

---

[1] حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 211- 225.

[2] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 05.

ضِمن نفس السياق، يقول الرئيس السابق (المرزوقي) الذي يؤيد مدنية الدولة بأن: "الدولة المدنية لا تخضع لسلطة الدين حتى لو أنها تقر بأن الإسلام هو الدين الإسلامي.. وهي لا تخضع لحكم ديني ولا لحكم عسكري، إذن هي ديمقراطية تعددية" [1] . فالرئيس السابق الذي يتبنى التوجه العلماني المعتدل يؤكد على مدنية الدولة، وإن أقر الدستور بأن الإسلام دينها، وهو ما تجسد في دستور 2014.

وبالمقابل أكد رئيس حركة النهضة (الغنوشي) مباشرة بعد الحراك الشعبي؛ أن برنامج الحركة لا يدعو إلى تطبيق الشريعة، وأن الأولوية لإقامة نظام ديمقراطي يكفل الحريات للجميع من خلال تعدد الآراء وممارسة الاجتهاد للوصول إلى الإجماع، والبرلمان بدوره يمثل آلية لممارسة الاجتهاد، وبأن الدولة التونسية لم تنفصل عن الإسلام، ولن تقدم نفسها ناطقة باسم الإسلام؛ لأنها ليست مستخلفة من الله. فقد كانت ترسل حركة النهضة دوماً رسائل لطمأنة العلمانيين بخصوص عدم سعيها إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وإنما تركز على الأخلاق الإسلامية من عدالة اجتماعية ومساواة، وإن وُجدت بعض الأطراف القليلة داخل الحركة التي نادت بتطبيق الشريعة[2].

ونظرا لما سببته قضية الشريعة الإسلامية من خلافات خلال صياغة الدستور، وحفاظاً على الوحدة الوطنية، قبلت حركة النهضة احتواء نص الدستور على مدنية الدولة باستبعاد الخطاب الديني والسلطة الدينية. لكن بعد ضبط العلاقة بين الدين والدولة بقيت بعض الخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين حول بعض القضايا، من أهمها: المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

بخصوص هذه القضية، يؤكد (المرزوقي) على أنه لا يجب اختصار مكانة المرأة بمسائل الزواج والطلاق والميراث، لكنها أولى ضحايا عدم المساواة اقتصادياً واجتماعياً [3]. بينما أكدت حركة النهضة – في البرنامج الذي تقدمت به لانتخابات المجلس التأسيسي– على تفعيل دور المرأة وحماية مكتسباتها على الصعيد الاجتماعي، الثقافي والسياسي، وتدعيم امتيازاتها، ومناهضة العنف والتمييز ضدها، وبرز هذا الالتزام من خلال دور حركة النهضة في الحفاظ على ما تضمنته مجلة الأحوال الشخصية[4]، وفوز

---

[1] منصف المرزوقي، **اختراع الديمقراطية التجربة التونسية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص 73.

[2] محمود سليم هاشم شوبكي، **مرجع سابق**، ص ص 116، 117.

[3] منصف المرزوقي، **مرجع سابق**، ص 102.

[4] محمود سليم هاشم شوبكي، **مرجع سابق**، ص ص 120– 122.

امرأة بمنصب رئيس بلدية تونس يدل كذلك على سعي الحركة نحو تعزيز تكافؤ فرص المرأة في العمل السياسي.

لكن تحدي عودة صراعات ما قبل صياغة الدستور حول قضايا الهوية سرعان ما ظهر بقوة، بناءً على مقترح رئيس الجمهورية (السبسي) لقانون ضمان المساواة في الإرث[*]، وهو صراع يحمل في طياته الكثير من المخاطر، وإن بدت أنها حُسمت في دستور 2014.

وقد استندت لجنة الحريات الفردية والمساواة في تقريرها بشكل خاص على دستور 2014، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الضامنة لحقوق الإنسان المصادق عليها من الجمهورية التونسية، فصاغت مجموعة من المقترحات أهمها: اقتراح إضافة في مجلة الأحوال الشخصية المساواة في الميراث للبنت والأخت مع تمكين المورث من حق اختيار ألا ترثان إلا نصيب ابنه أو أخيه، وأيضا المساواة في الميراث للأم والزوجة[1].

إن هذا المقترح مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية؛ من خلال تأكيده على المساواة في الميراث. لكنه انعكاس لما ورد في الدستور – المصاغ من طرف النخب– الذي أكَّد على مدنية الدولة ومساواة المواطنين والمواطنات أمام القانون، والتزامها بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتطويرها بموجب (الفصول 21/2 /46) [2].

كما قدَّمت اللجنة مقترح مشروع مجلة الحقوق والحريات الفردية وتضمينه إلغاء عقوبة الإعدام لاعتبار أنه لكل إنسان الحق في الحياة، وإلغاء تجريم المثلية الجنسية؛ حيث أكد تقرير اللجنة على أنه لكل إنسان الحق في احترام حياته الخاصة، وعدم التدخل فيها وأنه لا سلطان عليها إلا قناعته[3].

بذلك انقسم المجتمع التونسي إلى قسمين؛ قسم يدافع عن الهوية الإسلامية، والآخر يتمسك بمدنية الدولة، وهو ما تجلى من خلال المظاهرات والمظاهرات المضادة، ليعود صراع الهوية إلى الواجهة.

---

[*] تعرّض رئيس الجمهورية للعديد من الانتقادات بسبب مبادراته عرض مقترحه على اعتبار أنه خارج نطاق صلاحياته، لكنه استند على (الفصل 72) من دستور 2014 الذي نص على: " رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورمز وحدتها، يضمن استقلاليتها واستمراريتها ويسهر على احترام الدستور". الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 19.

[1] تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، "الحريات الفردية والمساواة". تونس،01 جوان 2018، ص ص 104، 222.

[2] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص ص 5–11.

[3] تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، **مرجع سابق**، ص ص 106، 112.

أما على مستوى النخب السياسية، يوم الاحتفال بالعيد الوطني للمرأة أكد – صاحب المبادرة – رئيس الجمهورية (السبسي) بأن: " تونس دولة مدنية، والقول بأن مرجعية الدولة إسلامية خطأ، وخطأ فاحش.. والذي يريد تطبيق الدستور فله ذلك، والذي يريد تطبيق الشريعة الإسلامية في ممتلكاته فله ذلك"[1]. فهو يؤكد على مدنية الدولة، كما وضح أن المقترح لم يلزم جميع التونسيين بمقترح المساواة، وإنما ترك المجال مفتوحاً لمن يريد تطبيق حكم الشريعة الإسلامية بخصوص ممتلكاته.

وعن رأي النخب السياسية الأخرى – لاسيما ذات التوجه الإسلامي – بخصوص هذا التقرير، فقد نبَّهت حركة النهضة إلى المخاطرة في إثارة قضايا تدعو للانقسام وتساهم في الصراعات الهوياتية التي حُسمت في دستور 2014، كما نبَّهت الحركة في بلاغها إلى بعض المسائل المهدِّدة للأسرة ووحدة المجتمع، وجددت تأكيدها على الحقوق والحريات والمساواة بين الجنسين، وبالنسبة لموقف الحركة بالتفصيل فسيتم الإعلان عنه عند عرض مشروع القانون على مجلس نواب الشعب، مع تأكيد الحركة على أهمية التشاور والحوار حول مضمون المشروع[2].

وفي هذا الصدد يمكن تأكيد فكرة؛ إذا كان التناقض السياسي والمجتمعي بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين حول البرامج كانت تكلفة ذلك ضعيفة، أما إذا كان التناقض حول الهوية والنمط المجتمعي كانت التكلفة باهضة، قد تصل إلى درجة حصول انقسام مجتمعي حاد[3]؛ لأن الصراع حول القضايا المرتبطة بالهوية يعمل على تشتيت جهود الجماعات، وهدم للتواصل والتعاون فيما بينهم، بما يعرقل تقدم الوطن.

---

[1] باجي قائد السبسي، "خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني للمرأة". متحصل عليه من:
https://goo.io/gp35ED
بتاريخ: 2018/09/14.

[2] راشد الغنوشي، "بلاغ حركة النهضة حول تركيز المجالس البلدية وتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة". متحصل عليه من:
https://goo.io/7QN8W7
بتاريخ: 2018/09/15.

[3] عبد الستار رجب، " التنمية في مرحلة الانتقال الديمقراطي بين مطلب الإصلاح الاقتصادي وإكراهات التحول السياسي" ورقة بحث مقدمة في **الملتقى الدولي** "التحديات الاجتماعية في تونس بعد الثورة، الحوكمة والتدخل الاجتماعي" تونس، 2017، ص 178.

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن هذا الصراع الأيديولوجي حول الهوية سيعرقل عملية الانتقال الديمقراطي والوحدة الوطنية بين التونسيين، لا سيما وأنه ظهر في فترة لها أولويات أهم من المساواة في الإرث؛ كالبطالة، الفقر، التنمية، الإرهاب ومحاربة الفساد.

2- العدالة الانتقالية(*):

تم اتخاذ العديد من الآليات لتحقيق العدالة الانتقالية، حيث صدر مرسوم رقم 97 سنة 2011 المتعلق بتعويض شهداء ثورة الحرية والكرامة، ابتداءً من 17 ديسمبر 2010 إلى 19 فيفري 2011، كما صدر المرسوم رقم40 سنة 2011 المتعلق بجبر الأضرار الناتجة عن الإضرابات والحركات الاحتجاجية، الذي انتفع منه 6453 شخص من أصل 11 ألف شخص وصُرفت 20 مليار دينار لذلك، لكنها لم ترضِ عائلات الضحايا لتخصيص مبالغ زهيدة لهم، إضافةً إلى صدور مرسوم متعلق بمصادرة الأملاك التابعة لعائلة وأقارب الرئيس السابق، ولهذا الغرض تم استحداث اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات والأموال المعنية بالمصادرة والاسترجاع، وقد اكتفت اللجنة بمتابعة العديد من المسؤولين على أساس فصول المجلة الجزائية المتعلقة باستغلال النفوذ، ولم يتم استرجاع الأموال المودعة في الخارج لتعقُّد الإجراءات الدولية(1).

ورغم أن تكاليف جبر الأضرار كانت قليلة، إلا أنها أثَّرت على ميزانية الدولة، التي هي بحاجة لموارد مالية لتنفيذ البرامج التنموية، وفي ذات الوقت فإن موضوع العدالة الانتقالية يطرح نفسه بشدة، الأمر الذي يستدعي تقييم تدابير جبر الضرر على النحو الذي يحقق جبر الأضرار ويخدم التنمية.

إضافةً إلى ما سبق ذكره، تم كذلك إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة سنة 2013، بعدما تم سن قانون العدالة الانتقالية؛ للكشف عن خروقات الماضي، تقديم جبر للضحايا، والمحاسبة الجنائية عن الجرائم

(*) تُعرَّف العدالة الانتقالية بأنها: الآليات القضائية وغير القضائية المرتبطة بالتحقيق في تجاوزات الماضي، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، من خلال محاكمات الأفراد، التعويض، تقصي الحقائق والإصلاح الدستوري. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، " سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع". نيويورك، 23 أوت 2004، ص 6.

(1) حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص 13.

الجسيمة، وهي تتألف من لجنة: البحث والتقصي، جبر الضرر ورد الاعتبار، حفظ الكرامة الوطنية والمرأة. ومنذ تأسيسها إلى غاية ماي 2015 استقبلت الهيئة 12 ألف شكوى[1].

لكن قانون المصالحة الاقتصادية والمالية[*]– المشار إليه سابقا والذي أثار جدلاً واسعاً– من شأنه أن يلغي عدة اختصاصات لهيئة الحقيقة والكرامة،لاسيما تلك المتعلقة بمحاسبة المتورطين في قضايا الفساد.

ضِمن نفس السياق، ظهر فريق يرى بأنه قانون سيعزز المصالحة التي أصبحت ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الاستثمارات التي تحتاجها تونس ولمواجهة أزمة البطالة، من أنصاره رئيس الجمهورية (السبسي) الذي صرَّح بأن تونس بحاجة لمثل هذه المصالحة، قصد تحقيق الانتعاشة الاقتصادية، وأن الوقت حان لتجاوز الماضي وأن الملاحقات القضائية بتهمة الفساد والجرائم الاقتصادية ستؤدي إلى عرقلة تقدم تونس[2]. بينما يرى فريق آخر أن هذا القانون سيعرقل مسار العدالة الانتقالية وسيعمل على تكريس الإفلات من العقاب، وأنه لا بد من المُضِي في المحاسبة ثم المصالحة.

يمكن القول أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها تونس، يعتبر هذا القانون مناسبًا إذا ما استُغِلت الأموال المُسترجعة في تمويل البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية، لكن ينبغي أن تكون هناك إجراءات صارمة في حال تكرار التورط في قضايا الفساد من طرف الذين استفادوا من تدابير القانون، بعدما تم إعطاء فرصة لهم ولم يتم استغلالها.

أما فيما يخص العدالة الجنائية، فقد صدرت مذكرة توقيف دولية ضد (بن علي)، إلا أن الحكومة التونسية لم تبذل جهوداً كافية لاسترجاعه من السعودية ومحاكمته، كما تمت محاكمته غيابياً بالإضافة إلى 22 من كبار المسؤولين أمام المحكمة العسكرية في (الكاف) في جوان 2012 على خلفية قتل المتظاهرين أثناء الاحتجاجات، وحُكم عليه بالسجن المؤبد، وكذلك حكمت عليه المحكمة العسكرية الدائمة في تونس العاصمة لمدة عشرين سنة بتهمة التحريض على استعمال الأسلحة وإثارة الفتنة. ومن الملاحظات التي قدمتها المنظمة المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان (Human Rights Watch) على

---

[1] تقرير ريم القنطري، "تونس في مرحلة انتقالية تقييم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة " تونس، [د.ت.ن]، ص ص 1– 5.

[*] اعتبر بعض المعارضين أن قانون المصالحة يعتبر خرقا (للفصل 148) من الدستور الذي أكد على الالتزام في تطبيق العدالة الانتقالية، وهو ما دفع هيئة الحقيقة والكرامة إلى اللجوء إلى اللجنة الأوروبية للديمقراطية الموجودة بمدينة البندقية بتاريخ أكتوبر 2015، والتي بدورها لم تر أي تعارض بين قانون المصالحة الاقتصادية وعمل الهيئة التي يناط بها التخصص في انتهاكات حقوق الإنسان. حمادي الرديسي، **مرجع سابق**، ص 14.

[2] تقرير ريم القنطري، **مرجع سابق**، ص 2.

العدالة الجنائية عمومًا ومحاكمة الرئيس السابق (بن علي) خصوصاً؛ هو ترأس وزير الدفاع المجلس الأعلى للقضاة العسكريين، الأمر الذي يُثير شكوكاً حول استقلالية هذه المحاكم، وكذا غياب أحكام قانونية خاصة بالمحاكمات الغيابية في مجلة الإجراءات الجزائية، كما أشارت المنظمة إلى أنه بعد تعيين محكمة (الكاف) محاميًا للدفاع عن (بن علي) لم يشارك في جميع الإجراءات المتعلقة بالمحاكمة[1].

وعليه فالعدالة الجنائية في تونس تشوبها بعض الاختلالات تستوجب مراجعتها لضمان استقلالية القضاء العسكري خصوصاً، وتحقيق العدالة الانتقالية؛ عبر مواجهة انتهاكات الماضي لضمان عدم تكرارها في المستقبل.

3- **الأمية:**

حسب ما كشف عنه وزير الشؤون الاجتماعية؛ فقد ارتفعت نسبة الأمية لأول مرة منذ الاستقلال فبعدما كانت 18.2 % سنة 2010 أصبحت تقدر حاليا (2018) بـ: 19.1 %، وهذا راجع للانقطاع المبكر عن الدراسة، بسبب العوامل الاقتصادية من غلاء للمستوى المعيشي، إضافةً إلى انتشار التعليم الخاص[2].

فبعدما راهنت تونس بعد الاستقلال على التعليم – خصوصاً في فترة حكم (بورقيبة) – بهدف تحديث المجتمع، برز خطر الأمية على المجتمع التونسي الذي يحتاج إلى الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم، ليتمكن من قيادة تونس نحو التطور والرقي.

---

(1) هيومن رايتس واتش، " تونس: الأحكام الصادرة في بن علي تشوبها بعض العيوب". متحصل عليه من:
https://www.hrw.org/ar/news/2012/07/05/246863
بتاريخ: 2018/09/26.

(2) منال المبروك، " نسبة الأمية في تونس ". متحصل عليه من:
https://goo.io/H8p9Oi
بتاريخ: 2018/09/17

رابعا: التحديات الأمنية

أدىّ اغتيال المعارضين (بلعيد) و(البراهمي) إضافةً إلى الأحداث الأمنية اللاحقة – في ظل الحركات الاحتجاجية التي ما لبثت في الظهور في مرحلة ما بعث الحراك الشعبي– إلى بروز العامل الأمني كأحد أبرز العوامل المهددة لاستقرار تونس، فقد جعل منه يبدو في بعض الأحداث خاصة الاغتيالات السياسية للمعارضين باعتبارها أصل الأزمة، وأن العوامل الأخرى مجرد انعكاس للعامل الأمني.

فلا يزال خطر تهديد الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة يهدد استقرار تونس ويؤثر سلبا على أداء الحكومات، فحسب ما تشير إليه وزارة الداخلية التونسية أنه تم تسجيل 1808 قضية إرهابية، وإحالة 3017 مشتبها فيه بالإرهاب على القضاء سنة 2014[1]. فيما لا تزال كذلك محاولات اختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية لإضعافها لاسيما من طرف تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم أنصار الشريعة، مثل: عملية استهداف مدينة (بن قردان) – التي تقع في أقصى الجنوب الشرقي – من طرف مجموعات مسلحة تتكون من تونسيين ينتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية يوم 7 مارس 2017؛ حيث نفذت هجمات متزامنة على منطقتي الحرس والأمن الوطنيين، ثكنة الجيش الوطني، لتخلف مقتل 49 قتيل[2].

وهو ما يخلق تحديا كبيرا على الحكومة لتطوير السياسة الأمنية وأجهزتها الفنية والاستخباراتية، لمواجهة الهجمات الإرهابية قبل حدوثها، والجريمة المنظمة وكذا أعمال العنف السياسي التي تستهدف قيادات سياسية بارزة، لِما لذلك من انعكاسات خطيرة على الاستقرار السياسي، لذا تونس بحاجة إلى موارد مالية ودعم إقليمي ودولي لحماية الحدود مع الدول المجاورة لمنع تدفق السلاح من ليبيا، والحد من حركة الجماعات الإرهابية، في ظل معضلة عدم كفاية الإجراءات الأمنية بمفردها لمواجهة هذه الجماعات.

كما يستدعي تنامي التهديدات الإرهابية رسم استراتيجية أمنية/ثقافية للوقاية من الإرهاب والتطرف، ونشر ثقافة الاعتدال، التسامح وإعادة إدماج ضحايا الجماعات المتشددة في المجتمع بدل إقصائهم.

---

[1] أنور الجمعاوي، الحكومة الائتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات. **مرجع سابق**، ص 18.

[2] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، **بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2016، ص ص 1، 4.

لاسيما وأن أكبر عدد من الأفراد الذين انظموا إلى الجماعات الإرهابية في العراق وسوريا قدموا من تونس – حسب معهد الاقتصاد والسلام - حيث بلغ عددهم سنة 2015 خمسة آلاف فرد[1].

ومن بين عوامل ذلك؛ تهميش النخبة السياسية الحاكمة في مرحلة ما قبل 2011 للتعليم الديني؛ حيث فرضت العديد من الضوابط الأمنية على المساجد، لتجد الجماعات المتشددة دينيًا فرصتها للظهور بعد الحَراك الشعبي وتولي نخبة سياسية ذات توجه إسلامي السلطة (حركة النهضة)، لتسعى إلى نشر أفكارها وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها.

ففي فترة وجيزة بعد 2010 نشأت رياض قرآنية للأطفال، يتم فيها تلقين الفكر المتشدد بصفة عامة، والفكر الجهادي بصفة خاصة، ومنها من لم يكن ينشط في إطار قانوني كأنصار الشريعة، كما كان يتم تجنيد الشباب لصالح التيارات المتشددة عبر شبكة من الجمعيات الخيرية الدعوية منها جبهة الجمعيات الإسلامية – التي تمت مساءلتها قانونيا بعد 2014– وتنظيم ندوات فكرية لاستقطاب الشباب للعمل الجهادي، بالإضافة إلى أشكال أخرى للاستقطاب كانت تنظمها أنصار الشريعة أمام الثانويات، المعاهد والكليات، أين تتم دعوة الشباب لسماع خطاب مسؤولي التنظيم الذين دعوا إلى إقامة دولة الخلافة، وتكفير الديمقراطية، الحداثة ومحاربة الغرب، ومن آثار ذلك طلب 12 ألف شخص السفر إلى سوريا في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015 [2].

وإن كانت تونس تشهد الآثار طويلة المدى للاختلالات التي عرفتها علاقة النخبة السياسية الحاكمة بالدين، فإن عوامل بروز ظاهرة التطرف ليست منفصلة عن الظروف السوسيواقتصادية؛ حيث استغلت الجماعات المتطرفة ضغوطات الواقع المعيشي لنشر أفكارها خصوصاً لدى فئة الشباب.

ونتيجة الإجراءات المتخذة للوقاية من التهديدات الإرهابية، تواجه النخبة السياسية تحدي ضغط المنظمات الدولية التي تكشف من خلال تقاريرها للرأي العام – سواء المحلي أو الدولي– انتهاكات حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب، مما يخلق معضلة التوازن بين إجراءات مكافحة الإرهاب دون ارتكاب مخالفات تمس بحقوق الإنسان وكرامته، كي يصبح الجهاز الأمني جزءً من المعادلة الديمقراطية.

---

[1] Report the Institute for Economics and Peace, **op.cit**, p 46.

[2] علية علاني، "مستقبل الإسلام السياسي في تونس المسار والمآلات". في مؤلف: **تونس الانتقال الديمقراطي العسير**. تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص ص 211– 215.

وكمثال على هذه الضغوط؛ منظمة العفو الدولية التي كشفت في تقاريرها أن قوات الأمن خلال حالات الطوارئ انتهكت حقوق الإنسان باعتقال الأشخاص بطريقة تعسفية تتسم بالتمييز، وتقييد حقهم في التنقل، وإخضاعهم لعمليات مداهمة متكررة لمنازلهم وتفتيشها دون إذن قضائي، وانتهاك الحظر المطلق للتعذيب[1].

إن هذه التحديات الأمنية على المستوى الداخلي، الإقليمي والدولي تفرض على النخبة السياسية الحاكمة إيلاء أهمية لإصلاح المؤسسة الأمنية، لِما لها من دور في بناء الثقة بين المواطن والسلطة، وباعتبارها كذلك أصبحت فاعلا رئيسياً لتعزيز الديمقراطية.

[1] تقرير منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق**، ص 46.

المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الاستقرار السياسي

إن تحقيق الاستقرار السياسي في ظل التحديات التي تعرفها تونس اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، أمنياً وثقافياً، يتطلب من نخبها السياسية إيجاد حلول عاجلة عبر تقديم الضمانات القانونية وتوفير أطر مؤسساتية وكذلك اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية، وهذا المبحث عبارة عن ميكانيزمات مقترحة لمواجهة النخب السياسية مختلف التحديات المعرقلة لتحقيق الاستقرار السياسي في تونس.

أولا: الآليات القانونية

يتطلب عرض ميكانيزمات تعزيز الاستقرار السياسي التطرق في البداية للآليات القانونية باعتبارها آليات تعمل على توفير أساس قانوني لتجسيد الآليات المؤسساتية والإجرائية الداعمة له، فرغم أن تونس قطعت أشواطاً متقدمة في مجال الحقوق والحريات وإرساء دولة القانون والمؤسسات، إلا أنه ثمة بعض الاختلالات التشريعية ينبغي تصحيحها، ومن بين المقترحات بخصوص هذا الإطار يوجد:

1- مراجعة المنظومة القانونية للعدالة الانتقالية:

توجد بعض الملاحظات المتعلقة بالعدالة عموماً والعدالة الانتقالية خصوصاً، والتي من شأنها تقويض العدالة الانتقالية في تونس لاسيما وأن قانون العدالة الانتقالية في بعض جزئياته تَخلله فراغ تشريعي يخص المساءلة، المحاسبة وجبر الضرر.

فالمحاكم العسكرية تُمثل الهيئة المختصة في النظر للقضايا المتعلقة بسلوك الشرطة، لذلك أُحيلت لها القضايا المتعلقة بالانتهاكات التي جرت خلال أحداث الحراك الشعبي، لكن بما أن تعيين القضاة يتم من طرف مجلس عسكري يرأسه وزير الدفاع، هذا الذي يطرح إشكالية حياد قضاء المحاكم العسكرية. لذا تستدعي الضرورة حياد هذه المحاكم العسكرية؛ من خلال إلغاء رئاسة وزير الدفاع للمجلس العسكري، وانتخاب رئيسه من بين أعضاء المجلس، وهكذا يتم ضمان عدم تدخل السلطة التنفيذية في أحكام القضاء العسكري.

ومن ناحية أخرى فقد نصّ (الفصل 08) من القانون المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية المؤرخ في: 24 ديسمبر 2013 على استحداث دوائر قضائية متخصصة بالمحاكم الابتدائية تتولى مهمة النظر في القضايا المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان كالقتل العمد، التعذيب، الاختفاء القسري وكذا تزوير الانتخابات

والفساد المالي[1]. لكن المُشرع لم يحدد عدد الدوائر المتخصصة والفترة الزمنية لعملها، وكذا علاقة هذه الأجهزة القضائية مع هيئة الحقيقة والكرامة باعتبارهما يشتركان في سعيهما تحقيق نفس الهدف (العدالة الانتقالية)، لذا تبرز ضرورة توضيح هذا القانون أكثر لضبط إطار اختصاصاته وكذلك فترة عمله.

أما فيما يخص جبر الضرر، والذي أكّد عليه (الفصل 11) من نفس القانون من خلال أنه: "نظام يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج، ويمكن أن يكون فرديا أو جماعيا ويأخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والنساء والأطفال والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة" [2].

غير أن القانون لم يحدد معايير موضوعية واضحة لاحتساب التعويضات المقدمة لجبر الضرر، مما يُقوِّض مبدأ التكافؤ والمساواة في المعاملة، وهو ما أكدته الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية من خلال إجرائها سبر آراء بعض المستفدين من جبر الضرر في مدينة (قفصة) سنة 2014؛ حيث تبين أن 87% من هؤلاء المستفدين غير راضين عن جبر الضرر الذي تلقوه[3]. مما يتطلب التفصيل أكثر في المعايير التي على أساسها يتم منح التعويضات المادية لضمان الرضا عن جبر الأضرار وعدالته.

2- تعديل قوانين مواجهة العنف السياسي:

أدى استخدام السلطة لإجراءات الطوارئ – وحتى خارج إطار جهودها لمكافحة الإرهاب في بعض الأحيان – إلى انتهاك الحقوق الإنسانية، رغم تأكيد الدستور في العديد من فصوله على حقوق الإنسان وحرياته. ولضمان تحقيق ذلك التوازن ما بين مواجهة العنف السياسي عموماً والإرهاب خصوصاً وبين الضمانات القانونية المتعلقة بالحقوق والحريات التي نصّ عليها الدستور من أجل حماية الممارسة الديمقراطية، يُمكن ضمان الآتي[4]:

أ- وضع تعريف واضح للمعايير التي يخضع على أساسها الأفراد لإجراءات الطوارئ، بما في ذلك من تفتيش المنازل أو أوامر تحديد الإقامة.

---

[1] الجمهورية التونسية، " القانون رقم 13-53 المتضمن إرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها"، **الرائد الرسمي**، العدد 105. المؤرخ في: 31 /12/ 2013، ص 4335.

[2] **المرجع نفسه**، ص 4336.

[3] تقرير ريم القنطري، **مرجع سابق**، ص 10.

[4] تقرير منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق**، ص ص 47، 48.

ب- ضمان أن تكون القيود المفروضة في حالة الطوارئ محددة بالقانون ومؤقتة، وتتفق مع مبدئي الضرورة والتناسب.

ج- وضع تعريف واضح للمبرر القانوني لاستخدام الأمر المتعلق بمراقبة الحدود[*]، والمعايير القانونية التي قد يخضع الأفراد على أساسها لمثل هذا القانون.

د- ضمان الحصول على إذن قضائي قبل إصدار أو تنفيذ أي قرار بإخضاع أي فرد لإجراءات التفتيش أو تحديد الإقامة، مع ضرورة أن يشمل هذا الحق الاستئناف أمام القضاء.

3- الدعم القانوني لحظوظ المشاركة السياسية للشباب:

من بين الميكانيزمات المشجعة على المشاركة السياسية للشباب دعم عضويتهم في الأحزاب السياسية، لكن مشروع قانون تنظيم الأحزاب السياسية لم يُولِ أهمية لهذا الموضوع[1]، لذلك من الضروري في هذه المرحلة وضع شرط رئيسي لتأسيس الأحزاب السياسية يتمثل في احتواء -على الأقل - ربع $\left(\frac{1}{4}\right)$ قائمة الأعضاء المؤسسين للحزب السياسي على الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 35 سنة، مع ضرورة تموقع بعضهم في المستويات العليا للتنظيم الحزبي، لمنح الترخيص لذلك الحزب السياسي.

إن أهمية وجود فئة الشباب ضمن هذه القوائم له انعكاسات سياسية إيجابية في التأثير على صنع القرار السياسي؛ من خلال تنمية تواصل الشباب مع النخبة السياسية الحاكمة، وفي تحفيز الشباب الآخرين على المشاركة السياسية عن طريق التصويت في الانتخابات، الاهتمام بمتابعة الأمور السياسية ومناقشتها، حضور المؤتمرات السياسية، الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

4- سن قانون لاحتواء الإرهابيين:

ظهرت مبادرة لسن قانون التوبة، لكنها لم تتجسد بسبب الرفض الذي لاقته خاصة من طرف الاتحاد العام التونسي للشغل الذي أكّد في بيانه بخصوص هذا الموضوع على أن عملية تسفير الشباب التونسيين والتونسيات إلى بؤر التوتر في المنطقة العربية شكّلت أكبر الجرائم الجماعية التي مُورست خلال هذا

---

[*] أمر يُمكن وزارة الداخلية من مراقبة تنقل الأشخاص المشتبه بتهديدهم الأمن القومي لتونس.

[1] مركز تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون، "مسودة مشروع قانون أساسي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية وتمويليها". متحصل عليه من: https://legislation-securite.tn/ar/node/56910

بتاريخ: 2018/11/13.

العقد في تونس؛ حيث أفرزت عملية التسفير حالة من عدم الإنسانية، وأن قانون التوبة يعتبر تطبيعًا مع الإرهابيين، وهو ما يعني التنكُّر لضحايا الإرهابيين وتغطية الانتهاكات التي مارسوها، لذلك فإن قانون الإرهاب يمثل الإطار الأنسب لمعالجة هذه الظاهرة [1].

لكن بما أن تونس احتلت المراتب الأولى فيما يخص عدد الإرهابيين الذين غادروها نحو الدول العربية التي تعرف اللااستقرار الأمني، كان احتواء الإرهابيين التائبين من خلال سن قانون يعفي عنهم – لتحقيق المصالحة الوطنية – أمرًا ضروريًا، شريطة الحرص على إيجاد الضمانات القانونية التي تنص على أنه بالعودة لارتكاب الجرائم الإرهابية سيترتب عن ذلك عقوبات قاسية.

فتنامي ظاهرة الإرهاب يدفع لمكافحة هذه الظاهرة بمختلف الآليات لتقليصها، وإن كانت هذه الآلية القانونية لن تقضي عليها نهائيًا، لكنها ستقلل منها بشكل أو بآخر ومن تداعياتها السلبية على المستوى الأمني، الاقتصادي، السياسي والثقافي.

5- تعزيز حماية الصحافيين:

قدّم المشرّع الضمانات القانونية المتعلقة بحرية الصحافة الطباعة والنشر من خلال المرسوم رقم 115 الصادر سنة 2011 منها: حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومة، وحمايتهم من الضغوطات والتهديدات الجسدية أو المعنوية نتيجة ممارستهم لهذه الحقوق، وكذا نشر الدوريات المطبوعة دون إذن مسبق مع احترام إجراءات التصريح قبل أول إصدار[2].

لكن حرية التعبير التي أكّد عليها دستور سنة 2014، والاحتراف الإعلامي يتطلب المزيد من الضمانات لحماية الصحفيين من التعرض للمضايقات أو الترهيب أو الاعتداء على سلامتهم الجسدية أثناء ممارستهم لمهنتهم من أي جهة كانت، في هذا الصدد ينبغي للقضاء أن يقوم بدوره في إنصاف الصحفيين الذين يقومون برفع قضايا ضد المعتدين عليهم ومحاسبتهم مهما كان موقعهم السياسي أو المالي، وبالمقابل لابد من التركيز على عدم الإفلات من العقاب والتشديد أكثر على التجاوزات التي

---

[1] الاتحاد العام التونسي للشغل، "بيان الاتحاد ضد قانون التوبة ومع محاسبة الإرهابيين". متحصل عليه من:
https://goo.io/vtl88L
بتاريخ: 2018/10/06.

[2] الجمهورية التونسية، " المرسوم رقم 11-115 المتضمن حرية الصحافة والطباعة والنشر"، **الرائد الرسمي**، العدد 84. المؤرخ في: 04 /11/ 2011، ص 2561.

تتعلق بتظليل الرأي العام عبر نشر أخبار زائفة أو نشر مادة إعلامية تدعو إلى العنف، التفرقة وتهدد النظام العام لاسيما في ظل الصراعات الأيديولوجية بين النخب العلمانية والإسلامية.

6- تعزيز منظومة الرقابة على التمويل الأجنبي للمجتمع المدني والأحزاب السياسية:

إن (الفصل 34) من المرسوم الرئاسي رقم 88 الصادر سنة 2011 المتعلق بالجمعيات حدَّد موارد الجمعيات في: اشتراكات الأعضاء، المساعدات العمومية، التبرعات والهبات والوصايا وطنية كانت أو أجنبية، العائدات الناتجة عن ممتلكات الجمعيات ونشاطاتها ومشاريعها[1]. فالمرسوم أجاز التمويل الأجنبي، مما يُؤثر على أهم معيار لفعالية منظمات المجتمع المدني المتمثل في الاستقلالية، ويُشكل خطورة على الاستقرار السياسي في تونس لارتباط هذا النوع من التمويل – في بعض الأحيان- بظاهرتي الإرهاب والفساد عبر تمويل الإرهابيين أو تبييض الأموال، كما أنه يُمثل مدخلا للهيمنة الثقافية، إضافةً لكونه وسيلة لاستغلال منظمات المجتمع المدني لأغراض سياسية وتنفيذ أجندات خفية، لذا فالاكتفاء بمجرد إفصاح الجمعيات عن التمويلات الأجنبية غير كافٍ لضمان شفافيتها.

ونظراً لكون محدودية التمويل أهم تحدي لمنظمات المجتمع المدني في تونس، بالإمكان الاستفادة من التمويل الأجنبي مع تحديد القيمة القصوى لهذا التمويل، لكن يجب تقنين الرقابة والتحقيق في مصدر هذا التمويل، وإشراك الأجهزة القضائية في ذلك إضافة إلى البنك المركزي، مع معاقبة الجمعيات التي تتلقى تمويلا أجنبياً بطرق غير شرعية.

وتجدر الإشارة إلى أن خطورة التمويل الأجنبي وتأثيره في مواقف الأحزاب السياسية وكذا محدودية مواردها المالية دفعت المشرِّع في (الفصل 33) من مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية إلى حجر الأحزاب السياسية التي تتلقى تمويلا أجنبياً، واقتصار تمويلها بموجب (الفصل32) من المسودة على اشتراكات المنخرطين، الإيرادات المتأتية من ممتلكات الحزب ونشاطاته، القروض التي لا يتجاوز مبلغها 300 ألف دينار تونسي مع تدعيم الموارد المالية للحزب بالتمويل العمومي من الدولة[2].

---

[1] الجمهورية التونسية، " المرسوم رقم 11-88 المتضمن تنظيم الجمعيات"، **الرائد الرسمي**، العدد 04. المؤرخ في: 09/30/ 2011، ص 1999.

[2] مركز تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون، **مرجع سابق**.

إن الضمانات القانونية المقترحة لتعزيز الاستقرار السياسي من جهة، وتفعيل أداء النخب السياسية من جهة أخرى، تتطلب تضافر جهود العديد من الفواعل لذلك مثل: نواب مجلس الشعب، أعضاء الحكومة، الهيئات القضائية، الخبراء الدستوريون، الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بغرض ضمان دستورية القوانين والسعي لترسيخ دولة القانون.

ثانيا: الآليات المؤسساتية

تبرز ضرورة قيام النخبة السياسية الحاكمة وبدعم من النخبة السياسية غير الحاكمة إنشاء مجموعة من الأطر المؤسساتية التي تتولى مهمة إيجاد حلول دائمة لمشكل البطالة، تدني المستوى المعيشي، اللاتوازن التنموي، عزوف الشباب عن المشاركة السياسية والخلافات الحزبية، وتتمثل هذه الهيئات في الآتي:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتميز مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبية؛ إذْ يختلف من دولة إلى أخرى – حسب درجة النمو الاقتصادي بها – ومن قطاع إلى آخر – في نفس الدولة – متخذةً هذه المفاهيم معايير كمية (أهمها: حجم العمالة ورأس المال) وأخرى نوعية (منها: المعيار التنظيمي وحصة المؤسسة في السوق) لتحديد معناه.

الجدول رقم (06): تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار عدد العمال

الوحدة: عامل

الدول	المؤسسات الصغيرة	المؤسسات المتوسطة
تركيا	49-10	199 -50
الأردن	49-10	249 -50
تونس	49-10	99 -50

المصدر: يحيى عبد القادر، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة". **رسالة ماجستير**، (قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، 2011-2012)، ص 55.

يعد معيار حجم العمالة أبسط معيار لتحديد هذا النوع من المؤسسات باعتباره معيارًا ثابتًا لا يتغير بتغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم...إلخ، ومن السهل جمع المعلومات حوله والمقارنة بين الدول والقطاعات في هذا الخصوص.

ونظرا لما تعانيه تونس من تحدي البطالة، خلق مصادر الثروة وانخفاض نسبة الطبقة الوسطى، يعتبر دعم وترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة آلية فعالة لمواجهة هذه التحديات. وفي هذا السياق يرى (بيتر داركر) (Peter Drucker) [*] أن: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تُمثل العامل المحفز الرئيسي لتطوير الاقتصاد، فهي تساهم بشكل كبير في تجسيد أهداف أي اقتصاد وطني ليصبح دعامة للتقدم السوسيواقتصادي" [1]. فطرح هذه الآلية يعود للآثار الناجمة عنها على صعيد المؤسسة، اقتصاد الدولة والمجتمع؛ فهي تستمد أهميتها من:

أ- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل: تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في عملية التنمية؛ لأن احتياجاتها قليلة وتأثيرها الاقتصادي مهم، فهي تساهم بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات في إسبانيا لسنة 1999 قرابة 99.5% ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي بلغت 64.3%، أما نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمال فقُدرت بـ: 63.7% [2]، وبالموازاة مع ذلك فهي تعمل على إعادة إدماج العمال المسرّحين لظروف اقتصادية، الأمر الذي يسمح باستغلال الكفاءات والخبرات، مما يقلل من نسبة البطالة [3]. وبالتالي ستستفيد منها تونس في تحسين المستوى المعيشي، وفي التقليص من نسبة البطالة لاسيما وأنها لا تتطلب المهارات الفنية ولا رأس المال الكبير والمباني الضخمة بكامل تجهيزاتها مقارنةً مع المؤسسات الكبرى.

ب-التصدير: حسب إحصائيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هذا النوع من المؤسسات له أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، إذْ يُمثل نسبة ما بين 25% و35% من مجموع صادرات المنتجات المصنعة، فمثلا: نسبة مساهمتها في الولايات المتحدة الأمريكية 70% من

---

[*] مفكر أمريكي، لُقِّب بالأب الروحي للإدارة، له عدة إسهامات في وضع أسس هذا العلم منها: مفهوم الشركة دراسة لشركة جنرال موتورز ومؤلف الإدارة المهام، المسؤوليات والتطبيقات.

[1] Cibela Neagu, « The Importance and Role of Small and Medium Sized Busineses ». **Theoretical and applied Economics review**. Vol 18 .N° 608 . Autumn 2016, P 332.

[2] يحيى عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص 63، 64.

[3] آيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود ". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. العدد 06. [د.ت.ن]، ص 275.

إجمالي صادراتها[1]. لكن يبقى نقص معرفة آليات التسويق المحلي والدولي، في ظل الافتقار إلى المعلومات اللازمة حول أسواق التصدير الممكنة من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية.

ج- التنمية المحلية: لهذه المؤسسات عدة ميزات، إضافةً إلى صغر حجمها، قدرتها على الانتشار الجغرافي بين المناطق والأقاليم، والاعتماد عليها في كل القطاعات الاقتصادية؛ كالمهن الحرة الحرفية، صناعة المنسوجات، الألبان إنتاج الخضر والفواكه، ورشات إصلاح العتاد الفلاحي، أشغال البناء والتعمير...الخ[2]. الأمر الذي له انعكاس على تحقيق التوازن التنموي في تونس وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين المناطق، مما يساهم في عدالة التنمية الاقتصادية.

د- تحفيز المنافسة: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق اقتصاد أكثر تنافسية من ناحية الأسعار، الإنتاج والفعالية، فدون هذه المؤسسات ستحتكر المؤسسات الكبرى – والتي بدورها بحاجة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة التي توفرها بشكل أفضل- معظم الأنشطة الاقتصادية [3].

بناءً على ما سبق ذكرُه، تتضح أهمية استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس، والتي تتطلب من النخبة السياسية الدعم من خلال[4]:

- تطوير الجهاز المصرفي وتنويع اختصاصاته.
- تشجيع التمويل عن طريق خلق آليات تُمكِّن البنوك من الحصول على الضمانات.
- تخفيض الرسوم والضرائب عن هذه المشاريع.
- دعم الحكومة في تسويق منتجات هذه المؤسسات بسبب محدودية رأس مالها.
- إعفاء الموارد الأولية من الرسوم الجمركية.
- إقامة دورات تكوينية لأصحاب المشاريع، لتمكينهم من الاستفادة من تقنيات التسيير والتعرف على خطوات إنجاح مشاريعهم.

---

(1) يحي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص ص 67، 68.

(2) **المرجع نفسه**، ص 59.

(3) Cibela Neagu. **Op.cit**, p 334.

(4) آيت عيسى عيسى، **مرجع سابق**، ص 287.

- استحداث نظام معلوماتي يُمكِّن احتلال هذه المؤسسات مركزا تنافسيا يضمن بقاءها وتطورها.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى ضرورة مراقبة السلطة تسيير هذه المؤسسات – وفق معايير مضبوطة– للوقوف على مدى تحقيق أهدافها بغرض تحسين أدائها ولضمان استمراريتها، من خلال تقييم عملية الإنتاج للشركة عبر[1]:

- التشخيص الوقائي: الذي يتطلب إجراء تقييم لوضعية المؤسسة حالياً بصفة دورية، لتجنب ما قد يحصل من أزمات في بنية الإنتاج والتسيير الإداري، بهدف الكشف المبكر عن نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
- التشخيص العلاجي: يتم اللجوء إلى هذا النوع من التشخيص؛ بسبب حدوث خلل في التسيير الإداري للمؤسسة والاضطراب في نسبة الإنتاجية وفي العلاقات الداخلية والخارجية للمؤسسة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مناخها العام، والتراجع عن الإجراءات التي سببت حدوث اضطراب في بنية الإنتاج أو توتر العلاقات المهنية.
- التشخيص قبل إدخال التغيير: يتم اللجوء إلى هذا النوع من التشخيص حتى لا يقع مسيرو المؤسسة في الأخطاء، الذي من خلاله تتحسن الأوضاع التي تمر بها المؤسسة وتتضح أسباب الأزمات، ومن ثمة رسم استراتيجية للخروج منها.

2- شركات الطاقات المتجددة:

تؤدي الطاقة دورا حيوياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتلبية تطلعات الشعوب في تحقيق مستوى معيشي أفضل، لكن الطاقة التقليدية مثل: الوقود الأحفوري (النفط، الغاز الطبيعي والفحم) تتميز بطابعها الناضب وآثارها السلبية على البيئة، الأمر الذي يدفع نحو الاستفادة من مصادر للطاقة المتجددة(Renewable energy) تخدم البيئة، اقتصاد الدولة، المجتمع والأجيال اللاحقة.

يُقصد بالطاقة المتجددة: "الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس، الرياح، الكتلة الحيوية، الحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المُستخرج من المصادر المتجددة"[2]، هذه الطاقة

---

[1] سعد الحفظاوي، **مرجع سابق**، ص ص 47- 49.

[2] هاني عبيد، **الإنسان والبيئة: منظومات الطاقة والبيئة والسكان**. عمان: دار الشروق، 2000، ص 205.

المتجددة المُستمدة من الظواهر الطبيعية كالشمس، الرياح والمياه تتميَّز بتجددها الدوري والمستمر، المتوفرة في كل مكان على سطح الأرض.

ويمكن توضيح مصادر الطاقة المتجددة في الآتي[1]:

أ- الطاقة الشمسية(Solar Energy): التي تُمثل المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة، فمن خلال استغلال أشعة الشمس يتم توليد الطاقة الكهربائية، تسخين المياه، أو التدفئة، فهذا المصدر من الطاقة يعتبر صناعة عالمية تستقطب رأسمال يُقدر بـ: 12 مليار دولار.

ب-الطاقة الهوائية (طاقة الرياح)(Wind Energy): تُمثل الطاقة المستمدة من حركة الرياح، ويتم استخراجها من تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية، تُستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات.

ج-طاقة الحرارة الجوفية(Geothermal Energy): توجد هذه الطاقة في أعماق الأرض من خلال المياه الساخنة، أو البخار والصخور الحارة، يمكن استخدام هذه الطاقة إضافةً إلى توليد الكهرباء، في التدفئة المركزية، الاستخدامات الزراعية، الصناعية، الأغراض الطبية.

د- الطاقة المائية(Hydroelectricity): حيث تُستخدم حركة المسطحات المائية (الشلالات، السدود، البحار والبحيرات) لتوليد الطاقة الكهربائية بعد إقامة محطات توليد الطاقة عليها.

هـ- طاقة الكتلة الحيوية(Biomass Energy): مصدرها الأساسي المواد العضوية مثل: الخشب، المحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية التي يمكن الاستفادة منها في الحصول على الكهرباء، الحرارة والوقود الحيوي.

إن توفر الإشعاع الشمسي في تونس وكذا طول سواحلها يُتيح الاستفادة من الطاقة الشمسية وطاقة المياه إذا ما تمت الاستفادة من حركة الأمواج، الأنهار والسدود، كما يبقى مجال الاستفادة من الطاقة المتجددة واسعاً إذا ما تم السعي نحو استغلال طاقة الرياح والطاقة الجوفية، مع ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال مثل: البرتغال وألمانيا.

---

[1]محمد طالبي، محمد ساحل، "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا ". **مجلة الباحث**. العدد 06. 2008، ص ص 203-205.

فالبرتغال لا تملك أي مصادر تقليدية للطاقة مثل: النفط والغاز، ولم يكن اقتصادها ناجحًا بسبب موقعها الجغرافي وصغر سوقها المحلي، وبعد أن عانت من عجز ميزانها التجاري – خلال سنوات السبعينيات وفي الأعوام بين 2004 و2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط – عملت الحكومة على تطوير مصادر الطاقة المتجددة باعتمادها على أشعة الشمس، وكذا الأنهار، البحار، والرياح لتصبح هذه المصادر تغطي 52% من حاجة البرتغال للكهرباء، كما سعت إلى تطوير إدارة هذه الطاقة بشكل ذكي، لتتحول بعض الشركات التي تأسست على المستوى المحلي إلى شركات عالمية تستثمر في البرازيل وحتى في بريطانيا[1].

ما يعني أن السعي نحو تأسيس شركات تتولى إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة، سيُساهم في خلق مصادر للثروة في تونس، خصوصاً إذا ما توجهت نحو تصدير الطاقات المتجددة بعد تحقيق اكتفاءها الطاقوي.

هذا بالإضافة إلى المزايا العديدة التي توفرها الطاقات المتجددة؛ حيث تتسم بعدم قابليتها للنفاذ، ومحافظتها على البيئة بعدم إنتاجها أي غازات سامة تتسبب في التلوث البيئي، أما عن فوائدها الاقتصادية فيبرز أهمها في: توفير الطاقة للمناطق الريفية وتثبيت أسعار الطاقة من خلال اعتمادها على رأس مال المستثمر بدلاً من زيادة أو انخفاض أسعار النفط، كما أن للطاقات المتجددة أهمية في توفير فرص العمل[2]؛ فحسب تقرير لجماعة السلام الأخضر المهتمة بشؤون البيئة والمجلس الأوروبي للطاقة أن التحول نحو الطاقات المتجددة سيخلق قرابة 2.7 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030، إضافةً إلى أنها وسيلة لنشر العدالة؛ بين جميع الدول، وبين الأجيال الحالية واللاحقة، وتعتبر اقتصادية في كثير من استعمالاتها؛ كونها تستعمل تقنيات غير معقَّدة – يمكن تصنيعها محليًا– وذات عائد اقتصادي كبير [3].

---

[1] كارلوس زورينو، " الطاقة المتجددة تغطي أكثر من نصف احتياجات البرتغال من الكهرباء ". **مجلة آفاق المستقبل**. العدد 11. جويلية/أوت 2011، ص 21.

[2] Umair Shahzad, « The Importance of Renewable Energy Sources in Pakistan». **Durreesamin review**. Vol 1. N° 3 . July 2015, P 2. Obtained from: https://goo.io/Gr7723 on: 14/10/2018.

[3] نزار عوني اللبدي، **التنمية المستدامة استغلال الموارد البشرية والطاقات المتجددة**. عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015، ص ص 168– 190.

وبالتالي تعتبر هذه الآلية جد مناسبة لمواجهة التحديات الرئيسية في تونس المتمثلة في: خلق الثروة، تحقيق التنمية وتقليص نسبة البطالة لاسيما في ظل المؤهلات الطبيعية التي تتمتع بها في هذا الخصوص.

حيث تُشير إحصائيات اللجنة المغاربية للكهرباء والمعهد الوطني للأرصاد بأنها تتوفر على إشعاع شمسي هام خاصة في الجنوب الذي به أشعة يتراوح متوسطها بين اثنين كيلوواط في الساعة يومياً في المتر المربع في الشمال، وستة كيلوواط في الساعة يوميا في أقصى الجنوب[1]. هذا ما دفع النخبة الحاكمة نحو المبادرة بخلق مشاريع تتعلق بالطاقات المتجددة في ظل التحديات الاقتصادية التي تعيشها إدراكًا منها أهمية هذه المشاريع في مواجهة تونس لأزمتها الاقتصادية.

لذلك ظهرت مبادرة الحكومة وبتمويل ألماني قدره 10.8 مليون دولار لإنشاء أول محطة لتوليد الكهرباء بالاعتماد على الطاقة الشمسية في مدينة (توزر) جنوب شرق تونس في ماي 2018، تَمَثل الهدف منها توليد 30% من التيار الكهربائي في تونس من الطاقة المتجددة، والوصول إلى إنتاج ألف ميغاوات من الطاقة الشمسية بحلول 2020[2].

رغم كون هذه المبادرة إيجابية، إلا أن هذا القطاع لا يزال في حاجة إلى المزيد من الدعم المادي، والتعاون مع الدول الرائدة في هذا المجال بغرض الانتفاع من خبرتها، والاستفادة من المصادر الأخرى للطاقة، ليصبح قطاع الطاقة المتجددة ركيزة حيوية للاقتصاد التونسي.

3- وكالات دعم الاستثمار:

للاستثمار آثار ايجابية تنعكس على الاقتصاد؛ حيث يساهم في زيادة الدخل القومي، رفع مستويات الإنتاج والتصدير، تحقيق الاكتفاء الذاتي، رفع المستوى المعيشي للمواطن والتشغيل، الأمر الذي يدفع نحو دعمه وترقيته خصوصًا الاستثمار الفلاحي والصناعي؛ من خلال استحداث وكالات دعم الاستثمار في كل ولايات تونس تتولى المهام التالية:

---

[1] سامية دحماني، "الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للطاقات الأحفورية في تفعيل التنمية المستدامة في دول المغرب العربي الطاقة الشمسية أنموذجا" ورقة بحث مقدمة في **الملتقى الدولي**"استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول" البليدة، 23-24 أفريل 2018، ص 16.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 18، 19.

أ- توضيح أكثر المنظومات القانونية المتعلقة بالاستثمار والحوافز الجبائية.

ب-تسهيل حصول المستثمرين على القروض.

ج- التنسيق الفعال لترقية الاستثمار.

د- رفع القيود الإدارية عن الاستثمار وتعزيز شفافية المعلومات.

هـ- تسهيل الحصول على العقارات التي تتطلبها الاستثمارات.

و- رقابة المشاريع الاستثمارية بشكل دوري للوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

4-برلمان الشباب:

إن العزوف السياسي عن المشاركة السياسية من طرف الشباب التونسي مردُّه تردي الأوضاع الاقتصادية وفقدان الثقة في المؤسسات السياسية، لذا يستدعي تفعيل دور الشباب في المشاركة السياسية توفير الفرص الوظيفية أمام طاقات الشباب في إطارٍ تتخلله الحرية، تشجيع الابتكار والمشاركة في تحمل أعباء تنمية المجتمع لتنمية قيم المواطنة لدى هذه الشريحة، وهذا عن طريق إنشاء برلمان الشباب.

فالهدف من تأسيس هذا البرلمان يتمثل فيما يلي[1]:

أ- إعداد قيادات شبابية قادرة على ممارسة أدوارٍ ايجابية في البناء الديمقراطي.

ب-نشر الوعي بين الشباب حول التحديات التي تواجههم وكيفية التعامل معها بالاستناد على المصلحة العامة.

ج- احترام مبدأ تكافؤ الفرص، تنمية الخبرات وتأهيل القدرات.

د- احترام قواعد الممارسة الديمقراطية.

هـ- تحريك الأغلبية الصامتة من الشباب، وتفعيل دورها اجتماعيًا، سياسيًا، اقتصاديًا وثقافيًا لتساهم بشكل فعال في بناء الوطن.

---

[1] إسماعيل الحمراوي،" برلمان الشباب العربي... من أجل فضاء تشاركي شبابي عربي". **مجلة الحوار المتمدن**. العدد 2258. 21 أفريل 2008، متحصل عليه من:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132127

بتاريخ: 2018/11/17.

لذلك فإن لبرلمان الشباب دور في تدعيم مظاهر المشاركة السياسية، تنمية قدرات الشباب في التفكير الإبداعي، وتثقيفهم حول أحوال بلدهم من خلال التعمق في القضايا المجتمعية، الأمر الذي يؤهل فئة الشباب كي تصبح فاعلا محورياً في العملية السياسية لتعزيز الممارسة الديمقراطية وعملية التنمية.

في هذا الإطار تعتبر دولة سريلانكا دولة بارزة في إقامة مجلس نيابي وطني للشباب؛ حيث يتكون برلمان الشباب من 335 عضوا، يقوم بانتخابهم 500 ألف عضو في المنظمات الشبابية في مختلف مناطق سريلانكا؛ يعمل هذا البرلمان على متابعة عمل المجلس النيابي الوطني والحكومة، ومن خلال اجتماعهم مرتين كل شهر يناقشون القضايا التي تهمُّهم، حيث يعتبر كبرلمان الظل لأعمال البرلمان الوطني مع إمكانية البرلمانيين الشباب الدخول إلى اللجان النيابية الوطنية واستشارة أعضائها وأيضا التواصل مع الوزراء [1].

استكمالا لما سبق ذكره، فبرلمان الشباب يُمثل تجمع شبابي غير حكومي، هدفه مناقشة مختلف القضايا التي تهمهم – بالاستناد في ذلك على المصلحة العامة– وتُشكل تحديا بالنسبة لهم على صعيد عدة مستويات: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية والأمنية، ووضع حلول لها تُرفع لمجلس نواب الشعب بعد ذلك.

ولتسهيل تأسيس هذا البرلمان، بالإمكان فتح المجال أمام التصويت الالكتروني على المترشحين من الشباب في الفئة العمرية من 18 إلى 35 سنة، لاختيار ثلاثة برلمانيين شباب عن كل ولاية، لمدة سنتين لإعطاء فرصة لعناصر شابة أخرى كي تقوم بتمثيل هذه الفئة في البرلمان بعد نهاية العهدة البرلمانية.

5- مجالس حل الخلافات الحزبية:

بما أن الانشقاقات الحزبية تُمثل تحديًا رئيسيًا للأحزاب السياسية التونسية بمختلف توجهاتها بعد تحدي ضمان تمويل أنشطتها، ينبغي إيجاد آلية لحل الخلافات الحزبية، لتجنب الصِّدَامات بين أعضاء الحزب ومن ثمة التفكك، وهذا يتأتّى من خلال سعي الأحزاب السياسية إلى استحداث مجلس مصغر يتولى مهمة النظر في القضايا الخلافية على مستوى الحزب والتوصل للحلول التوافقية للحد من ظاهرة الانشقاقات الحزبية، على أن يُنتخب أعضاء هذا المجلس من طرف أعضاء المكتب السياسي والتنفيذي

[1] تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية". نيويورك، جانفي 2013، ص ص 7، 58.

للحزب، ويتمتعون بالصفات الضرورية التي تؤهلهم لتولي مهمة الوساطة والتوفيق من كاريزما وذكاء، يترأسه عضو ممن تم انتخابهم يحظى بالإجماع، مع ضرورة انعقاد هذا المجلس بصفة دورية لضمان عدم تطور الخلافات أو في حال بروز قضايا مستعجلة تستدعي انعقاده لتحقيق التماسك بين أعضاء الحزب السياسي، الذي يعتبر مطلبًا رئيسيا لفعالية أداء الحزب السياسي بصفة خاصة، وتحقيق الاستقرار السياسي بصفة عامة.

6- المجالس الأمنية المحلية:

يتكون هذا المجلس من بعض أفراد المجتمع، وأعضاء من الطاقم المدرسي وعناصر الأمن، تتحدد مهمته أساسا في: توعية أفراد المجتمع المحلي بمخاطر الجريمة والانحراف وكذا عقد اللقاءات والندوات لمناقشة مشاكل الحي السكني ومحاولة التعاون الفاعل للقضاء عليها بطرح الحلول التي تساهم في تقليصها ومن ثمة رفعها لصانعي القرار لتجسيدها[1]. أهمية هذه المجالس تتجسد باعتبارها تُوفر إطارا مؤسساتيًا لتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف التي من شأنها المساهمة بأدوار تقي المجتمع من انتشار الآفات الاجتماعية، التطرف والجريمة على مستوى الحي أو البلدية.

ثالثا: الآليات الإجرائية

يتطلب تدعيم الآليات القانونية والمؤسساتية السابق ذكرها، مجموعة من الآليات الإجرائية التي تستهدف العديد من المجالات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الأمنية، الثقافية، والإدارية، يمكن تقسيمها إلى:

1- الآليات الإجرائية المنوطة بالنخب السياسية الحاكمة:

- الإسراع في الاتفاق على أعضاء المحكمة الدستورية؛ باعتبارها هيئة قضائية مستقلة تختص بمراقبة دستورية مشاريع القوانين – بناءً على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو ثلاثين عضوا من أعضاء مجلس نواب الشعب أو رئيسه – إضافة إلى مهمة الرقابة الدستورية

(1) نسرين حمزة السلطاني، " دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والإرهاب ". **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**. العدد 23. أكتوبر 2015، ص 575.

على المعاهدات المعروضة من طرف رئيس الجمهورية أو النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب[1].

- دعم الاستثمارات من خلال العديد من الحوافز البنكية والجبائية عن طريق:
  - تخفيض نسبة الفوائد على القروض.
  - دعم تكاليف اقتناء المعدات.
  - الإعفاء من الرسوم على عملية اقتناء المواد الأولية.
  - تخفيض أسعار الأوعية العقارية.
  - تقليص نسبة الضرائب على أرباح الشركات.
  - التخفيض من الرسوم على القيمة المضافة على بعض الأنشطة الاستثمارية التي تساهم في توفير عدد كبير لمناصب الشغل.
- فرض ضرائب على المواد المستوردة التي لا يحتاجها الاقتصاد التونسي في عملية التنمية كالمواد الفاخرة، والحد من إسناد رخص الاستيراد والمشاريع التجارية للعلامات الأجنبية التي تقوم تونس بإنتاجها، وكذا الحد المؤقت لاستيراد السيارات لمواجهة العجز في الميزانية[2].
- تشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية والحدودية بتدعيم الامتيازات الجبائية لتحقيق التوازن التنموي من جهة، وللتصدي للاقتصاد غير الرسمي (عمليات التهريب) من جهة أخرى.
- ترتيب سليم للأولويات على أساس المصلحة العامة وليس على أساس المصالح الفئوية، مع توضيح السياسات قريبة ومتوسطة المدى – على الأقل – لبعث الاطمئنان لدى الرأي العام على سير الحكومة في الاتجاه الصحيح[3].
- إدراج المعلومات الكاملة المتعلقة بالدين من حيث المبالغ، الأطراف المقرضة، نسبة الفائدة والجدولة لإعطاء صورة واضحة عن واقع المديونية، وتمكين نواب الشعب من مساءلة السلطة التنفيذية حول مدى استغلالها الجيد للقروض الممنوحة لترشيد عملية التداين.

---

[1] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص ص 34، 35.

[2] تقرير علي الشابي، **مرجع سابق**، ص27.

[3] **مقابلة مع**: العجمي الوريمي، **مرجع سابق**.

- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لاسيما فيما يتعلق بالمناصب المنوطة بصنع وتنفيذ البرامج التنموية، مع الحرص على تمتع ذلك الشخص بالخبرة الكافية والتي تقتضي الإلمام بثقافة المجتمع[1].
- تشديد الرقابة على المضاربين؛ لتجنب ارتفاع الأسعار التي تؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن.
- تكثيف التعاون الاقتصادي مع الدول المغاربية – التي تمتلك العديد من المقومات المشتركة– خاصة على مستوى التبادلات التجارية البينية للاستفادة من المزايا الاقتصادية لكل دولة، وجذب الاستثمارات الأجنبية لدعم التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة، التي ستنعكس بشكل إيجابي على الاستقرار السياسي فيها.
- تعزيز التوافق السياسي عن طريق دعم أكبر للشفافية والاعتراف بالآخر المختلف أيديولولجيا أو أولئك الذين يمثلون رموز النخبة السياسية الحاكمة في مرحلة ما قبل 2011، وأيضا الاعتراف بمكامن القصور أو الفشل في السياسات، في ظل إعلاء قيمة التنازلات السياسية والابتعاد عن توظيف الأيديولوجيا في الصراع السياسي لأجل تغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية الضيقة.
- تكثيف الخرجات الميدانية الفجائية للنخبة السياسية الحاكمة للوقوف على ما تم إنجازه من مشاريع تنموية، بتصحيح مسار المشاريع التي تعرف اختلالات في إنجازها. وبالمقابل تثمين المشاريع الناجحة والمُدِرّة للدخل، كما تُمثّل هذه الخرجات فرصة لتنمية التواصل بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين ومعرفة انشغالاتهم لإيجاد حلول لها وكسب ثقتهم السياسية، على أن تكون هذه الخرجات بشكل دوري ولا تقتصر على مناسبات معينة كالانتخابات.
- لمكافحة الفساد يتوجب على الحكومة القيام بـ:

– رقمنة العمليات الحكومية للتصدي لاحتمالات تلقي الرشاوى على كافة المستويات الحكومية؛ بإعادة تنشيط مبادرة تونس الرقمية 2020 التي أطلقها الوزير السابق لتكنولوجيا الاتصال والاقتصاد الرقمي (نعمان الفهري) لرقمنة القطاعين العام والخاص، وتوفير النفاذ للانترنت في كل منزل، وخلق 50 ألف وظيفة في هذا المجال[2].

---

[1] **مقابلة مع:** فاضل بن عمران، **مرجع سابق.**

[2] سارة يركيس، **مرجع سابق.**

- نشر التقارير المتعلقة بقضايا الفساد على نطاق واسع ومناقشتها من طرف المختصين ووسائل الإعلام، دون إهمال الفساد في القطاع الخاص الذي يتم فيه إبرام صفقات ومعاملات لا تخلو من الفساد، مع ضرورة عدم التعامل مع الفساد على أنه يقتصر على الرشوة فهو يشمل كذلك المحسوبية، التهرب الضريبي، التزوير، وأيضاً لا بد من حماية المبلغين عن الفساد والشهود لما لهم من دور في الكشف عنه، لاسيما إذا كان منظمًا في إطار شبكات منظمة تستخدم المنحرفين والمجرمين لترهيب من يهدد مصالحهم[1]، مع لزوم الدعم المادي الكافي لهيئات مكافحة الفساد مثل: الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وأيضا الحرص على تكريم الموظفين الذين يعملون بأمانة ماديًا ومعنويًا تشجيعًا لهم.

- بما أن الاستثمار في التعليم يعد استثمارًا استراتيجيًا لما له من آثار إيجابية طويلة المدى لمختلف مجالات التنمية في الدولة، يستلزم ذلك توفير المخصصات المالية الكافية له مع مراعاة مبدأ عدالة التوزيع في ذلك لكافة مستويات التعليم، وكذا تركيز الاهتمام على محو الأمية باتخاذ مجموعة من الإجراءات تتمثل فيما يلي [2]:

- إنشاء لجنة استشارية وطنية لمحو الأمية تضم العديد من الفواعل من الوزارات المعنية، الشركاء الاقتصاديين، ممثلي المجتمع المدني الناشطين في مجال محو الأمية لبلورة رؤية محو الأمية عبر خطط عمل واقعية ومحددة المراحل منسجمة مع الواقع الثقافي والسوسيواقتصادي لتونس.
- إقامة شبكة من الخبراء تتولى مهمة البحث في قضايا محو الأمية لاقتراح الحلول المناسبة لذلك.
- إنشاء الصندوق الوطني لمحاربة الأمية، ممول من الدولة، القطاع الخاص، المتبرعين، أموال الزكاة والوقف لضمان الإنفاق المالي على برامج التعليم.

- تضمين المناهج الدراسية تنمية الوعي السياسي في مختلف المراحل الدراسية، بغية حث النشء على المشاركة السياسية مستقبلاً.

---

[1] أحمد الورفلي، **مرجع سابق**، ص ص 27-29

[2] منظمة الإيسيسكو ، **رؤية الإيسيسكو الجديدة في مجال محو الأمية**. الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2016، ص ص 40- 42.

- إصلاح المؤسسة الأمنية لتمكينها من التعامل مع المواطن التونسي بطريقة حضارية من جهة، وإعادة بناء ذهنية المواطن ليتعامل مع رجل الأمن بصفته فاعلا مدنياً يضطلع بدور ضمان الاستقرار الأمني ومكافحة الإرهاب حسب ما يقتضيه القانون من جهة أخرى[1]؛ ويتأتَّى ذلك من خلال التبليغ عن كل فعل يهدد النظام العام، وبالمقابل تعامل رجال الأمن مع الحركات الاحتجاجية بطريقة احترافية.

والهدف مما سبق ذكره تعزيز الثقة في رجل الأمن، ومحاولة تجاوز الفكرة اللصيقة به كونه جهاز قمع وحماية مصالح ضيقة؛ لأن العلاقة بين رجل الأمن والمواطن تأثرت سلبًا نتيجة الدولة البوليسية قبل 2011، وما لحقها من إجراءات نتيجة مكافحة الإرهاب بعد هذه الفترة، فخدمة الصالح العام تتطلب أن تستند العلاقة بين الطرفين إلى الاحترام والتعاون كي تكون عاملا لاستقرار تونس على جميع الأصعدة.

- إضافة المناهج الدراسية ذات الصلة بالوقاية من الإجرام والتطرف، هدفها توضيح السبل التي من خلالها يتجنب الشباب الوقوع في الانحراف والتطرف؛ لأنها تساهم في سلامة وصيانة الفكر من الانحراف والخروج عن الوسطية، تعزيزاً للأمن الفكري لدى التلاميذ والطلبة.
- وضع برنامج فاعل لإعادة تأهيل المتطرفين: تُمثل إعادة التأهيل في السجون آلية هامة لمكافحة التطرف، ومن بين الممارسات اللازمة لبلوغ هذا الهدف[2]:
  - تصنيف فعال للسجناء الجدد بالاعتماد على معايير معينة، مثل: شخصية السجين، سجلهم الجنائي وأيديولوجيتهم
  - التأكد من أن كل الموظفين المعنيين بإعادة التأهيل مدربون ومثقفون بطريقة مهنية تُمكنهم من التعامل مع تعقيدات إعادة التأهيل، مع الحرص على تدريبهم لذلك.
  - وضع آليات مراقبة وتحكم في اتصالات السجناء؛ لوجود بعض السجناء من قاموا بالتخطيط وإدارة العمليات الإرهابية داخل السجن.

---

[1] أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق. **مرجع سابق**، ص 26.

[2] المنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب، "مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف". متحصل عليه من:

https://goo.io/YrD8rM

بتاريخ: 2018/11/10.

- دمج علماء النفس والدين في برامج إعادة التأهيل لمعرفة العوامل الدافعة نحو قرارهم الانخراط في النشاط الإرهابي، وللانخراط في حوار شامل يُثير شكوك المتطرفين بشأن آرائهم الخاصة حول استخدام العنف، على أن يكون علماء الدين من نفس الطائفة الدينية التي ينتمي إليها السجين ليكون تأثير علماء الدين أكبر.
- إدماج المتطرفين سابقًا في عملية إعادة التأهيل؛ خصوصًا أولئك الذي أتمُّوا برامج إعادة تأهيلهم، حيث يمكن لشهاداتهم أن تكون دليلا على منافع التغيير، مع ضرورة اختيار المتطرفين سابقًا بعناية.
- دعم الصحة النفسية للمتطرفين؛ من خلال برامج للمهارات المعرفية، دورات التعليم الأساسي، والتدريب المهني، لمساعدتهم على العمل مستقبلا بهدف التقليل من الحاجة للانضمام مجددا إلى الجماعات الإرهابية.
- دمج العائلات في برامج إعادة التأهيل؛ لأنها تلعب دورًا محوريًا في منع عودة السجين إلى الجماعات الإرهابية، حيث سيساعد ذلك الأسرة على تفهم ما يمر به السجين والتعاطف معه، لتصبح أكثر قدرة على توفير بيئة داعمة له.

- توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية اللازمة للمتطرفين فكريًا بعد انقضاء فترة إعادة التأهيل للصعوبات العديدة التي تعيق اندماجهم وسط المجتمع؛ بغرض ضمان عدم عودتهم للتطرف والأعمال الإرهابية، وهذا راجع إما لحاجات مادية، اجتماعية أو حتى لطبيعة شخصياتهم، وهو ما يتطلب دعمهم لاستكمال دراستهم أو توفير سكن لائق ووظيفة لهم، وتشجيع انخراطهم في أنشطة المجتمع المدني لبعث روح التكافل الاجتماعي فيهم.
- مواجهة الإرهاب الالكتروني عن طريق تنظيم مؤتمرات علمية في الجامعات والمراكز البحثية لدراسة آثاره ووضع حلول له، مع ضرورة الحرص على توعية المجتمع بمخاطره وإشراك منظمات المجتمع المدني في ذلك، والتي يتوجب عليها التعاون في هذا المجال؛ من خلال التوعية والإعلام عن المواقع الالكترونية ذات الصلة بالإرهاب والتي تدعو إلى العنف، في هذا الإطار يستلزم تجهيز فرق متخصصة في التحقيق في هذا النوع من الجرائم وتدريبهم على الوسائل الحديثة في مثل هكذا تحقيقات بعد تزويدهم ماديًا بالمعدات والتقنيات المتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2- الآليات الإجرائية المنوطة بالنخب السياسية غير الحاكمة:

- الحد من هيمنة النقابات على القرار السياسي: العمل النقابي كفله دستور سنة 2014 في (الفصول 37/36/35) من خلال تأكيده على حرية تكوين النقابات وحق الإضراب وكذا حرية الاجتماع والتظاهر[1]. إلا أن تنامي تأثير دور النقابات على الشأن السياسي، يدفع إلى ضرورة تقيُّد النقابات – التي تجاوزت أدوارها النقابية إلى السياسية – بالتزام اختصاصاتها الأصلية تجنبًا للصراعات بين النخب السياسية.
- قيام مؤسسات الإعلام بتعقب الفاسدين وفضح ممارساتهم وتنبيه السلطات المعنية بذلك، لتقوم هذه الأخيرة بمتابعتهم قضائيًا لكن هذا يتطلب من وسائل الإعلام التعامل مع هذه القضايا بمهنية تامة؛ من خلال عدم نشرها المعلومات غير الدقيقة، وعدم التعميم في هذه القضايا، لذلك فالمؤسسات الإعلامية مُطَالبة بتقديم دورات تدريبية متخصصة للصحفيين حول طرق المتابعة المهنية والتحري الصحفي حول قضايا الفساد [2]، فباعتبارها أحد المصادر الرئيسية للمعلومة، لوسائل الإعلام دور محوري في مكافحة الفساد إذا ما توافرت لها الحرية، وتمتعت بالاستقلالية، والتزمتْ بالمسؤولية الأخلاقية في المراقبة والتوعية.
- تعزيز منظمات المجتمع المدني للشفافية من خلال: إعدادها التقارير، التوعية بمخاطر الفساد وسبل منعه والمشاركة في صياغة الأنظمة والتشريعات المتعلقة بهذه الظاهرة، لضمان تنسيق الجهود في مواجهته.
- لدعم المشاركة السياسية للشباب لابد من السعي إلى ذلك منذ الصغر؛ فعلى مستوى الأسرة؛ يتوجب دعم ثقافة الحوار بين الأولياء وأبنائهم وتنشئة الأطفال على التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار. أما على مستوى المدرسة؛ بغرس روح المواطنة لدى النشء وإشراك الشباب في اتخاذ القرار في الوسط المدرسي، ولابد لوسائل الإعلام أن تساهم في هذا الصدد من خلال تغطية أنشطة الشباب في الحياة العامة والتعريف بالقيادات الشبابية، وكذا تمكين هذه الفئة من التعبير عن مواقفها من الأحداث الوطنية والدولية في وسائل الإعلام. وعلاوةً على ذلك فمنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية إشراكهم في الحياة العامة والسياسية؛ من

---

[1] الجمهورية التونسية، دستور 2014. **مرجع سابق**، ص 9.

[2] كايد كريم الركيبات، **الفساد الإداري والمالي مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته**. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013، ص 220.

خلال تشجيع إدماج الشباب في الهيئات العليا لهذه المنظمات، ودعم فروع الشباب في هذه التنظيمات، مع إمكانية تشجيع الشخصيات العامة من رياضيين وفنانين على الانخراط في الأنشطة الجمعياتية وتبني قضايا مجتمعية للمساهمة في استقطاب المراهقين والشباب[1].

- قيام الجمعيات بالأنشطة الاقتصادية والمشاريع الهادفة لضمان تمويلها، مثل: الأنشطة المرتبطة بالصناعات التقليدية، أو الخاصة بالمهارات النسائية في مختلف المجالات، فالطابع غير الربحي للجمعيات لا يمنعها من ممارسة أنشطة اقتصادية وأعمال تجارية غرضها تحقيق أهداف الجمعية وتغطية المصاريف العامة من إيجار المقرات وشراء الأجهزة...الخ، شريطة أن لا يتم توزيع العوائد المالية لهذه الأنشطة على الأعضاء تحقيقًا لمنافعهم الشخصية.

وفي الأخير يمكن القول أن الآليات الثلاث السابق ذكرها، لا يمكن تجسيدها إذا ما غابت الإرادة السياسية لترسيخ الممارسة الديمقراطية وتحقيق التنمية؛ حيث ستُؤسس هذه الإرادة للعمل التعاوني بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة من جهة، وبين النخب السياسية واللانخبة من جهة أخرى في ظل تواصل دائم يهدف لخدمة المصلحة العامة.

[1] تقرير المرصد الوطني للشباب، **مرجع سابق**، ص ص 27– 29.

خلاصة الفصل الثالث:

تواجه كل من الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في تونس تحديات اقتصادية؛ فبالنسبة للأولى مُطالبَة بشكل رئيسي خلق مصادر الثروة لمواجهة تحدي البطالة، الفقر والتفاوت التنموي بين المناطق التونسية، أما الثانية فتعرقل فعاليتها محدودية الإمكانيات المادية، الأمر الذي يدفعها نحو الحصول على التمويل الأجنبي، الذي أثار بدوره العديد من الشكوك حوله وأثّر على استقلالية المنظمات التي حصلت على هذه التمويلات، مما يستوجب على هذه المنظمات السعي لممارسة أنشطة اقتصادية لضمان تمويلها من أجل ممارسة أدوارها بفعالية.

ويُشكل تعزيز التوافق رهانًا حقيقيًا للنخب السياسية التونسية، في ظل نقص التماسك داخل الأحزاب السياسية، وتحدي تقبُّل النخب السياسية السابقة في العمل السياسي، وكذا التأثير المتزايد للنقابات على صنع القرارات السياسية.

هذا وقد أصبحت التحديات السوسيوثقافية تطرح نفسها بشدة بسبب عودة الصراع الهوياتي إلى المشهد السياسي بين النخب الإسلامية والعلمانية، بالإضافة إلى الأمية وكذا منظومة العدالة الانتقالية التي أثارت خلافات بين رموز النظام السياسي السابق والشعب التونسي.

لذا يستدعي تعزيز الاستقرار السياسي في تونس تعديل وسن بعض القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب، العدالة الانتقالية، الصحافة، الأحزاب السياسية والجمعيات لضمان فعالية التنظيمات غير الرسمية، الوحدة الوطنية وحماية حقوق الإنسان وحرياته من أي انتهاك.

كما تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الطاقة المتجددة المدعومة بحوافز بنكية وجبائية آليات فعالة لمواجهة تونس تحدياتها الاقتصادية، أما سياسيًا فيمكن للنخب السياسية تعزيز التوافق فيما بينها؛ بتأسيس مجالس حل الخلافات الحزبية للتصدي للانشقاقات الحزبية، في ظل إعلاء قيمة الاعتراف بالآخر وبالفشل في السياسات، وكذا تكريس التنازلات السياسية بين النخب السياسية، كما يُعد تأسيس برلمان للشباب آلية مؤسساتية هامة لمواجهة تحدي عزوف الشباب عن المشاركة السياسية.

ولمواجهة التحديات الأمنية في تونس، ولبعث التوازن بين إجراءات تحقيق النظام العام ومعايير احترام حقوق الإنسان، ينبغي إعادة بناء الثقة بين رجل الأمن والمواطن؛ بالاستناد في ذلك على الاحترام والتعاون، لاسيما وأن التهديدات الإرهابية لا تزال تُشكل خطرا على الأمن القومي في تونس.

أما بالنسبة لمواجهة تحدي التطرف وتحقيق الأمن الفكري في تونس، فيستدعي ذلك قيام المدرسة بأدوار محورية في التوعية بمخاطر التطرف والإرهاب عبر البرامج الدراسية؛ لاعتبار المدرسة مؤسسة هامة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأيضًا وضع برنامج فاعل لإعادة تأهيل المتطرفين يستهدف تحسين ظروفهم الاجتماعية، النفسية، المادية وكذلك الفكرية لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع ومنعهم من العودة للتطرف وممارسة العنف.

في حين أن مكافحة الفساد في تونس تستلزم إضافةً إلى رقمنة العمليات الحكومية تكاثف الجهود وتنسيقها بين النخبة السياسية الحاكمة، منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إضافةً إلى الدعم المادي اللازم للهيئات المتخصصة في الوقاية من الفساد ومكافحته كي تقوم بأدوارها الرقابية في الكشف عن قضايا الفساد.

الخاتمــة

وفي الختام، يمكن القول أن النخب السـياسية التـونسية قامت بأدوار فاعلة فيما يخص تعزيز المشاركة السياسية، الشرعية، التداول على السلطة، والتعددية السياسية بتأسيسها لدستور توافقي قدّم العديد من الضمانات الداعمة للحقوق والحريات، غير أنه نتيجة عدم قدرتها على تحقيق المتطلبات السوسيواقتصادية للشعب التونسي اتسم دورها بالفشل فيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار الحكومي، التنمية الاقتصادية، غياب العنف السياسي، وقلة تدفق الهجرة والتأسيس لوحدة وطنية بنتائج طويلة المدى.

وبناءً على دراسة موضوع تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس في مرحلة ما بعد الحَراك الشعبي، تم التوصل للنتائج التالية:

1- تُمثل النخبة السياسية تلك الأقلية التي تمتلك القوة وتمارس نفوذًا على أفراد المجتمع؛ فهي تشمل النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة المؤثرة على صنع القرارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد انعكس تعدد مصادر قوة النخب السياسية على تعدد أنواع النخب السياسية في الوقت المعاصر التي تتشابك بدورها مع ثلاث ظواهر رئيسية هي: القوة، السلطة والنفوذ، وتتضمن مفاهيم التفوق، الثروة والتنظيم، الأمر الذي جعل هذا الموضوع يرتبط ارتباطًا وثيقًا مع موضوع السلوك السياسي بمختلف أشكاله: كالسلوك الحكومي، السلوك التشريعي، والسلوك الحزبي.

2- على الرغم من الإشكال الأساسي الذي يواجه فهم مصطلح الاستقرار السياسي الذي قد يتم التطرق له بمفهوم المخالفة لفهم مدلوله، إلا أنه يبقى الحالة النسبية التي تستطيع فيها مؤسسات النظام السياسي التي تستند إلى الشرعية المساواة والعدالة تحقيق المتطلبات الشعبية لعرقلة قيام مختلف مظاهر العنف السياسي، ولن يحصل هذا إلا في حال وجود مؤسسات سياسية تقوم على المأسسة السياسية، التي تعمل على تدعيم المشاركة السياسية، في ظل قيام مؤسسات التنشئة السياسية بأدوار

فاعلة تعزيزًا لقيام ثقافة سياسية مشاركة تقوم على الاعتراف بالآخر المختلف، احتوائه والحوار معه، مما يضمن الوحدة الوطنية ويلغي الولاءات التحتية.

3- يتعزز الاستقرار السياسي عند ضمان حياد الجيش، استقرار وفعالية الجهاز التشريعي والأداء الحكومي، الأمر الذي سيعمل على تحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة، تنعكس على التحكم في ظاهرة الهجرة.

4- للنخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة دور في تحقيق الاستقرار السياسي؛ من خلال الآليات الاستجابية، الرقابية، الدفاعية والتوعوية، التي لها انعكاس ايجابي على المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي في الدولة، إذا ما توفرت لدى النخب السياسية المتطلبات التالية:

- الإرادة السياسية.
- حس عالٍ بالمسؤولية الاجتماعية.
- التعاون والتنسيق بين النخب السياسية.
- موارد بشرية كفؤة.
- الموارد المادية الكافية.
- وعي بأهمية المصلحة العامة وبحقوق الإنسان.

5- دفعت بشكل كبير العوامل السوسيواقتصادية للحَراك الشعبي بتونس؛ بسبب السياسات التي تم انتهاجها في فترة حكم (بورقيبة) و(بن علي)، حيث أنتجت البطالة -خاصة لدى حاملي الشهادات - اللاتوازن التنموي بين المناطق الساحلية والداخلية على مستوى العديد من المجالات، إضافةً إلى عوامل أخرى كانتشار ظاهرة الفساد، وطبيعة النظام السياسي التسلطي الذي اتسم بعدم التداول على السلطة، شخصنة السلطة واحتكارها، ومحدودية التعددية السياسية، بالاعتماد في ذلك على الأجهزة الأمنية والقضائية، في ظل تبني الإصلاحات السياسية الشكلية لإظهار صورة النظام السياسي الديمقراطي.

6- تميَّز الحراك الشعبي في تونس إضافةً إلى اعتماده أسلوب اللاعنف في الاحتجاج بغياب قيادة له؛ حيث لم تكن بداياته محصلة لكفاح النخب السياسية غير الحاكمة. هذه الأخيرة التي تكتسي ميزة العراقة؛ لأن قضية الإصلاح السياسي ذات تاريخ عريق في تونس.

7- برزت الإرادة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة في تفعيل عملية المشاركة السياسية في تونس على المستوى الوطني والمحلي، من خلال الآليات القانونية، المؤسساتية والإجرائية التي تم اتخاذها منذ 2011، حيث تقوم على إشراك المواطنين، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرار السياسي، غير أن عزوف الشباب عنها يشكل تحدياً يستدعي من النخبة السياسية الحاكمة وغير الحاكمة مواجهته.

8- عرفت الهيئة التشريعية في تونس استقرارًا منذ 2011، وهذا راجع أساسًا لنزاهة وشفافية الانتخابات التشريعية سنتي 2011 و 2014 التي ضمنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وساهمت في ذلك منظمات المجتمع المدني؛ من خلال أدوارها الرقابية، ما عزز شرعية النخبة السياسية الحاكمة وتجسيد للتداول السلمي على السلطة في ظل التعددية السياسية.

9- تتميز معظم منظمات المجتمع المدني في تونس بارتفاع درجة مأسستها؛ لارتفاع قدرتها على التكيف، التعقيد والتماسك.إلا أن تلقيها تمويلات من الخارج يؤثر سلباً على درجة استقلاليتها المالية.

10- تميزت الحكومات منذ 2011 باللااستقرار لضعف مأسستها؛ لأنها وجدت صعوبة في التكيف اقتصادياً، سياسياً، أمنياً وحتى ثقافياً مع الظروف التي عاشتها تونس في مرحلة ما بعد الحَراك الشعبي، ما جعلها تحاول تعزيز الاستقرار الحكومي من خلال وثيقة قرطاج سنة 2016، لكن تبقى محدودية درجة التماسك بين الأعضاء لاسيما على مستوى الأحزاب السياسية الحاكمة سواء على المستوى الداخلي (داخل الحزب السياسي) أو الخارجي (في إطار علاقة الحزب السياسي مع الأحزاب السياسية الأخرى) تعرقل التنسيق وفعالية الأداء الحكومي.

11- أثرّت السياسة الاقتصادية لتونس بعد 2010 التي قامت على سياستي الدعم الاجتماعي والتداين الخارجي على تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، في ظل عدم قدرة النخبة السياسية الحاكمة إيجاد مصادر لخلق الثروة من أجل تمويل برامج التنمية وخلق فرص عمل للشباب وكذا تحسين المستوى المعيشي على مستوى كافة المناطق في تونس، ما ساهم في غياب الثقة السياسية في النخب السياسية وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة لدى فئة الشباب.

12- أثّر تنامي أعمال العنف السياسي والحركات الاحتجاجية على استقرار تونس بشكل كبير في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018؛ لِما عرفته من أزمة اقتصادية وخلافات بين النخب السياسية حول بعض القضايا المحورية أهمها: السياسة الأمنية المتبعة التي أثارت جدلا في ظل بروز التطرف

الديني، وما عرفته تونس من هجمات إرهابية والتي بدورها أفرزت تحدياً كبيراً للنخبة السياسية الحاكمة تمثل في التوفيق بين إجراءات مكافحة الإرهاب والحفاظ على مكاسب حقوق الإنسان والحريات المحققة بعد 2010.

13- بادرت النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة بالعديد من المحاولات لتعزيز الوحدة الوطنية أهمها: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي بالإضافة إلى إسقاط قانون العزل السياسي، مبادرة الحوار الوطني وحكومة الوحدة الوطنية؛ من خلال عدم إقصائها لمختلف الفاعلين السياسيين واعتمادها الحوار لإدارة الخلافات. لكن انعكاسات هذه المبادرات ساهمت في تعزيز الوحدة الوطنية بشكل مؤقت بين النخب السياسية، في حين تأثرت علاقة النخب السياسية الحاكمة باللانخبة نتيجة الأداء السلبي على المستوى الاقتصادي، وهو ما ساهم في تنامي أعمال العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي والحركات الاحتجاجية.

14- تواجه النخبة السياسية الحاكمة تحدي خلق الثروة لإيجاد حلول لأزمة البطالة، توسيع الطبقة الوسطى وتحقيق التوازن التنموي وكذلك القضاء على الفساد باعتباره مدخلا لمواجهة التحديات الاقتصادية، بينما يبقى تحدي محدودية الإمكانيات المادية وما تثيره من إشكالات التمويل الأجنبي من أهم معيقات فعالية منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية.

15- إن أهم ما يعيق الاستقرار السياسي في تونس من الناحية السياسية هو مدى قدرة النخب السياسية الحفاظ على ما تم تحقيقه من مكاسب توافقية وتوسيعها، وكذا تقبُل النخبة السياسية الحاكمة سابقاً (قبل 2011) في العمل السياسي؛ لأن التعاون والتفاعل الإيجابي فيما بين النخب السياسية يساهم في تفعيل الأداء الحكومي والوحدة الوطنية.

16- ترتبط تحديات الأحزاب السياسية في تونس؛ بضعف التماسك للخلافات الفكرية أو نتيجة تغليب المصالح الخاصة هذا على المستوى الداخلي، أما على المستوى الخارجي فتتمثل في عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وهو ما يخلق تحدي كسب الثقة السياسية للشعب التونسي عمومًا وشريحة الشباب خصوصاً.

17- لتحقيق الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي في تونس ينبغي مواجهة تحدي عودة الصراع حول قضايا الهوية بالاستناد على المصلحة العامة؛ لأن تحدي حل قضايا الصراع الهوياتي ضرورة حتمية

لتأسيس قاعدة توافقية تساعد تونس على عدم انحراف مسارها الديمقراطي، وكذا تحقيق استقرارها السياسي.

18- تُعد التهديدات الإرهابية، وإصلاح المؤسسة الأمنية بالإضافة إلى ضغط المنظمات الدولية بخصوص إجراءات مكافحة الإرهاب تحديات أمنية وسياسية هامة للنخبة السياسية الحاكمة؛ كون تأثيراتها لن تقتصر على الاستقرار السياسي فقط، بل تتجاوزه إلى التأثير السلبي على المكاسب الديمقراطية المحققة في تونس.

19- لتعزيز الاستقرار السياسي في تونس يتوجب على النخب السياسية دعم أكثر المنظومة القانونية لإرساء دولة القانون والممارسة الديمقراطية؛ من خلال مراجعة القوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية، مواجهة العنف السياسي، الصحافة، وتنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية، لخلق المزيد من الضمانات الرامية لتحقيق الوحدة الوطنية وخدمة البرامج التنموية.

20- لتحقيق تونس تنميتها الاقتصادية يستلزم عليها دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الطاقة المتجددة، وكذا الاستثمار الفلاحي لاسيما على مستوى المناطق الداخلية، لِما في ذلك من انعكاس إيجابي بشكل خاص على التشغيل، والتوازن التنموي بين مختلف المناطق التونسية، لكونها آليات تساهم في الرفع من معدل الناتج المحلي الإجمالي والتصدير، غير أن هذا يتوجب تدعيمه بالعديد من الحوافز البنكية والجبائية.

21- إن الترتيب السليم للأولويات في ظل تكثيف الرقابة عبر الخرجات الميدانية للنخب السياسية الحاكمة يُمثل عوامل رئيسية لفعالية أداء النخبة السياسية الحاكمة من جهة، ولكسب ثقة المواطن التونسي من جهة أخرى.

22- يعتبر تأسيس برلمان الشباب وتنشئة الأطفال على التعبير عن الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار – على مستوى الأسرة والمدرسة – في ظل دعم منظمات المجتمع المدني لانخراط الشباب في هذه التنظيمات في المستويات القاعدية والعليا آليات فعالة لتعزيز مشاركة الشباب سياسيًا؛ فهي تُمثل ميكانيزمات تغرس فيهم وعيًا سياسيًا بأهمية مشاركتهم السياسية لمواجهة مختلف التحديات وأيضا وعيا بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الوطن.

23- إن مواجهة التحديات الأمنية في تونس تستلزم إعادة تأهيل العلاقة بين المواطن ورجل الأمن من خلال التعاون بالتبليغ عن كل ما يهدد النظام العام، وبالمقابل احترام حقوق الإنسان في إطار علاقة

المؤسسة الأمنية مع المواطن لتحقيق احترافية المؤسسة الأمنية وأمن تونس. بالموازاة مع ذلك التصدي للتطرف بوضع برنامج إعادة التأهيل في مرحلة سجن المتطرفين وما بعدها فكريا، اجتماعيا، ماديا ونفسيا من طرف متخصصين مؤهلين، الأسرة والمجتمع لتسهيل عملية اندماج المتطرفين مرة أخرى في المجتمع، وإبعاد كافة محفزات العودة للتطرف والأعمال الإرهابية، مع ضرورة الوقاية من التطرف؛ من خلال تضمين المناهج الدراسية توعية الأطفال والمراهقين بمخاطر التطرف والانحراف، وأيضا غرس منهج الوسطية لديهم بهدف تعزيز الأمن الفكري.

24- يتطلب تعزيز التوافق السياسي والتماسك الحزبي دعم الاعتراف بالآخر المختلف والاعتراف بالإخفاق في أي قطاع كان، وكذا إنشاء مجالس لحل الخلافات الحزبية في ظل تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الحزبية والنقابية الضيقة، لضمان فعالية أداء النخب السياسية والوحدة الوطنية في تونس.

25- من بين الآليات الهامة للوقاية من الفساد ومكافحته والتي تساهم في إضفاء المزيد من الشفافية وكشف قضايا الفساد؛ تفعيل الحكومة الالكترونية، ونشر تقارير الفساد – بشكل واسع- وكذلك حماية المبلغين على قضايا الفساد، في ظل دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ماديًا، وتعاون وسائل الإعلام في هذا المجال؛ من خلال تعاملها مع الموضوع باحترافية تامة، وكذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني في صياغة الأطر القانونية للفساد والتوعية ضد سلوكياته.

26- تعزيزًا لمأسسة منظمات المجتمع المدني في تونس؛ يُمثل قيامها بأنشطة اقتصادية تضمن تمويلها آلية فعالة تدعم استقلاليتها وتجعلها تتجنب تلقِّي التمويل الأجنبي وحتى العمومي.

27- إن تعزيز العدالة الانتقالية في تونس يتطلب إلغاء رئاسة وزير الدفاع للمجلس العسكري، وكذلك وضع معايير موضوعية واضحة لاحتساب تعويضات جبر الضرر، ودعم أكبر للمنظومة القانونية المتعلقة بالمساءلة والمحاسبة.

28- للاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم؛ ينبغي دعم التعاون بين الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص في وضع خطط عمل تستهدف تطوير المنظومة التعليمية ومحو الأمية في كافة مناطق تونس، لتساهم الأجيال الحالية في تنمية تونس ورقيها مستقبلا.

وفي الأخير، يمكن التأكيد على أن الرهان القائم في تونس بعد ثماني سنوات من انطلاق أحداث الحراك الشعبي، هو مدى قدرة نخبها السياسية السعي نحو تحقيق الوحدة الوطنية بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة من جهة، وبين النخب السياسية واللانخبة من جهة أخرى، فالصراعات السياسية وتغليب المصالح الضيقة يُشكّل قوة جذب للوراء وعقبة أمام جميع المساعي الإصلاحية، لذا لا بد من المبادرة بمزيد من التوافقات والتعاون – ضمن إطارٍ تنافسي في العمل السياسي – مع ضرورة وضع المصلحة العليا لتونس فوق كل اعتبار.

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس سنة 2011

الحزب/ القائمة	نسبة التصويت	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
حركة النهضة	%37.40	89	% 41.01
المؤتمر من أجل الجمهورية	%8.71	29	% 13.36
العريضة الشعبية للحرية	% 6.74	26	% 11.97
التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات	% 7.03	20	% 9.22
الحزب الديمقراطي التقدمي	% 3.94	16	% 7.37
المبادرة	% 3.19	5	% 2.31
القطب الديمقراطي الحداثي	% 2.79	5	% 2.31
آفاق تونس	% 1.89	4	% 1.84
حزب العمال الشيوعي التونسي	% 1.57	3	% 1.38
أخرى	% 27.10	20	% 9.22
المجموع	**% 100**	**217**	**% 100**

المصدر: تقرير المعهد الديمقراطي الوطني، "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس". تونس، أكتوبر 2011، ص 18.

الملحق رقم (02): عدد النساء المنتخبات في مجلس النواب التونسي سنة 2014 حسب المهنة

المصدر: تقرير رابطة الناخبات التونسيات، **مرجع سابق**، ص 55.

الملحق رقم (03): نتائج الانتخابات التشريعية في تونس سنة 2014

الحزب/ القائمة	عدد الأصوات المصرح بها لكل قائمة	عدد المقاعد المتحصل عليها	النسبة المئوية من العدد الإجمالي للمقاعد
حركة نداء تونس	1.275.088	86	% 39.63
حركة النهضة	947.058	69	% 31.80
الاتحاد الوطني الحر	140.873	16	% 7.37
الجبهة الشعبية	124.039	15	% 6.91
آفاق تونس	102.915	8	% 3.69
المؤتمر من أجل الجمهورية	698.894	4	% 1.84
التيار الديمقراطي	66.396	3	% 1.38
الحزب الجمهوري	56.223	1	% 0.46
حزب حركة الشعب	45.839	3	% 1.38
حركة المبادرة	45.597	3	% 1.38
التحالف الديمقراطي	43.377	1	% 0.46
تيار المحبة	40.826	2	% 0.92
حركة الديمقراطيين الاجتماعيين	5.792	1	% 0.46
الجبهة الوطنية للإنقاذ	5.753	1	% 0.46
رد الاعتبار	5.236	1	% 0.46
مجد الجريد	3.111	1	% 0.46
صوت الفلاحين	3.515	1	% 0.46
نداء التونسيين بالخارج	1.814	1	% 0.46
المجموع	**2.985.346**	**217**	**% 100**

المصدر: تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، " الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014". تونس، مارس 2015، ص 334.

الملحق رقم (04): نتائج الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2014

المترشح	عدد الأصوات المصرح بها لكل مترشح	النسبة المئوية من عدد الأصوات المصرح بها
الباجي قائد السبسي	1.289.384	%39.46
محمد منصف المرزوقي	1.092.418	% 33.43
حمة الهمامي	255.529	% 7.82
محمد هاشمي الحامدي	187.923	% 5.75
سليم الرياحي	181.407	% 5.55
كمال مرجان	41.614	%1.27
أحمد نجيب الشابي	34.025	% 1.04
الصافي سعيد	26.073	% 0.80
منذر زنايدي	24.160	% 0.74
مصطفى بن جعفر	21.989	% 0.67
كلثوم كنو	18.287	% 0.56
محمد فريخة	17.506	% 0.54
عبد الرزاق الكيلاني	10.077	% 0.31
مصطفى كمال نابلي	6.723	% 0.21
عبد القادر اللباوي	6.486	% 0.20
العربي نصرة	6.426	% 0.20
حمودة بن سلامة	5.737	% 0.18
محمد حامدي	5.593	% 0.17
محرز بوصيان	5.377	% 0.16
سالم الشائي	5.245	% 0.16
سمير العبدلي	5.054	% 0.15
علي الشورابي	4.699	% 0.14
مختار الماجري	4.286	% 0.13
عبد الرؤوف العيادي	3.551	% 0.11
ياسين الشنوفي	3.118	% 0.10
عبد الرحيم الزواوي	2.701	% 0.08
نور الدين حشاد	2.181	% 0.07

المصدر: تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ، **مرجع سابق**، ص 334.

الملحق رقم (05): تطور عدد مطالب الشغل والتوظيف المحقق في تونس 2011-2015

السنوات / المجموع	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع طالبي الشغل	802.421	864.743	735.933	691.969	701.676
مجموع مناصب الشغل المحققة	46.471	53.643	58.165	61.484	55.374

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: تقرير المعهد الوطني للإحصاء، "النشرية السنوية الإحصائية لتونس 2012-2016". **مرجع سابق**، ص ص 106، 108.

الملحق رقم (06): أسئلـة المقابلـة

الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـة

وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــــي

جامعـــــة محمـــد خيضـــــر – بسكـرة –

كليـــــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــــة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الهدف من المقابلة:

توضيح تأثير النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة على مؤشرات الاستقرار السياسي في تونس بعد الحَراك الشعبي، فالمقابلة ستُوظف لغرض البحث العلمي، لخدمة الدراسة الموسومة بـ: " **تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس 2010-2018** " لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، لذا نرجو منكم التعاون معنا بالإجابة على أسئلة المقابلة ولكم منا جزيل الشكر والتقدير.

السنة الجامعية: 2017-2018

1- ما هي الأسباب التي أدت إلى الحَراك الشعبي في تونس ؟

2- ما هي أهم النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة المؤثرة على عملية صنع القرار في تونس؟

3- ما هو دور المؤسسة العسكرية في الحَراك الشعبي بتونس؟

4- هل العلاقة بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة في تونس يطغى عليها التعاون، الصراع، المنافسة أو المساومة؟ وضح ذلك؟

5- هل الثقافة السياسية للشعب التونسي مشاركة، خاضعة أو هامشية؟

6- ما هي العوامل التي تحدد الثقافة السياسية للفرد التونسي ؟

7- هل النظام السياسي التونسي الحاكم حالياً شرعي ؟

8- إذا كانت الإجابة " نعم " ما الذي عزز من شرعية النظام السياسي ؟

9- إذا كانت الإجابة " لا " لماذا تعتبره نظام سياسي غير شرعي ؟

10- رتب حسب الأولوية مظاهر المشاركة السياسية في تونس؟

- المشاركة في الانتخابات عن طريق التصويت
- الاتصالات مع المسؤولين الحكوميين
- مناقشة القضايا العامة وحضور الاجتماعات السياسية
- النشاط على المستوى الحزبي
- النشاط على مستوى تنظيمات المجمع المدني

11- هل تنظيمكم السياسي مشارك في السلطة ؟

12- إذا كانت الإجابة " نعم" وضح ذلك بعدد المقاعد المتحصل عليها في السلطة التشريعية ؟

13- إذا كانت الإجابة " نعم" وضح ذلك بعدد الحقائب الوزارية في الحكومة ؟

14- هل المشاركة السياسية في تونس مشاركة فاعلة ؟

15- إذا كانت الإجابة " نعم" ما هي عوامل فعالية المشاركة السياسية في تونس؟

16- إذا كانت الإجابة " لا " ما الذي يعيق فعالية المشاركة السياسية في تونس ؟

17- ما هو دوركم في دعم المشاركة السياسية في تونس؟

18- هل الأداء الحكومي في تونس جيد، متوسط أو ضعيف؟ وضح ذلك؟

19- ما هي الآليات التي تعزز الاستقرار الحكومي في تونس ؟

20- ما هو موقفكم من العنف السياسي في تونس؟

21- ما هي أساليب مواجهة العنف السياسي في تونس؟

22- ما هو تصوركم بخصوص تحقيق عملية التنمية بمختلف أبعادها في تونس ؟

23- هل تقوم النخب السياسية غير الحاكمة بدور فاعل لتحقيق التنمية في تونس؟

24- إذا كانت الإجابة " نعم" ما هي آليات تأثير النخب السياسية غير الحاكمة على التنمية في تونس ؟

25- إذا كانت الإجابة " لا " لماذا يتسم دور النخب السياسية غير الحاكمة بمحدودية التأثير على عملية التنمية ؟

26- هل ساهمتم في تعزيز الوحدة الوطنية التونسية ؟

27- إذا كانت الإجابة " نعم" ما هي الآليات التي تم من خلالها تعزيز الوحدة الوطنية التونسية ؟

28- إذا كانت الإجابة " لا " لماذا ؟

29- ما هي أسباب الهجرة في تونس ؟

30- فيما تتمثل أهم الإجراءات المتخذة للحد من ظاهرة الهجرة ؟

31- ما هي أبرز التحديات التي تعترض أداء وظائفكم ؟

32- ما هو تقييمك لأدوار النخب السياسية التونسية بعد سنة 2010؟

33- فيما تتمثل أهم تحديات الاستقرار السياسي في تونس ؟

34- ما هي الآليات الواجب اتخاذها لتعزيز الاستقرار السياسي في تونس ؟

35- ما هو مستواك الدراسي ؟

36- ما هو توجهك السياسي ؟

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

القرآن الكريم.

أ- **الوثائق الرسمية:**

1- الجمهورية التونسية. **دستور 2014**. تونس: منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص،2017.

2- _____. " القانون رقم 13-53 المتضمن إرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها"، **الرائد الرسمي**، العدد 105. المؤرخ في: 31 /12/ 2013.

3- _____. " المرسوم رقم 11-115 المتضمن حرية الصحافة والطباعة والنشر"، **الرائد الرسمي**، العدد 84. المؤرخ في: 04 /11/ 2011.

4- _____. " المرسوم رقم 11-88 المتضمن تنظيم الجمعيات"، **الرائد الرسمي**، العدد04 . المؤرخ في: 30/09/ 2011.

5- _____. " القرار رقم 14-05 المتضمن النظام الداخلي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات"، **الرائد الرسمي**، العدد 39. المؤرخ في: 2014/05/16.

ب-القواميس والمعاجم:

1- ابن منظور، أبو الفضل. **لسان العرب**. ج4.القاهرة: دار المعارف، [د.ت.ن].

2- _____، _____. **لسان العرب**. م 5. ج 4. بيروت: دار صادر، 1994.

3- _____، _____. **لسان العرب**. ج6. القاهرة: دار المعارف، [د.ت.ن].

4- البلعبكي، منير. **المورد الحديث**. بيروت: دار العلم للملايين، [د.ت.ن].

5- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل. **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**. [د.م.ن]: [د.د.ن]، [د.ت.ن].

6- عمر، أحمد مختار. **معجم اللغة العربية المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

7- الكيلاني، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة.** [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن].

8- _____، _____. **موسوعة السياسة.**ج 3. [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن].

9- _____، _____. **موسوعة السياسة.**ج 4. [د.م.ن]: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، [د.ت.ن].

ج- <u>الكتب:</u>

1- الإبراهيم ، سعدي. **التحليل السياسي.** بيروت: دار السنهوري، 2015.

2- الاتحاد العام التونسي للشغل. **واقع الحماية الاجتماعية في تونس وآفاقها.** تونس: الشركة التونسية للنشر و تغطية فنون الرسم، 2017.

3- أرِئدت، حنّة. **في الثورة.** (تر: عطا عبد الوهاب). بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.

4- أونيل، باتريك. **مبادئ علم السياسة المقارن.** (تر: باسل جبيلي). دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2012.

5- بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

6- بلقزيز، عبد الإله. **في الديمقراطية والمجتمع المدني مراثي الواقع مدائح الأسطورة.** بيروت: إفريقيا الشرق للنشر والتوزيع، 2001.

7- بن يوسف، الطاهر. **حركة النهضة من الحكم إلى الحكم.**تونس: مطبعة فن الطباعة،[د.ت.ن].

8- بوتومور، توماس. **الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي.** (تر: محمد الحسيني). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988.

9- بيومي، علي محمد. **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي.** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2004.

10- بيومي، محمد أحمد. علي سعد، إسماعيل. **السياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.ن].

11- تلي، تشارلز. **الحركات الاجتماعية 1768-2004.** (تر: ربيع وهبة). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005.

12- توفيق إبراهيم، حسنين. **العنف السياسي في الوطن العربي.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

13- الجمعاوي، أنور. **الحكومة الإئتلافية في تونس قراءة في التركيبة والتداعيات والتحديات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.

14- _____، _____. **هجوم سوسة قراءة في الخلفيات والتداعيات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

15- _____، _____.**المشهد السياسي في تونس الدرب الطويل نحو التوافق.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.

16- الجوهري، عبد الهادي. **أصول علم الاجتماع السياسي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996.

17- حسام الدين قتلوني، مصعب. **ثورات الفايسبوك مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير.** بيروت: شركة المطبوعات الجامعية، 2014.

18- الحفظاوي، سعد. **الإشكاليات التنموية للمؤسسات الصغرى في تونس.** تونس: منشورات الأطرش للكتاب المختص، 2015.

19- الحماوي، أديب محمد جاسم. **مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات.** مصر: دار الكتب القانونية، 2012.

20- حمدان المالكي، رائد. **التداول السلمي للسلطة في النظم الدستورية الوضعية دراسة مقارنة.** بيروت: دار السنهوري، 2016.

21- حميد صالح البرزجي، سرهنك. **مقومات الدستور الديمقراطي وآليات الدفاع عنه.** عمان: دار دجلة، 2009.

22- الحناشي، عبد اللطيف. **الانتخابات التشريعية التونسية قراءة في النتائج والدلالات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

23- _____، _____. **انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي الإطار، المسار والنتائج**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

24- خليفة الفهداوي، فهمي. **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001.

25- دال، روبرت. **الديمقراطية ونقادها**. (تر: نمير عباس مظفر). ط2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، 2005.

26- دخيل، محمد حسن. **علم الاجتماع السياسي**. بيروت: دار السنهوري، 2017.

27- دياني، مراد. **حرية مساواة اندماج اجتماعي نظرية العدالة في الأنموذج الليبرالي المستدام**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2014.

28- رزيق المخادمي، عبد القادر. **الهجرة السرية واللجوء السياسي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

29- رشاد القصبي، عبد الغفار. **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**. القاهرة: [د.د.ن]، 2006.

30- _____، _____. **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**. ج2. ط2.القاهرة: [د.د.ن]، 2006.

31- رشيد البياتي، فارس. **مفاهيم واتجاهات استراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**. عمان: دار السواقي العلمية للنشر، 2015.

32- الركيبات، كايد كريم. **الفساد الإداري والمالي مفهومه آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته**. عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013.

33- الرمضاني، مسعود. **تونس الانتقال الديمقراطي العسير**. تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.

34- روسكين، مايكل ج. آخرون. **مقدمة في العلوم السياسية**. (تر: محمد صفوت حسن). القاهرة: دار الفجر الجديدة، 2015.

35- زايد الطيب، مولود. **علم الاجتماع السياسي**. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2007.

36- الزغبي، علي زيد. **السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت**. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015.

37- زمام، نور الدين. **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

38- سليماني، هيثم. **التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2017.

39- السوسي، أحمد. **في الثورة والانتقال والتأسيس**. تونس: منشورات الأطرش للكتاب المختص، 2013.

40- الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**. بيروت: دار شرق الكتاب للنشر، 2013.

41- شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم-المناهج-الاقترابات والأدوات** . الجزائر: [د.د.ن]، 1997.

42- صالح الألوسي، رعد. **التعددية السياسية في عالم الجنوب**. عمان: دار مجدلاوي، 2006.

43- الصواني، يوسف محمد. **الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة**. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

44- طارق، حسن. **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءة في تجارب المغرب وتونس ومصر**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

45- طبابي، حفيظ. **انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة 2008**. تونس: الدار التونسية للكتاب، 2012.

46- عارف، نصر محمد. **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة الأنموذج المعرفي-النظرية-المنهج**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

47- عبد الحميد نبيه، نسرين. **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق**. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008.

48- عبد النور، ناجي. **المدخل في علوم السياسة**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

49- عبيد، هاني. **الإنسان والبيئة: منظومات الطاقة والبيئة والسكان**. عمان: دار الشروق، 2000.

50- علوان، حسين. **إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي**. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

51- علي سعد، إسماعيل. **علم السياسة وديمقراطية الصفوة.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007.

52- _____، _____. **أصول علم الاجتماع السياسي.** بيروت: دار النهضة العربية، 1988.

53- _____، _____. **نظرية القوة في علم الاجتماع السياسي.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، [د.ت.ن].

54- علي علي داور، وفاء. **الثقة السياسية بين المواطن والحكومة وتداعيات قيام الثورات.**الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

55- القلالي، محمد المختار. بن يوسف، الطاهر. **القوى المضادة للثورة في تونس الباجي قائد السبسي أنموذجًا.** تونس: مطبعة فن الطباعة، 2012.

56- كامل محمد الخزرجي، ثامر. **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة،** عمان، دار مجدلاوي، 2004.

57- الكواري، علي خليفة. ماضي، عبد الفتاح. **الديمقراطية المتعثرة مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014.

58- اللبدي، نزار عوني. **التنمية المستدامة استغلال الموارد البشرية والطاقات المتجددة.** عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2015.

59- مالكي، أمحمد. آخرون. **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات.** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

60- مبيضين، صفوان. **العنف المجتمعي.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2013.

61- محفوظ، محمد. **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية.** الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004.

62- محمد السيد، محمد يوسف. **التحليل السياسي والسياسة الاجتماعية.** الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015.

63- محمود الأقداحي، هشام. **سيكولوجية النخبة العليا والزعامة.** الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2009.

64- محيي الدين محمود، شيماء. **تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا دراسة حالتي نيجيريا و موريطانيا**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

65- المديني، توفيق. **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

66- المرزوقي، سالم كرير. **التنظيم السياسي والإداري في الجمهورية الثانية**. تونس: مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، 2017.

67- المرزوقي، منصف. **اختراع الديمقراطية التجربة التونسية**. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014.

68- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **الانتخابات البلدية في تونس النتائج والتداعيات**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2018.

69- _____. **بن قردان تضع تونس في مواجهة شاملة ضد داعش**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مارس 2016.

70- _____. **تداعيات إقالة حكومة الصيد وفرص نجاح خليفتها**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2016.

71- مكاوي، بهاء الدين. **القرار السياسي ماهيته صناعته اتخاذه تحدياته**.[د.م.ن]: معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017.

72- المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي. برنامج التعاون للمدن والبلديات بالمغرب العربي. مركز التكوين ودعم اللامركزية. **الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس**. بون إشبورن: المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، 2014.

73- منظمة الإيسيسكو. **رؤية الإيسيسكو الجديدة في مجال محو الأمية**. الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2016.

74- هلال، علي الدين. **حال الأمة العربية 2015-2016 العرب وعام جديد من المخاطر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016.

75- ولد داداه، أحمد. آخرون. **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

76- يوسف، يوسف حسن. **علم الاجتماع السياسي.** عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

د- <u>الدوريات</u>:

1- بن عمر، حافظ. "البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس". **مجلة المستقبل العربي.** العدد 442. ديسمبر 2015. ص ص 60- 76.

2- حمد، إسعاف. " المثقف العربي: إشكالية الدور الفاعل". **مجلة جامعة دمشق.** المجلد 30. العددان 3-4. 2014. ص ص 339- 366.

3- حمزة السلطاني، نسرين. " دور التربية والتعليم في تحصين عقول الناشئة من التطرف والإرهاب ". **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية.** العدد 23. أكتوبر 2015. ص ص 571- 575.

4- الخمير، سناء." مكانة القطاع الصناعي التونسي في التنمية الاقتصادية ". **مجلة بريد الصناعة.** العدد 11. جانفي 2016. ص ص 08-11

5- الرديسي، حمادي. " تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة". **مجلة سياسات عربية.** العدد 18. جانفي 2016. ص ص 05- 17.

6- زورينو، كارلوس. " الطاقة المتجددة تغطي أكثر من نصف احتياجات البرتغال من الكهرباء ". **مجلة آفاق المستقبل.** العدد 11. جويلية/أوت 2011. ص 21.

7- طالبي، محمد. ساحل، محمد. "أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا". **مجلة الباحث.** العدد 06. 2008. ص ص 201- 211.

8- العاشوري سعدي، رنا. "التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر". **مجلة المستقبل العربي.** العدد 434. أفريل 2015. ص ص 151- 167.

9- عبد النور، ناجي."الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي". **مجلة المستقبل العربي.** العدد 387. ماي 2011. ص ص 131- 147.

10- عبد مولاه، ماهر. "استقلال القضاء التونسي بعد الثورة ". **مجلة المستقبل العربي.** العدد 470. أفريل 2018. ص ص 71- 85.

11- علاء الدين السباعي، رانيا. " معظلة الحرمان في المنطقة العربية ". **مجلة الديمقراطية.** العدد 67. جويلية 2017. ص ص 136- 143.

12- عيدان المجمعي، محمد شطب. " النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية ". **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**. العدد 4. [د.ت.ن]. ص ص 132- 157.

13- عيسى، آيت عيسى. "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود ". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**. العدد 06. [د.ت.ن]. ص ص 271- 288.

14- قبي، آدم. " رؤية نظرية حول العنف السياسي " . **مجلة الباحث**. عدد تجريبي. [د.ت.ن]. ص ص 102 – 110.

15- ملاوي، أحمد إبراهيم. " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية ". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**.المجلد 24. العدد 2. 2008. ص ص 255- 275

16- مهني، مراد. "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية 1861- 2011". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. العدد 12. جانفي 2015. ص ص 149- 166.

17- مُولىَ، علي الصالح. "المشهد الحزبي في تونس بعد 14 كانون الثاني/يناير 2011 تأملات سياقية في الحرية والاستبداد". **المجلة العربية للعلوم السياسية**. العدد 33. شتاء 2012.ص ص 155- 172.

18- هكو، أمينة. "مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 432. فيفري 2015. ص ص 21- 33.

هـ- الدراسة غير المنشورة:

1- عبد القادر، يحي. " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة". **رسالة ماجيستير**، (قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، وهران، 2011-2012).

و- الملتقيات العلمية:

1- خضور، رسلان. " المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال" ورقة بحث مقدمة في **ندوة** "التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق، 25-28 جانفي 2011.

2- رجب، عبد الستار. " التنمية في مرحلة الانتقال الديمقراطي بين مطلب الإصلاح الاقتصادي وإكراهات التحول السياسي" ورقة بحث مقدمة في **الملتقى الدولي** "التحديات الاجتماعية في تونس بعد الثورة، الحوكمة والتدخل الاجتماعي"، تونس، 2017.

3- رشام، كهينة. قاسيمي، آسيا. " التجربة التونسية في مجال السياحة واقع أبعاد ورهانات" ورقة بحث مقدمة في **الملتقى الوطني** "السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق"، البويرة، [د.ت.ن].

4- دحماني، سامية. "الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للطاقات الأحفورية في تفعيل التنمية المستدامة في دول المغرب العربي الطاقة الشمسية أنموذجا" ورقة بحث مقدمة في **الملتقى الدولي** "استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول"، البليدة، 23-24 أفريل 2018.

5- الورفلي، أحمد. " مقاومة الفساد في تونس قبل 14 جانفي 2011 وبعده " ورقة بحث مقدمة في **ندوة** "المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطويرها في العالم العربي"، فاس، 19-21 ديسمبر 2011.

ز- **التقارير**:

1- تقرير اسعيدي، إبراهيم. "دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس". [د.م.ن]، مارس 2011.

2- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. " سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع". نيويورك، 23 أوت 2004.

3- تقرير السحباني، عبد الستار. "الاحتجاجات الاجتماعية في تونس سنة 2015". [د.م.ن]، 2015.

4- تقرير الشابي، علي. "تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011-2017 ". [د.م.ن]، 15 ماي 2017.

5- تقرير القنطري، ريم. "تونس في مرحلة انتقالية تقييم المنجز بعد عام على إنشاء هيئة الحقيقة والكرامة ". تونس، [د.ت.ن].

6- تقرير المرصد الوطني للشباب. "دراسة حول الشباب والاستحقاقات الانتخابية في تونس حي التضامن مثالاً". تونس، 2015.

7- تقرير المعهد الديمقراطي الوطني. "انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تونس". تونس، أكتوبر 2011.

8- تقرير المعهد الوطني للإحصاء. "النشرية السنوية الإحصائية لتونس 2012-2016". تونس، 2017.

9- تقرير النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. "واقع الحريات الصحفية في تونس". تونس، 03 ماي 2016.

10-تقرير الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. " الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014". تونس، مارس 2015.

11- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية". نيويورك، جانفي 2013.

12- تقرير رابطة الناخبات التونسيات. "المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس: ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية 2014". تونس، أفريل 2015.

13- تقرير قريبع، بثينة. ديباولي، جورجيا. " واقع النوع الاجتماعي في تونس 2014 ". تونس، جويلية 2014.

14- تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة. "الحريات الفردية والمساواة". تونس، 01 جوان 2018.

15- تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان. " أحداث فض اعتصام رابعة العدوية". القاهرة، مارس 2014.

16- تقرير مركز كارتر. " الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس". أطلنطا، ديسمبر 2014.

ح- <u>المقابلات</u>:

1- **مقابلة مع:** بن عمران، فاضل. نائب في مجلس نواب الشعب التونسي عن حزب حركة نداء تونس، مجلس نواب الشعب التونسي، تونس، 21 فيفري 2018، الساعة: 12:00 – 12:35.

2- **مقابلة مع:** العبيدي، بشير. الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، مقر الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، تونس، 22 فيفري 2018، الساعة: 10:40 – 11:45.

3- **مقابلة مع:** الوريمي، العجمي. نائب في مجلس نواب الشعب التونسي عن حزب حركة النهضة، مجلس نواب الشعب التونسي، تونس، 21 فيفري 2018، الساعة: 10:20 – 11:28.

ثانيا: باللغة الأجنبة

- **باللغة الانجليزية:**

A. Books :

1- Aunger ,Edmund. **In Search of Political Staibility a Comparative Study of New Brunswick and Northern Ireland.** Montreal: McGill-Queens University Press,1 décembre 1981.
2- Huntington ,Samuel. **Political Order in Changing Societies**. 7 th Ed. New Haven : Yale University Press,1973.
3- Othow Akongdit, Addis Ababa. **Impact of Political Stability on Economic Development: Case of South Sudan.** Bloomington: Author House, 2013.
4- Parry , Geraint . **Political Elites**. Colchester: The ECPR Press**,** 2005.

B. Periodicals:

1- Dowding, Keith M. Kimber, Richard. « The Meaning and Use of Political Stability ». **European journal of political research review**. N°11 ,May 2006 ,p p 229- 243.
2- Korom, Philipp .« Elite :Hhistory of the Concept ». **International encyclopedia of the social and behavioral sciences review**.vol 7. N°2 ,August 2015, p p 390- 395.
3- Lopez , Matias . « Elite Theory». **Sociopedia.isa review**. N°10 ,2013,p p1- 12.
4- Neagu, Cibela. « The Importance and Role of Small and Medium Sized Busineses ». **Theoretical and applied Economics review**. Vol 18 .N° 608 . Autumn 2016, pp 371-338.

C. reports:

1- Report Schiller, Thomas. « Tunisia a Revolution and its Consequences ». [N.P], April 2011.
2- Report International Foundation for Electoral Systems. « Elections in Tunisia 2018 Municipal Elections ». Arlington, April 2018.
3- Report the Institute for Economics and Peace. «The Global Terrorism Index ». New York, 2015.

- **باللغة الفرنسية:**

A. Les ouvrages:

1- Braud, Philippe .**Sociologie Politique** . 5 e Ed **.** Paris: L.G.D.J , 2000.
2- La Fondation Allemande Hanns Seidel. **La Violence Politique en Tunisie.** [N.P]: L'association Tunisienne D'études Politiques , 2013.
3- Pareto ,Vilfredo. **Traité de Sociologie Générale**.3 e Ed. Genéve: Librairie Droz**,** 1968.

المراجع الالكترونية:

أولا: باللغة العربية

أ- **الوثائق الرسمية:**

1- الجمهورية التونسية. **دستور 1959**. متحصل عليه من:
www.legislation.tn/sites/default/files/constitutionarabe.pdf
بتاريخ: 2018/06/20.

ب-الكتاب:

1- ضياء الدين محمد، محمد. **الانشقاقات الحزبية وأثرها على الاستقرار السياسي في السودان الجبهة الإسلامية القومية أنموذجا**. [د.م.ن]: [د.د.ن]، [د.ت.ن].. متحصل عليه من:
http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3698/BookFile/ALSODAN.doc
بتاريخ: 2017/10/29.

ج-الدوريات:

1- الحمراوي، إسماعيل. " برلمان الشباب العربي... من أجل فضاء تشاركي شبابي عربي". **مجلة الحوار المتمدن**. العدد 2258. 21 أفريل 2008، متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132127
بتاريخ: 2018/11/17.

2- نايف حاج سليمان، رائد. " الاستقرار السياسي ومؤشراته". **مجلة الحوار المتمدن**. العدد 2592. 21 مارس 2009، متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391
بتاريخ: 2017/01/08.

3- قلواز، إبراهيم. " ضمانات وآليات حماية حقوق الإنسان". **مجلة الحوار المتمدن**. العدد 4909. 30 أوت 2015، متحصل عليه من:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=482591
بتاريخ: 2018/04/12.

د- الدراسات غير المنشورة:

1- يوسف سلامة، عبد الرحمن. " التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الأول/2010". **رسالة ماجيستير**، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016). متحصل عليه من : https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Abdelrahman%20Salameh.pdf
بتاريخ: 2018/06/28.

2- هاشم شوبكي، محمود سليم. " سياسات حركة النهضة وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في تونس 2010-2015". **رسالة ماجيستير**، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016). متحصل عليه من:
https://goo.io/7jT4lw
بتاريخ: 2018/05/30.

هـ- المواقع الالكترونية:

1- الاتحاد العام التونسي للشغل. "بيان الاتحاد ضد قانون التوبة ومع محاسبة الإرهابيين". متحصل عليه من:
https://goo.io/vtl88L
بتاريخ: 2018/10/06.

2- بوابة الحكومة التونسية. "أعضاء الحكومة". متحصل عليه من:
https://goo.io/rBrD3F
بتاريخ: 2018/11/19

3- بن سعيد، أنور. "عدد المهاجرين التونسيين غير الشرعيين إلى أوروبا". متحصل عليه من:
https://goo.io/x5nuft
بتاريخ: 2018/08/29

4- بن ناصر، تيسير. " مكافحة الفقر ومخاطر القروض الصغيرة". متحصل عليه من:
https://goo.io/HhgwcD
بتاريخ: 2018/08/17.

5- جدوع، أحمد. " لهذه الأسباب الأحزاب التونسية تتفكك ". متحصل عليه من:
https://goo.io/IGq3G7
بتاريخ: 2018/08/10.

6- الجمعاوي، أنور. " الإسلام السياسي في تونس بعد الربيع العربي: قراءة في تجربة حركة النهضة". متحصل عليه من:
https://goo.io/gqc7XT
بتاريخ: 2018/11/17.

7- الجمهورية التونسية. " مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016-2020". متحصل عليه من:
https://goo.io/RYNa9S
بتاريخ: 2018/06/14.

8- الجورشي، صلاح الدين. "تونس بعد نوبل: مسؤوليات المجتمع المدني والنخبة لإنقاذ التجربة". متحصل عليه من: https://arabaffairsonline.org/admin/uploads/14ghorshi.pdf
بتاريخ:2018/08/27.

9- الحامدي، إيمان. " شبهات فساد وراء إقالة وزير الطاقة التونسي ومسؤولين". متحصل عليه من: https://goo.io/VfeQDK

بتاريخ: 2018/09/11.

10- الحامي، نائلة. "تونس بعد الثورة 7 رؤساء حكومات واستحقاقات متشابهة". متحصل عليه من: https://goo.io/6sS2xG

بتاريخ:2018/09/03 .

11- حرب، علي جميل. " دور مؤسسات المجتمع المدني القانونية في التوعية في مجال مكافحة الإرهاب". متحصل عليه من: www.noorsa.net/files/file/d642_4.pdf

بتاريخ: 2018/04/14.

12- الحيدوري، لطفي. "التمويل الأجنبي للجمعيات، أي نصيب للأحزاب؟". متحصل عليه من: http://www.csds-center.com/old/archives/10889

بتاريخ: 2018/07/25.

13- رئاسة الجمهورية التونسية. "اتفاق قرطاج أولويات حكومة الوحدة الوطنية". متحصل عليه من: https://goo.io/ld3vzR

بتاريخ: 2018/08/02.

14- زغلول السيد علي مصطفى، سوسن. "دور النخبة في إدارة التحول الديمقراطي في تونس 2011-2016". متحصل عليه من: https://democraticac.de/?p=34699

بتاريخ:2018/06/14.

15- السعيداني، المنجي. " امرأة تفوز برئاسة بلدية تونس للمرة الأولى ". متحصل عليه من: https://goo.io/xRXFIL

بتاريخ: 2018/07/19.

16- الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. " الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات". متحصل عليه من: https://www.escr-net.org/ar/member/385101

بتاريخ: 2018/07/10

17- صندوق النقد الدولي. " برنامج تونس الاقتصادي". متحصل عليه من: www.imf.org/~/media/Websites/IMF/.../car061713aapdf.ashx

بتاريخ: 2018/08/01.

18- غريوال، شاران. "ثورة هادئة: الجيش التونسي يبعد بن علي". متحصل عليه من: https://carnegieendowment.org/files/ACMR_Grewal_AR_Final_.pdf

بتاريخ: 2018/06/16.

19- الغنوشي، راشد. "بلاغ حركة النهضة حول تركيز المجالس البلدية وتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة". متحصل عليه من:
https://goo.io/7QN8W7
بتاريخ: 2018/09/15.

20- قائد السبسي، باجي. "خطاب رئيس الجمهورية بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني للمرأة". متحصل عليه من:
https://goo.io/gp35ED
بتاريخ: 2018/09/14.

21- المبروك، منال. " نسبة الأمية في تونس ". متحصل عليه من:
https://goo.io/H8p9Oi
بتاريخ: 2018/09/17.

22- محمود، إيناس. " التونسيون يعترضون على قرارات صندوق النقد الدولي ". متحصل عليه من:
https://goo.io/XJqK4K
بتاريخ: 2018/08/22.

23- محمود حنفي، عبد العظيم."النظم السياسية العربية ومأسسة العملية السياسية".متحصل عليه من:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2485
بتاريخ: 2017/03/15.

24- مرتضى، تامر عبد الحميد محمد. "آثار التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس". متحصل عليه من: http://www.csds-center.com/old/archives/10889
بتاريخ: 2018/09/11.

25- المركز العربي للأبحاث، "تونس: التعديل الحكومي لا يحسم الصراع بين الرئاستين ". متحصل عليه من:
https://goo.io/sLGgQq
بتاريخ: 2018/11/18.

26- مركز موارد العدالة الاجتماعية. " مفهوم العدالة الاجتماعية" . متحصل عليه من :
https://goo.io/o0ziMy
بتاريخ: 2017/03/28.

27- مركز تطوير القطاع الأمني وسيادة القانون. "مسودة مشروع قانون أساسي يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية وتمويليها". متحصل عليه من: https://legislation-securite.tn/ar/node/56910
بتاريخ: 2018/11/13.

28- المعهد الوطني للإحصاء. "أهم المؤشرات". متحصل عليه من: http://www.ins.tn/ar/front
بتاريخ: 2018/08/18.

29- المعهد الوطني للإحصاء." النمو الاقتصادي للثلاثي الرابع من سنة 2016 ".متحصل عليه من:
http://www.ins.tn/sites/default/files/publication/pdf/PIB_2016_T4_0.pdf
بتاريخ: 2018/08/05.

30- المنتدى العالمي لمحاربة الإرهاب. "مذكرة روما الخاصة بالممارسات الجيدة لإعادة تأهيل ودمج المجرمين المتطرفين المستخدمين للعنف". متحصل عليه من:
https://goo.io/YrD8rM
بتاريخ: 2018/11/10.

31- منظمة الأمم المتحدة. "اللاجؤون". متحصل عليه من:
http://www.un.org/ar/sections/issues-depth/refugees/index.html
بتاريخ: 2018/09/03

32- الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. " الإحداث والمهام ". متحصل عليه من:
http://www.isie.tn/isie/creation-et-mission/
بتاريخ: 2018/07/21.

33- الهيئة التأسيسية لحركة نداء تونس. " بيان حركة نداء تونس". متحصل عليه من:
https://goo.io/CCF3mp
بتاريخ: 2018/09/17.

34- الهيئة الوطنية للمحامين. "التعريف بالهيئة". متحصل عليه من:
https://goo.io/6Y1smS
بتاريخ: 2018/07/14

35- هاينريش، هانس. كابل، روبرت. هلموث، كارل." مقاربات تتعلق باستراتيجية وطنية للتشغيل بتونس". متحصل عليه من: https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/13338.pdf
بتاريخ: 2018/06/02.

36- هيومن رايتس واتش. " تونس: الأحكام الصادرة في بن علي تشوبها بعض العيوب". متحصل عليه من:
https://www.hrw.org/ar/news/2012/07/05/246863
بتاريخ: 2018/09/26.

37- يركيس، سارة. "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر". متحصل عليه من:
https://carnegie-mec.org/2017/11/10/ar-pub-74696
بتاريخ: 2018/09/17.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

- **باللغة الانجليزية:**

A. Books:

1- Mills, Wricht. **The Power Elite**. New York: Oxford University Press, 1959. Obtained from:
https://goo.io/sDsc4Y
On : 14/01/2017.

2- Mosca, Gaetano. **The Ruling Class** .(tr: Kahn Hammah D). New York: MC Graw-HILLBOOK COMPANY**,** 1939. Obtained from:
https://goo.io/yXYr2p
on: 05/01/2017.

B. Periodical:

1- Shahzad, Umair . « The Importance of Renewable Energy Sources in Pakistan». **Durreesamin review**. Vol 1. N° 3 . July 2015. P P 1-5. Obtained from:
https://goo.io/Gr7723
on: 14/10/2018.

C. Report :

1- Report Robbins, Michael. «Tunisia Five Years After the Revolution Findings From the Arab Barometer».[N.P], May 2016. Obtained from:
https://goo.io/OoSN1f
on: 16/08/2018.

D. Websites:

1- Agha, Aftab Islam . «Role of Technocrats in Nation Development» .Obtained from:
https://goo.io/5Fylo4
on: 24/03/2018.

2- Dabbegh, Sami. «Illicit Financial Flows, Corruption, and Sustainable Economic Development in Tunisia». Obtained from:
https://goo.io/gP782f
on: 04/06/2018.

3- International Institute For Democracy And Electoral Assistance. «Mapping Electoral Risk in Tunisia » . Obtained from:
https://www.idea.int/news-media/news/mapping-electoral-risk-tunisia
On : 03/06/2018.

4- Transparency international. « corruption perceptions index 2017 ». Obtained from:
https://goo.io/LK9IVK
on: 11/09/2018.

➢ **باللغة الفرنسية:**

A. Le rapport:

1- Rapport l'institut international pour la paix . « Les Conflits et la Violence Politique Résultant des élections ». New york , décembre 2012.obtenu du: www.peaceau.org/uploads/ipi-pub-**les-conflits**-electoraux.pdf
le:11/04/2018.

B. Les sites web:

1- L'Union Tunisienne de l'Industrie du Commerce et de l'Artisanat. « Notre Mission ». obtenu du:
http://www.utica.org.tn/Fr/notre-mission_11_27
Le : 10/07/2018.

2- Mission économique à Tunis, Ministère Française de l'agriculture et de la péche. « Les Politiques Agricoltes à Travers le Monde Quelque Exemple ». obtenu du:
https://www.agropolis.fr/formation/pdf/2009-politique-agricole-monde-tunisie.pdf
Le : 19/05/2018.

فهرس الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

رقم الشكل	المحتــوى	الصفحة
01	التركيب الطبقي للمجتمع الرأسمالي حسب (ماركس)	**22**
02	تركيبة النخبة حسب (باريتو)	**26**
03	تركيبة النخبة حسب (موسكا)	**29**

قائـــمة الجداول

رقم الجدول	المحتــوى	الصفحة
01	تصنيفات للنخب السياسية	**39**
02	الحكومات التونسية المتعاقبة منذ 2011	**122**
03	الحركات الاحتجاجية في تونس سنة 2015	**128**
04	تطور صادرات وواردات أهم المنتجات الفلاحية والغذائية في تونس 2013-2017	**142**
05	تطور بعض مؤشرات الموازنات المالية العامة في تونس 2010-2017	**144**
06	تعريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق معيار عدد العمال	**175**

فهـرس الموضوعات

مقدمـــة	أ – ك
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للنخبة السياسية والاستقرار السياسي	**12- 80**
المبحث الأول: ماهية النخبة السياسية	13
أولا: مفهوم النخبة السياسية	13
ثانيا: الاتجاهات النظرية في دراسة النخبة السياسية	21
ثالثا: أنواع النخب السياسية	35
المبحث الثاني: مفهوم الاستقرار السياسي	42
أولا: تعريف الاستقرار السياسي	42
ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي	45
ثالثا: عوامل الاستقرار السياسي	58
المبحث الثالث: آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي	68
أولا: الآليات الاستجابية	68
ثانيا: الآليات الرقابية	72
ثالثا: الآليات الدفاعية	75
رابعا: الآليات التوعوية	76
خلاصة الفصل الأول	79
الفصل الثاني:آليات تأثير النخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس بعد 2010	**81- 147**
المبحث الأول: الحَراك الشعبي في تونس: دراسة في العوامل والفاعلين	82
أولا: عوامل الحراك الشعبي في تونس	82
ثانيا: مكونات النخب السياسية التونسية	98

المبحث الثاني: قياس مؤشرات الاستقرار السياسي في تونس على ضوء مقترب النخبة	106
أولا: المشاركة السياسية	106
ثانيا: الاستقرار المؤسساتي	120
ثالثا: التنمية الاقتصادية	136
خلاصة الفصل الثاني	147
الفصل الثالث: آفاق الاستقرار السياسي في تونس	**148- 193**
المبحث الأول: تحديات الاستقرار السياسي	149
أولا: التحديات الاقتصادية	149
ثانيا: التحديات السياسية	154
ثالثا: التحديات السوسيوثقافية	160
رابعا: التحديات الأمنية	167
المبحث الثاني: متطلبات تعزيز الاستقرار السياسي	170
أولا: الآليات القانونية	170
ثانيا: الآليات المؤسساتية	175
ثالثا: الآليات الإجرائية	184
خلاصة الفصل الثالث	192
الخاتمـــة	194
الملاحق	201
قائمة المراجع	209
فهرس الأشكال والجداول	228
فهرس الموضوعات	229
الملخص	231

الملخص

تسعى الدراسة إلى قـياس تأثير النــخب السياسية على الاستقرار السياسي في تونس في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018، بالتركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسية: المشاركة السياسية، الاستقرار المؤسساتي (الحكومي والبرلماني) والتنمية الاقتصادية، هذه المؤشرات بدورها ستقودنا إلى قياس مدى شرعية النظام السياسي، والمؤشرات المرتبطة بالعنف السياسي، الوحدة الوطنية، الهجرة والمأسسة السياسية، بهدف إظهار مدى فعالية أداء النخب السياسية في مرحلة ما بعد الحَراك الشعبي على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الأمني والثقافي، ومن ناحية أخرى الوقوف على طبيعة التفاعلات السياسية بين النخب السياسية الحاكمة وغير الحاكمة، وطبيعة علاقة هذه النخب باللانخبة التونسية. فرغم المكاسب المحققة المتعلقة بتفعيل عملية المشاركة السياسية في تونس على المستوى الوطني والمحلي؛ من خلال الآليات التي تم اتخاذها منذ 2011 وأهمها الدستور التوافقي سنة 2014 الذي قدّم العديد من الضمانات الداعمة للحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية، إلا أن التحديات الاقتصادية نتيجة أزمة البطالة والتراجع في الطبقة الوسطى وكذا اللاتوازن التنموي ساهمت بشكل كبير في اللااستقرار الحكومي وتنامي الحركات الاحتجاجية وتدفق حركة الهجرة غير الشرعية نحو الخارج، في ظل التحدي الذي يواجه النخب السياسية في التوفيق بين إجراءات مكافحة الإرهاب والحفاظ على مكاسب حقوق الإنسان والحريات المحققة بعد 2010 من جهة، وتحدي عودة الصراع الهوياتي من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على تراجع كل من الثقة في النخب السياسية والوحدة الوطنية في تونس، التي هي بحاجة إلى تعزيز التوافق وكذلك السعي نحو إيجاد مصادر تساهم في خلق الثروة لمواجهة التحديات السوسيواقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي.

Abstract:

The study aims at measuring the influence of political elites on political stability in Tunisia from 2010 to 2018, focusing on three main indicators: political participation, institutional stability of government and parliament, and economic development, these indicators will lead us to measure the legality of the political system and the indicators of political violence, national unity, migration and political institutionalization, in order to clarify the performance of political elites, whether effective or not after the popular movement at the political, economic, social, security and cultural levels, moreover, we seek to identify the nature of political interactions between the ruling and non-ruling political elites on the one hand, and the nature of the relationship of these elites with the Tunisian people on the other hand.

Despite the gains made to activate the process of political participation in Tunisia at the national and local levels; through mechanisms that have been adopted since 2011, and the most important of which is the Consensus Constitution of 2014 which provided many guarantees to support rights, freedoms and democratic practice, however, the economic challenges resulting from the unemployment crisis, the decline of the middle class and also the developmental imbalance contributed to the government instability, the growth of protesting movements and the increase of illegal migration abroad, in addition to the challenge facing political elites in reconciling anti-terrorism measures and maintaining the gains of human rights and freedoms achieved after 2010, as well as the challenge of the return of identity conflict.

These challenges have been reflected negatively in confidence in the political elites and national unity in Tunisia, which need to enhance the compatibility and to create wealth to meet the socio-economic challenges and achieve political stability.